

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232564

UNIVERSAL
LIBRARY

الجزء الرابع * ٢٢٩

من

الاشباه والنظائر في النحو *

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى

وكان مولده سنة (٨٤٩) ووفاته سنة (٩١١)

فكان عمره احدى وستين سنة وعشرة

اشهر وثمانية عشر يوما وقد بلغت

مؤلفاته اربع مائة وخمسين عددا

رحمه الله تعالى ونفعنا

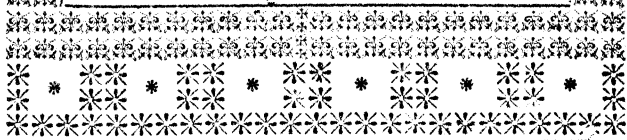
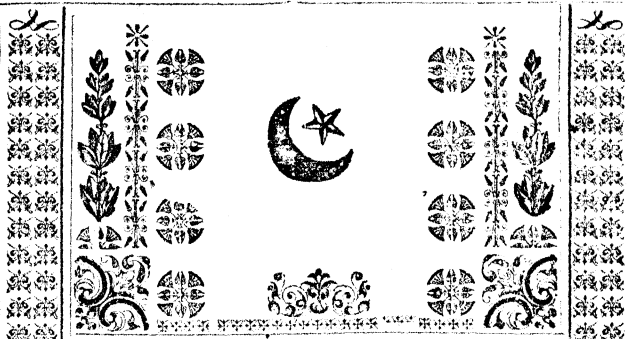
بعلومه آمين . .

طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في مكانة بحر سنة

١٣١٧ هـ

(٣١٧)

البحر



❦ بسم الله الرحمن الرحيم ❦

❦ الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الامام جمال الدين بن هشام نفع الله بركاته
 جميع الانام وغفر له ولجميع اهل الاسلام * انه على ما يشاء قدير والمحمد لله ❦
 * بسم الله الرحمن الرحيم * والصلوة والتسليم على سيدنا محمد اشرف المرسلين *
 وعلى آله وصحبه اجمعين * وبعد * فهذه مسألة في اشرح حقيقة الاستفهام
 والفرق بين ادوائه على * نسب ما ائتمس خي بعض الاخوان * والله المستعان *
 وعليه التكلان * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * وفيه فصول *

❦ الاول في تفسيره ❦

اعلم ان حقيقة الاستفهام انه طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه
 ما لم يكن حاصلًا عنده مما سأل عنه وقال بعض الفضلاء ينبغي ان يكون المطلوب
 يحصل ذلك في ذهن اعم من ذهن المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستفهام

الذي هو طلب الغفر وهو الستر اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا نقول استغفرت لفلان كما نقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل فاستغفر والله واستغفر لهم الرسول * وتكون فائدة الاستغفار لهم لغيرك ان يتكلم الجيب بالجواب فيسمعه جهل فيستفيد * فقلت * لوصح ذلك لم تطبق العلماء على ان ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروف الى معنى آخر غير الاستغفار ولو كان على ما ذكر لم يستحل حمله على الظاهر ويكون المراد منه ان يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب من لم يكن عالما به * فان قيل * فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب الاستغفار * قلت * طلب الانسان المغفرة لغيره مما يقع في العادة كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطالب عالما به وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان اسهل من طلبه من غيره ان يفهمه هو فلذلك لم ينصرف ارادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة اليه غالبا *

الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستغفار وتقسيم الاداة باعتبارها *

اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او تصديق وذلك لانه انما يطلب حكما بنفي او اثبات وهو التصديق او لا وهو التصديق والادوات بالنسبة اليهما ثلاثة اقسام * مختص بطلب التصور * وهو ام المتصلة وجميع اسماء الاستغفار * مختص بطلب التصديق * وهو ام المنقطعة وهل * منزل بينهما * وهو الهزة التي تستعمل مع ام المتصلة تقول في طلب التصور ازيد الخارج فان المطلوب تعيين الفاعل لانفس النسبة وفي طلب التصديق اخرج زيد كذا مثلوا والظاهر انه محتمل لذلك بان يكون المتكلم شاكا في حصول النسبة

ومحتمل اطاب تصور النسبة وبيان ذلك ان المتكلم اذا شك في ان الواقع
من زيد خروج او دخول فله في السؤال طرق * احدها * اخرج زيد ام دخل
وجوابه بالتعيين فيحصل مراده بالتخصيص عليه * والثانية * اخرج زيد * والثالثة
ادخل زيد فانه يجاب في كل منها بنعم او بلا ويحصل له مراده وانه اذا
اجيب بنعم علم ثبوت ما سأل عنه وانقضاء الفعل الذي لم يسأل عنه واذا
اجيب بلا علم انقضاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه * وتلخيصه ان تصديق
المذكور يقتضي تكذيب غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل
تقدير وغاية ما تخلف في هاتين الطريقتين ان السامع لا يعلم هل السائل متردد بين
نسبتين او بين حصول نسبة وعدمها وهذا امر خارج عما نحن فيه وليس من
الاجابة التي يحتملها هذا الكلام ان يكون المراد بالاستفهام طلب تعيين المسند
اليه وذلك بان يكون المتكلم عالما بوقوع الفعل ولكن جهل عين الفاعل فانه
لو اريد ذلك لم يول اداة الاستفهام ما هو عالم بمحصله وهو الفعل ويؤخر عنها
ما هو شاك فيه وهو الفاعل وانما كان سبيله ان يعكس الامر فيقول ازيد خرج
وعلى هذا فاذا قبل ازيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك
وجه اخر وهو السؤال عن المسند اليه وتكون الجملة على هذا التقدير الاخير
اسمية لافعلية وعلى تقدير ان السؤال عن المسند فعلية لاسمية وارتقاء الاسم
حيث يندفع لم يحذف في شريطة التفسير وعلى تقدير انه عن النسبة معاملة للاسمية
والفعلية ولا يرجح الفعلية لان طلب الهمزة للفعل اقوى فهي به اولى والنحويون
يجزمون برجحان الفعلية في هذا المثال ونحوه مطلقا بناء على ما ذكرنا من اولوية
الهمزة بالجل الفعلية والتحرير ما ذكرنا فتي قامت قرينة ناصة على ان

السؤال عن المسند اليه تعينت الاسمية او عن المسند تعينت الفعلية والافلا مر
على الاحتمال ونرجح الفعلية كما ذكرناه واما اساء الاستفهام فكلها متضمنة
معنى الهمزة التي يطلب بها التصور والتعويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون
وهو صحيح الا ان فيه اجمالاً ونقصاً في التعليم وانما لم يوضحوا ذلك لان الكلام
في هذه الاغراض ليس من مقاصدهم *

الفصل الثالث في الفرق بين قسمي ام

تفارق ام المتصلة وتسمى المعادلة ايضاً وام المنقطعة وتسمى المنفصلة ايضاً من
كل واحدة من جهتي اللفظ والمعنى من اربعة اوجه * فاما الالفاظ
فاحداهما باعتبار ما قبلها وذلك ان ما قبل المتصلة لا يكون الاستفهام
لفظاً ومعنى او استفهاماً لفظاً لا معنى فالاول نحو ازيد قائم ام عمرو والثاني
نحو سواء علي اقمتم ام قعدت فان الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ولهذا
يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك وقعودك
ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به
جواباً واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية الا ترى ان الطالب
لفهم الشيء استوى عنده وجوده وبعده اعني استنبوا في اصل الاحتمال
وان كان احدهما قد يكون واجهاً وهذا المعنى أشار اليه سيبويه رحمه الله
بقوله وانما جاز الاستفهام هنا لانك اسويت الامرين عندك كما استوى
ذلك حين قلنا ازيد عندك ام عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام كما
اجرى على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصابة انتهى * وما قبل المنقطعة
يكون استفهاماً نحو هل يستوي الاعمي والبصير ام هل تستوي الظلمات

والنور * وخبر انحو تازيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون
اقتراء * والوجه الثاني * باعتبار ما قبلها ايضا * وذلك ان الاستفهام قبل
المتصلة لا يكون الا بالهمزة التي يطلب بها التصور او التسوية كما قد منا
والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بوحدة جنها بل تارة يكون
بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوى الاعمى والبصير الآية
وقول علقمة بن عبدة *

هل ما علمت وما استودعت مكتوم * اذ قبلها اذ فأتاك اليوم مصروم
ام هل كبير بكى لم يقض عبرته * اثر الاحبة يوم البين مشكوم
وبان يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو اقام زيد ام قعد عمرو اذا
اردت بام الاضراب عن الاول فان اردت الاستفهام عن الواقع بين النسبتين
فام متصلة فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي
تريده هذا معني كلام جماعة * وقال ابن هشام الحضراوي من شرط ام المتصلة
ان لا يكون بعدها فعل وفاعل الا وقبلها فاعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين
واحد نحو اقام زيد ام قعد فان قلت اقام زيد ام قعد عمرو كانت منقطعة وكذا
اذا كان ما قبلها مبتدأ وخبر فلا بد من اتحاد الخبرين نحو زيد منطلق ام عمرو
فان قلت ام عمرو جالس كانت او منقطعة وكذا اذا خالفت بين الجملتين نحو اقام
زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا شك ان تخالف الخبرين
او الفاعلين او المجهولين يقتضى بظاهره الانقطاع واما انه يصل الى ايجاب
ذلك فلا وقد نصوا على اتصال ام في قوله *

ما بالي انت بالحزن تيس * ام جفاني بظهور غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين * وفي قوله *

ولست ابالي بعد فقدى مالكا * اموتى ناه ام هو الان واقع

مع اختلاف الخبرين * وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فذلك
 تعين الاتصال لان ما قبل ام وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر كما في قولنا
 از بدام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو از بد قائم ام عمرو قائم احتمال الكلام
 الاتصال والاتقطاع باختلاف التقديرين * فان قيل * فلم جزم الجميع في نحو
 از بد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الاتقطاع بان يكون ما بعد ما مبتدا
 حذف خبره * قيل * لان الكلام اذا امكن حمله على التمام امتنع حمله على
 الحذف لانه عوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع ان يدعى في نحو جاء
 الذى فى الدار ان اصله الذى هو فى الدار * والوجه الثالث * باعتبار
 ما بعدها * وهوان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فانها
 تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدم في الآية الكريمة وفي بينى علقمة بن عبدة
 وبالا اسم كافي قول الله تعالى ام ماذا كنتم تعملون * ام من هذا الذي هو جند
 لكم * وقول الشاعر *

ام كبف ينفع ما تعطى العلوق به * ريمان انف اذ اماضن باللبن

* والوجه الرابع * باعتبار ما قبله ما وما بعدها جميعا وهوان المتصلة تقع بين
 المتوحدتين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين فاما قولهم انها
 لا بل ام شاء فجمول عند النحويين على اضرار مبتدأ وقد خرق ابن مائت
 اجما عنهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطى المفرد معجبا بما رواه
 من قول بعضهم ان هناك لا بلا ام شاء بالنصب ومحمل هذا عند الجماعة

ان ثبت على اضمار فعل اي ام اري شاء لاعلى العطف على اسم ان ولقوله رحمه الله
وجه من النظر وهو ان المنقطة بمعنى بل والهمزة وقد تجرد لمعنى بل فاذا
استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات بل لا تعطف
الا المفردات فاذا لم يغيب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل من
ان يجوز * فان قيل * لوصح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف
ببل ولم يكن نادرا ولا قائل بكثرة بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة
وابن مالك يقول بدوره * قيل * الذي منع من كثرته ان تجرد ام المنقطة
لمعنى الاضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليلا وتبين من هذا انه كان ينبغي
لابن مالك ان يقول وقد تعطف المفردات ان تجردت عن معنى الاستفهام
* وقد يجاب * بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام
بالمهمزة وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة
الهمزة وبل * واما قول الزمخشري في ان المبعوثون او اباؤنا * ان اباؤنا تعطف
على الضمير في مبعوثون وساغ العطف على الضمير المنصل للفصل بين العاطف
والمعطوف عليه بالهمزة فردود بما ذكرنا * واما اوجه المعنى * فاحدها *
ما سلفناه في صدر المسئلة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطة لطلب التصديق
* والثاني * ان المتصلة تقيد معنى واحدا والمنقطة تقيد معنيين
غاليا وهما الاضراب والاستفهام * والثالث * ان المتصلة ملازمة لاخادة
لاستفهام او لازمة وهو التسوية والمنقطة قد تسلمح عنه راسا وسبب ذلك
ما قد مناه من انها تقيده معنيين فاذا تجردت عن احدهما بقي عليها المعنى الآخر
والمتصلة لا تقيده الا الاستفهام فلو تجردت عنه صارت مهمة وما يدل على

ان المقطعة قد اتى لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قد نأمر الشواهد
 وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين او اكثرهم في انها لا بل ام شاء بان التقدير
 بل امي شاء اذ يجوز ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب
 عن الاول واسنانف اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى اتجه لابن مالك ان
 يدعى انها عاطفة مفردة على مفرد كما قد منا ويعلم ايضا غلط ابن النحوية وغيره
 في استدلالهم بنحو ام هل تستوى الظلمات والنور* ويبقى علقمة على ان هل بمعنى
 قد ظا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا يدخل على الاستفهام
 وجعلوا هذا نظير الاسد لال بقوله اهل راونا بوادى القف ذى الالكه
 ومما يقطع به على قولهم بالبطلان انها البيت داخل على الجملة الاسمية وقد
 لا تدخل عليها فان قيل* لعالمهم يقدر ونار تفاع كثير بفعل محذوف على
 حد وان احدهم المشركون استجارك* فما الجواب* ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك
 ما اراد فيها* الوجه الرابع* ان الاستفهام الذى تفيد المتصلة لا يكون الاحقيقيا
 والذى تفيد المقطعة لا يكون حقيقيا نحو انها لا بل ام شاء على احد
 الاحتمالين وغير حقيقى نحو ام اتخذهما يخلق بنات امه البنات ولكم البنون
 ام نسألهم اجر افهم من مفرم مثقلون ام عندهم الغيب* الآيات .

تقرير اتفرق في الفرق مقتصر

اعلم ان الفرق بين المتصلة والمقطعة من اوجه باخدها ان ما قبل المتصلة
 لا يكون الاستفهاما وما قبل المقطعة يكون استفهاما او غيره* والثانى* ان
 ما بعدهما يكون مفردا وجملة وما بعد المقطعة لا يكون الاجملة* والثالث* انها
 تقدر مع الهمزة قبلها باى ومع الجملة بعدها بالمصدر والمقطعة تقدر وحدها

بيل والهدية * والرابع * انها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج والمنقطة تحتاج
للجواب * والخامس * ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون
بالعين والمنقطة انما تحتاج بنعم او لا * والسادس * ان المتصلة عاطفة والمنقطة
غير عاطفة ومن نص على هذا ابن عصفور في (مقربيه) وفيه خلاف مشهور ورواه
تعالى اعلم وهو حسبي ونعم الوكيل *

* ومن كلامه ايضا على قول القائل كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل *
* باسم الله الرحمن الرحيم * الحمد لله حمد ابوا في نعمه * ويكافي مزیده * اختلف
في كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل * في مواضع * احدها * في تعيين فائده
* والثاني * في معنى كان * والثالث * في توجيه الاعراب فاما فائده فاختلف فيه على
قولين * احدهما * انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم * والثاني * انه الحسن البصري
رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكر واغیره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن
محمد بن عمرو النخعي في (شرح المفصل) وابو حيان المغربي في (شرح التسهيل)
* فاما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين * احدهما * للكوفيين زعموا انها
حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى على تقريب زوال الدنيا
وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك
بالفرج آت وهذا استعمله الناس في محاوراتهم ويقصدون به كثيرا
يقولون كانك بفلان قد جاء * والثاني * للبصريين زعموا انها حرف
تشبيه مثلها في قولك كان زيد اسد ولم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى
كان حاله في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان حاله في الآخرة حال من
لم يزل بها فالشبه والمشبه به حالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس

* بيان قول القائل كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تنزل *

وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كأنه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه ففهما يمكن الحمل عليه لا ينفي العدول عنه وقد يمكن عليه وجه ظاهر فانتفى المصير اليه * واما توجه الاعراب وهو الذي يسأل عنه فاضطربت اقوال النحويين فيه اضطرابا كثيرا والذي يحضر في الان من ذلك اقوال * احدها * للامام ابي علي الفارسي رحمه الله زعم ان الاصل كان الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ثم جيئ بالكاف حرفا لجرد الخطاب لاموضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصر لزيد اي ابصر زيدا والكاف حرف لامفعول لان ابصر لا يتعدى الى واحد وجيئ بالباء زائدة في اسم كان كما وجدت في اصل المبتدأ في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر وهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية واخراج الباء عن التعدية الى الزيادة * والقول الثاني * لابي الحسن بن عصفور وهو قول ائفقه من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت افعالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالبناء وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كان وقد مثلناه والذي حمل على زعمه زوال افعالها انه لم يثبت زيادة الباء في اسم كان وثبتت زيادتها في المبتدأ * وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها * امر ان اللذان استلزمهما قول الفارسي وقد شرحنهما * ومنها دعواه الفاء كان ولم يثبت ذلك الا اذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كأنما يساقون *

و دعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا
ولكنه يلزمه ان لا يمكنه ان يدعى انه اسمها لانه قد ادعى العائها ولا يمكنه
ان يدعى انه مبتدأ الامرين * احدى * ان الباء ليست من ضمائر الرفع وانما هي
من ضمائر النصب والجر كما في قولك اكرمني غلامى * والثاني * انها لو كانت مبتدأ
لكان ما بعدها خبرا ولو قبل مكان كافي بك لفعل انا تفعل لم ترتبط الجملة بالضمير
وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها * ومنها * انه صرح بانها
قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كافي بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعى
ان الباء في بك زائدة والياء مبتدأ والاصل انت تفعل فبادخلت الباء على
الضمير المرفوع انقلبت ضمير جراو يدعى ان الباء متعلقة بفعل فان ادعى
الاول فالجملة اسمية لافعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى
الثاني فلا يجوز في العربية ان يقول عجبني منى ولا عجبني منك بكون الفاعل
ضمير امتصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاود اليه ضمير الفاعل وقد
تعدي اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله *

هون عليك فان الامور * بكف الاله مقاديرها

اني على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير
الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البنية وعلى التقدير الثاني منصوبة
الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي فعل المضمرة المتصلة الى ضميرة المتصل وينبغي له
ان يقول بذلك في مثل قوله تعالى امسك عليك زوجك * وفي
هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود
* والقول الثالث * لجماعة من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم

كان ولم تكن الخبر الباء ظرفية متعلقة بتكن ان قدرت كان تامة او بمحذوف
هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا القول ثالثا في تكن الخطاب للثاني
وضميرها للمخاطب لا للذي بالذات والى القولين الاولين الامر
بالعكس اثناء للنايب والضمير ان للذي بالذات وللآخرة وهذا القول خير
من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في الدنيا وكانك لم تنزل في الآخرة
* والقول الرابع * لابن عمرو رحمه الله ان الكاف اسم كان وبالدنيا وبالآخرة
خبر كان وكل من جماعتي لم تكن ولم تنزل في موضع نصب على الحال وانما تمت
القائده بهذا الحال والفضلات كثير اما يتوقف عليها المعنى المراد من الكلام
كقولهم ما زلت يزيد حتى فعل فان الكلام لا يتم بقولهم حتى فعل وقد جاء ذلك
في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين * فمما يندأ ولهم الخبر
والنقد ير واتي شئ استقر لهم ومعرضين حال من الضمير المجرور وباللام
ولا يستغنى الكلام عنه لان الاستفهام في المفعول لا عن غيره * وخطرت
وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال وهو ان الكاف اسم كان ولم تكن
الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كان والعامل في الحال العامل في صاحبها
وهو كان كما علمت في رطب او يابس من قوله *
كان قلوب الطير رطبا ويابس * * * * *
المعنى كانك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي جوارك في حالة كونك في
الآخرة لم تنزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرو * فان قلت * يدل
على صحة ما قاله من ان جملة لم تكن ولم تنزل حال لا خبرانه قدر وى كانك بالدنيا
ولم تكن وبالآخرة ولم تنزل والجملة الحالية تقترب بالواو بخلاف الجملة

الخبرية. ويقال كانتك بالشمس وقد طلعت * قلت * ان سلم ثبوت الرواية
قالوا وزائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا اويصدون عن
سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد * يصدون
هو الخبر والواو زائدة. وكما قال ابو الحسن في قوله تعالى ولما ذهب عن ابراهيم
الروع وجاءته البشرى * ان وجاءته البشرى جواب لما والواو زائدة وفي قوله تعالى
حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها * ان فتحت جواب اذا والواو زائدة الى غير ذلك
واما كانتك بالشمس وقد طلعت فلان سلم ثبوته وهو شكل على قولي وقوله
اذ لا يصح على قوله ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانتك
مستقر بالشمس ولا يصح على قولي ان يكون قد طلعت خبرا عن اسم كان
لعدم الضمير فاذا كان لا يخرج على قوله ولا على قولي فتاوجه ايراد ما ياتي
على ما قلته * فان قلت * فلم عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال
اي عكس ذلك * قلت * لوجهين * احدهما * ان على ما قلته يكون الخبر محط الفائدة
او على ما قاله يكون محط الفائدة الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون
الخبر محط الفائدة اولى * والثاني * ان العرب قالت كانتك بالشتاء مقبل وكانتك
بالفراخ آت فلنظروا بالمفرد الحال محل الجملة مرفوها لا منصوبا نعم قول ابن
عمر بن مخرمة في قول الحريري كافي بك نهبط الى القرو تنفط فهذا لا ينبغي
ان يعدل فيه من ثمره فيكون الظرف خبرا وتخط حاله عن ياء المتكلم ادم
الرابط على ان المترزي خرجه على ان الاصل كافي ابصر ك ثم حذف الفعل
لدلالة المعنى عليه فانفصل الضمير وزيدت الباء في المفعول ولا شك ان فيه
تكلفا من وجهين اضرار الفعل وزيادة الباء مع امكان الاستغناء عن ذلك

ثم يكون قوله تنحط حالاً من الكاف ولا خبر والفائدة متوقفة عليه اذ لو صرح
بالمحذوف فقيل كافي ابصر ك لم يتم المراد فاقاله ابن عمرون اولى لسلامته
من هذا التكلف ولا يلزم من تغير قول ابن عمرون في هذا الموضع ان
يحمل عليه كانتك بالدعيا لم تكن لان ذلك تركيب آخر مغاير لهذا التركيب
ومثل قول الحريري قولم كافي بك تفعل كذا * وقد انتهى القول في هذه
المسئلة على ما اقتضاه الحال من ضيق الوقت واعمال المتقاض للكلام المذكور
والحمد لله ولا وآخرا صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
نجزت يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر الله المحرم سنة اربع
وخمسين وسبعمائة *

بسم الله الرحمن الرحيم *

قال شيخنا الامام العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله
وقفت على اسئلة مشككة لبعض علماء عصرنا وها انا مورد ها مفصلة ومدون
كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفقي الا بالله عليه توكلت واليه ائيب
قال رحمه الله المستول الاطلاع على ما نقل الناس في قولهم انت اعلم ومالك
وتبيين المعطوف عليه ما هو على القول بانه عطف لفظي غير راجع الى المعنى *
* واقول * ان الكلام في هذا الموضع في مقامين * احدهما * في بيان اشكال هذا
المثال * والثاني * في الجواب عما تضمنته السؤا * فاما الاول * فاعلم انه لا يخلو
ما بعد الواو في هذا المثال من ان يكون مفعول فاعلى المبتدا او على الخبر او على
ضميره او غير معطوف وكل مشكل * اما الاول * فلا استلزامه مشاركة المعطوف
للمعطوف عليه في التجرد للاخبار عنه باعلم * واما الثاني * فلا استلزامه مشاركة له

الكلام على غير ما ذكرنا من ذلك

في الاخبار به عن انت * واما الثالث * فلا يلتزمه مشاركتيه في اسناد
اعلم اليه وكل ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى ويلزم على الثالث ايضا
من حيث الصناعة رفع اسم التفصيل للظاهر في غير مسئلة الكل والعطف على
الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد ولا فصل وهما ضعيقان فان استسهل
الاول بانهم يغفرون في اثواني الا يغفرون في الاوائل اجيب بان اغتفرهم
ذلك لم يثبت في مسئلة رفع اسم التفصيل الظاهر في غير محل النزاع فيحمل هذا
عليه * واما الرابع * فانه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ فان قدرا المحذوف
مبتدأ فالتقدير انت ومالك وان قدرا خبرا فالقدير مالك اعلم وكلاهما ظاهر
الاستحالة ولا يمكن ان يقدرا مبتدأ او خبرا غيرا تقدم ذكره لان مثل هذا الحذف
مشروط بكون المحذوف مما ثلث للذكر كما في قوله تعالى اكملوا هم وظلها *
وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول من قدرا من مقطعة وذلك لما تقدم عليه
قول الجمهور من ان ام المقطعة لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير
الخبر كما وجب في انها لا بل ام شاء تقدير المبتدأ واما اذا قدرت ام المتصلة
وهو الظاهر فلا حذف * واما الثاني * فجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة اوجه
* احدها ان مالك معطوف على انت واعلم خبر عنها واعتذر عن نسبة اعلم
الى المال بوجهين * احدهما * انه لما كان للنظر في المال يلزم منه في الاكثر مجيئه
على حسب اختيار الناظر فيه نسب العلم اليه مجازا قاله ابن الصائغ وعلى قوله
فالواو لا نشريلك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر بعد
تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لاننا لا نعلمهم اجازوه الا في المجازى اللوى
اماني المجازى العقلي بان يسند اللفظ الى امرين معا الى احدهما بطريق الحقيقة

والى الآخر بطريق المجاز فلا ثم لا خفاء بما في هذا الوجه من البعد في المعنى والوجه
 الثاني * ان هذا عطف لفظي لم يقصده التثريك في المعنى وهذا القول مشكل
 في الظاهر لما لفته لما عليه اطباق التعويين من ان الواو العاطفة للمفرد تقتضي
 التثريك في اللفظ والمعنى ولم ارمم وفاء حقه من الشرح * واقول * لا خفاء
 بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انا بواو او العطف
 عن باء الجر للتوسيع في الكلام وليناسب اللفظان التجاوران ويقاد بالجر
 الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى الالتصاق لئلا يبتها عن
 حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الاعراب اعتبارا باصلهما وظاهر
 لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المصطوف والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في
 اللفظ ولا في المعنى وليس هذا من البديل التصريفي الذي تلحظ فيه
 قرب النخرج او اتحادهما كما ابدلت واو القسم من بائه حين كانا حرفين
 شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما هو من باب ترك كلمة
 والانيان باخرى مكانها لتفاوت معناها كالانيان بالواو في نحو سرت
 والنيل مكان مع لكون الباء اولا لصاق وواو العطف للجمع وهما متقاربان
 والذي يدل على مجيى الواو خلفا من الباء قولهم بعت الشاة شاء ودرهما
 اى شاة بدرهم لاننا قاطعون بان الدرهم ثمن مبيع ولانهم قالوا ايضا بعت
 الشاة بدرهم وهذا الذى ذكرته هو اوضح واوضح ما يقال في المسئلة
 ومتبوعى فيه الجرمى من المتقدمين وابن مالك من المتأخرين فمن كلاهما
 اخذت وعلى ما اشار اليه اعتمدت اما الجرمى فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء
 ولكنه اهمل التنبيه على فائدة هذا العطف واما ابن مالك فلانه ذكر ان

المقصود التناوب اللفظي وانه كالحذف على الجوار ولكنه اهمل التنبيه على
 نياية الواو عن الباء وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضى
 التشريك فى الحكم وقد وفيت بجميع ما قالوا واضفت اليه ما لم يذكر اما لا بد منه
 ويظهر لى ان الصواب خلاف ما زعماه من ان المعطوف عليه المبتدأ وان الصواب
 انه الخبر وهو قول ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب وان هذا العطف
 كالحذف فى هذا جرح ضرب خرب وذلك يقتضى تجاوز الاسمين ولان الباء
 ملحوظة المعنى كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر ليتحد
 التعلقان المعنوى واللفظي * الوجه الثانى * انه معطوف لفظا ومعنى على
 الخبر وانه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف فى كل رجل
 وضعته ان الخبر العاطف والمعطوف لكونها بمنزلة مع ومجرورها قاله
 ابن الصائغ * وفيه نظر لا مرين * احدهما * اولى المراد الاخبار عن الشخص بانه
 اعلم على الاطلاق وبان مع مال لم يحل بينها حائل * والثانى * ان التفرع على هذا
 القول الضعيف انما يقتضى ان المعطوف عليه المبتدأ لا الخبر كما ان فى كل
 رجل وضعته كذلك ثم المعروف عن ابن خروف ان الواو مصعوبها
 اغنيا عن الخبر كغناء البوص فى اقام الزيد ان لا لانها الخبر * الوجه
 الثالث * انه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك فحذف
 المبتدأ دلالة ما تقدم عليه فالتقى واوان فحذفت الاولى لثلايد خل حرف
 على مثله * قاله ابن الصائغ ايضا * وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى
 الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان
 ثم مثل هذا لا يسمى خبرا لا يتجاوز على قول ابن خروف ثم يقال

وما معنى المعية في نحو انت اعلم ومالك * اقول * الصواب ما قد مناه
من ان معنى الواو هنا معنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه اما معنى
المعية فبعيد وان كان سببويه قد ذكره ونصه في ذلك فانما اردت
انت اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك
لانه ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله
كان اعلم كيف يدبره او انه اذا اعتبر مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه
من هذه التجوزات ما لا يخفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال ابن النحاس
وغيره انه خاطب بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والكنائيات
* ثم قال * وهل يجوز ان نصب في نحو كل رجل وضيعته تجوزة هنا ام لا وما توجيهه
الجواز ان قيل به * واقول * ان المجوز لذلك هو الصيرى نص عليه ولم يتعرض
في النبصرة لهذا المثال وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه
قال وقد ذكر انت وراك وانت اعلم ومالك مانصه ولا خلاف في وجوب الرفع
فيما شبه المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته
على نقد ير كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي انتهى
فخص نحو كل رجل وضيعته بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينها اقوال
* احدها * ظهور معنى الجمعية في كل رجل وضيعته وخفاؤه في انت
اعلم ومالك وقد مضى شرح ذلك * والثاني * انه بنى الجواز على
ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكأنه يصح له ان يعمل
في المفعول معه واما انت اعلم ومالك فان ما قبل الواو منه كلام تام فلا يمكن
ان يقدر فيه عامل ولا يصح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه على

الصحيح الا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال
 خلا فالابي علي ولهذا منع سيبويه هذا لك واباك وان وجد حرف التنبيه
 والاشارة والظرف وكل منهم صالح للعمل في الحال والفرق بينهما ان الحال
 شبيهة بالظرف فعمل فيها وانح الفعل ولا كذلك المفعول معه ولو صح معنى
 المعية في المثال المذكور وقال قائل يجوز ان نصب فيه لا يمكن توجيهه اما
 على قول الجرجاني او الكوفي او الفارسي في ان الناصب للمفعول فيه الواو
 والخلاف او كما ينصب الحال ولهذا جاز الفارسي هذا لك واباك وجوز
 في قولهم هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل هذا ثم قال
 وما توجيه القول بوجوب حذف الخبر من نحو انت اعلم وعبد الله اذا جعلنا
 اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتداً حذف خبره وما المانع من ذكر الخبر جعلنا
 الواو للمعية او للمعطف المحض و اقول لم اقف لاحد على القول
 بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم ان
 الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شي مسده ولهذا رد واتجوز
 الا خفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة
 ونحو بنو بنوهم في نعم الرجل زيد كون المخفوض مبتداً محذوف الخبر وقول
 الفارسي في حدی زيد قائماً ان الخبر مقدّر بعد الحال ومن العجب ان ابن
 مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط
 استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه بامرین * احدهما * ان اعلم
 لما كان صالحا للاخبار به من الاثنين وكان تقدير عبد الله مقدما على اعلم
 ممكن اصر وان كان مبتداً كاله معطوف واعلم وان كان خبرا عن انت وحده

كانه خبر عنهما ما فنع ذلك من ظهور خبر آخر وهذا بخلاف نحو زيد قائم
وعمر و فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا * والثاني * ان المعنى
هنا انت اعلم بعبد الله وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر فكذا ما معناه وكل
من الوجهين معترض * اما الاول * فلا ستلزامه وجوب الحذف في نحو
زيد في الدار وعمر و ولا قائل به وفي الحديث ابو بكر في الجنة وعمر
في الجنة الخ * واما الثاني * فمن وجهين * احدهما * اقتضاؤه وجوب الحذف
على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا * والثاني *
انه احالة لصورة المسئلة فان المدعى جوازها على اضرار الخبر والتوجيه
المذكور يقتضى انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير * ثم قال * وما وجه الحكم
برجحان النسب على المعية على العطف في نحو لا تنفد بالسلك واللبس
ولا يعيبك الاكل والشبع مع ان المقصود فيها المعية مطلقا وليس العطف
هنا بمقصود و هلا كان النصب هنا متعيناً لانه مراد المتكلم واخلال العطف
بذلك * واقول * لا يتمتع التعبير بالعبارة الجملة عند التمكن من العبارات
المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لافادتها مطلقا
فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما يتعين العبارة التي لا تحتل
غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالبحكم قريته ترشد
اليه وقد جوزوا القاصد في الجنس + بلا على سبيل الاجمال ان يعملها عمل ليس
واجبوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سببونه والمحققون ان قال
طالى زيد وجاء في عمرو اذا بناها للمفعول في مخلص الضم والكسروان لم والذي
يقتضيه النظر انه يتعين العبارة الناصة اذا اريد التنصيص والجملة اذا اريد

الاجمال ويجوز الامر ان اذا لم يرد احد الامر بن بعينه و يترجح الناصة حيث
على الجملة ولم يش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال في نحو جاءني بوجوب
الاشمام او الضم وفي نحو طالني بوجوب الاشمام ابو الكسر وقال في باب
لا يجوز الحسا قهسا بليس ان لم يرد النصيب على العموم وقال
في المفعول معه برجمان النصب اذا خيف بالعطف فوات
ما يضر فواته * ثم قال * وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه
والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع انهم يقولون ان المفعول
معه لا بد ان يدخله معنى المفعول به وقد ساء سيبويه بذلك ومقتضى
هذا ان يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف
يحكم برجمانه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الامر بن
في بعضها ايضا * فان قيل * الحكم بما ذكرنا هو بالنظر الى صور التراكيب
اللفظية وان اختلف المعنيان اشكل حيث كلام ابن مالك رحمه الله تعالى
حيث حكم برجمان العطف حيث امكن ذلك بلاضعف وهذه العبارة
تدرج تحتها نحو قام زيد وعمر و هذا التركيب ان نظرنا اليه مع قطع
النظر عما يقصد من المعنى يقتضى تساوي الامر بن كما قال ابو الحسن ابن
عصفور فها وجه كلام ابن مالك وهل ينم كلامه فتجني الصور في هذا
الباب خمس اولها لا يتم كلامه فتكون اربعا * واقول * بما ما تضمنه صدر السرا من
الاشكال فقد ذكر في اثنا عشر ما يرفع به وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر
الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامر بن في نحو قام
زيد وعمر وبل الحكم برجمان العطف وهو قائل به ووجه لزوم ذلك من

ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل وقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يا باه فالصورار بع لاختس * وليعلم ان تسمية سيبويه بالمفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تاو لها وهو ابن مالك فقال حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة مانصه ولمساواة هذه الباء لمع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها والقول عندى ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ويسمى مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وهاانا مورد كلامه لتتاملوه * قال رحمه الله وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقاة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك مازات وزيد اى مازات يزيد حتى فعل فهو مفعول به ومازالت اسير والنبل اى مع النبل واستوى الماء والخشبة اى بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رح حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بجمع وبعضها بالباء ولا اله تحيى قد واحد الامر ان يكون ذلك المعنى امامتقينا او اظهر من المعنى الآخر فمن تأمل هذا الكلام بالانصاف علم ان مراده ما ذكرت ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحوا الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم * وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم *

كلام ابن هشام في قوله تعالى والله على الناس حج البيت الآتي

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مسئلة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال يجوز في الظرفين اربعة اوجه * احدها * ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به * والثاني * عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم اكل يوم لك ثوب * والثالث * ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر * والرابع * ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس كذلك لتقدم العامل وهو الظرف وتأخر المفعول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار جالس ازيد وفي حجر مسنقرا سعيد وهذا مما لا شك في جوازه وبقي وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا انصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكموا الاجماع على ذلك * قال ابن مالك في (شرح الكافية) ولو قدمت الحال على العامل للظرف وعلى صاحبها لم يجز باجماع * وقال الابذي في (شرحه الكبير على الجزئية) اجاز ابو الحسن تقدم الحال المفعولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدأ والخبر ومنع ذلك مع التقديم ووجه قوله ان المبتدأ طالب للظرف فاذا تقدم كان الخبر في ذية التقديم الى جانبه فكان الحال مؤخره عنها ولهذا المنع بالاجماع ان تقدم عليهما جميعا انتهى كلامه لمختصا * وقال ابن عصفور في (شرح الايضاح) اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فاقوله البصريون دخل فيهم الاخفش وهو سعيد بن مسعدة

تليذ سيويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره. ومن
نقل الاجماع ايضا الامام ابو بكر ابن طاهر المعروف بالحرب ولكن نقل عن
ابي الحسن انه اعرب فداء من قولهم فداء لك ابي جالا ونقل عن الامام المحقق
عبد الواحد بن علي الاسدي المعروف بابن برهان قولاه سهل من ذلك وهو
انه اجاز ذلك في الظرف وقد وقفت له على ذلك قال في (شرح اللمع) في قوله
تعالى هنالك الولاية لله الحق * هنالك ظرف مكن وهي حال الولاية مبتدأ لله
الخبر ولا م الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها تلفظ الظرف
وانشد لابن مقبل العملا في *

ونحن منعنا البحران تشر بوابه * وقد كان منكم ماؤه بمكان.

ثم قال منكم حال والمامل فيه الباء في مكان انتهى وتلى هذا في المسئلة ثلاثة
مذاهب * المنع * مطلقا وهو قول من عد الاخفش وابن برهان * والجواز *
مطلقا وهو قول الاخفش والجواز اذا كان المامل ظرفا والمنع اذا كان
غير ظرف وهو قول ابن برهان وعلى هذين القولين فيوز الوجه الخامس
ولكنهما قولان شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذي اجتزاه
اصعب من الذي اجازه ابن برهان واعل الله بين يقولون الاجماع على
خلاف ذلك لم يعتدوا بها اورا وان القائل بها ذهل عن القاعدة ووقفت
للاخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) هذا باب من الحال اعلم
ان قولهم هذا عبد الله قائما في الدار على الحال جائز وقد قدمت الحال
قبل المامل لان الحال لعبد الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان
جائزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة لانها بخط ابي الفتح ابن جني

* قوله رحمه الله فاذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزا * دليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ثم انه صرح بذلك بعد فقال ولو قلت قائماً في الدار صيد الله لم يجز هذا نصه بحروفه * فان قلت * فأتصنع بما اخبر به ابن برهان * قلت * لا دليل في شيء منه اما الآية الكريمة فيعوز في هنالك ان تكون طرفاً منتصراً وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء وما كان منتصراً هنالك * ثم ابتداء الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ووجه متعلق بالولاية ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الابدي وذلك انه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضها وهنالك ما تقدمت كان وهي طالبة لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متأخرة عنهما في التقديم على اني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فاني رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على ابي محمد بن الحشاش واولها ما صدر به حاشيته ثم ذكر ذلك الى آخره فلما ظهر انه مما الحق كما الحق حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب سيبويه واما قولهم فبدأ لك ابي فانه يروى بالرفع والتصب والكسر وبالأوجه الثلاثة يروى قول نابتة بن زياد في تعليقه المشهورة

مهلا فداء لك الاقوام كلهم * وما اغرم مال ومن ولد

فاما الرفع فعلى الابتداء والخبر والاولى ان يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدأ وكذلك لك في المثال لان النكرة اولى بالابتداء من المعرفة هذا قول حذافي المعريين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة

المقدمة مبتدأ والمعرفة المؤخرة خبرا بناء على الاصل من ان كلا منهما
 حال في محله ولا تقديم ولا تاخير وعليه ان النكرة التي لها مسوغ بمنزلة
 المعرفة والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدأ واما النصب
 فعلى المصدر واصل الكلام فذلك الاقوام ثم حذف الفعل واقیم مصدره
 مقامه وجيء بلك في اليقين كما جئوا بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع
 الاقوام في البيت وابي في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاصه
 بين النحويين في ذلك واما الكسروي في رواية يعقوب بن السكيت وغيره
 فالتعويض فيه قولان * احدهما انه مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس على
 الخلاف الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مفدى وبني
 على الكسر وليس هذا القول بشئ لانه لا وجه لبنائه على هذا التقرير
 ثم هو فاسد من حيث المعنى اذ كان حقه ان يقول انه معدول
 عن فادلان المفدى هو المخاطب لا الاقوام * والثاني انه اسم فعل ومعناه
 لبفدك الاقوام اى وبني كما بني نزال ودر الكذا وجهه ابو جعفر
 النحاس في (شرح المعلقات) وفيه نظرفانا لانظم اسم فعل على وزن فعال
 بكسر الفاء ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الامر وحكى
 القراء انه يقال فذلك بفتح اللام وبالقصر وهذا يحتمل ان يكون في موضع
 رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيهها والله تعالى اعلم *

من كلام شيخنا الشيبغ جمال الدين بن هشام رحمه الله

* بسم الرحمن الرحيم * مسئلة قول جابر رضي الله عنه كان يكفى من هو اوفى
 منك شهر او خير منك * الظاهر ان خير مرفوع عطفا على اوفى المنبر به عن هو اوفى

اعصاب قول جابر رضي الله عنه كان يكفى من هو اوفى منك شهر او خير منك

كان يكفى من هو اوفى وخير كما تقول احب من هو عالم وعامل والجملة من المبتدأ
 والخبر صلة الموصول والصلة فمفعول يكفى ويقع في النسخ ويجرى على السنة
 الطلبة بنصب خبر وقد ذكر انه خرج على سبعة اوجه * احادها * ان يكون عطفا
 على المفعول وهو من * الثاني * ان يكون بتقدير كان مدلولاً عليها بكان المذكورة
 اولاً اى وكان خيراً * الثالث * على تقدير يكفى مدلولاً عليها بـ يكفى المذكورة
 بها الرابع * على الفاء من هو فيكون اوفى ومفعولاً وخبراً معطوفاً عليه * الخامس *
 الفاء من هو اوفى * السادس * على تقدير واكثر خيراً * السابع * على العطف
 على شمر وهذه كلها باطلة الا السابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يوزن
 بمفارقة المعطوف لمن وقعت عليه من ويصير بمنزلة كان يكفى زيد او عمرا
 فيكون الذي هو اوفى غير الذي هو خير وليس المراد ذلك واما تقدير
 كان فباطل من وجهين * احدهما * ان حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها
 لا يجوز بقياس الابدان ولو ومن ثم قال سيبويه رحمه الله لا نقل عبد الله
 المقتول بتقدير كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تخريجهم
 قوله تعالى انتهوا خيركم * على تقدير يكن الانتهاء خير لكم * الثاني * انا
 اذا قدرنا كان مدلولاً عليها بالاولى قدرنا مرفوعها مرفوع الاول كما انك
 اذا قلت علفتها تبنوا ماء لا يقدر وسقاها خير منى ماء بل وسقاها وذل لك لان
 الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه
 فلي هذا اذا قدرت كان الاولى قدرت فاعلم ان بصير وكان هو اى الصاع
 واما تقدير يكفى فانه يوزن ايضا بالتفاير كما انك اذا قلت كان يكفى الفقيه
 ويكفى الزاهد اذن بذ لك وسببه ان يكفى الثاني انما هو لمرد التوكيد فذكره

بمنزلة لو لم يذكر وهو لو لم يذكر آذن المطف بالنسابة فكذلك اذا ذكر *
 واما الغاء من هو او الغاء من هو او في فباطلان من وجهين * احدهما *
 ان زيادة الاسماء لا تجوز عند البصريين وكذلك زيادة الجمل ثم ان الكوفيين
 يعجزون عن ذلك وانما يعجزونه حيث يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى
 الزيادة كما في قول لبيد *

الى الحول ثم اسم السلام عليكما * ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
 فانهم قالوا اسم زائد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام عليك
 فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مقصود فيما نحن بصدده وقد يقال
 ان افسد هذين الوجهين الوجه المدعى فيه زيادة من هو خاصة فان ذلك
 لا يجيزه احد لطلان المبتدأ به بقى بلا خبر والموصول بالاصلة ويحجب بان دعوى
 زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة
 * الثاني * انه اذا كان زائدا امتنع المطف عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر
 والطف عليه يقتضى الاعتدال به وتقدم جوابه فتناقضا واما تنديرا اكثر
 فباطل لان افعل التفضيل لم يحذف في كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل
 وجموده لانه لا يشئ ولا يجمع ولا يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من
 جميع ما ذكر لان اوفي بمعنى اكثر فكأنه قيل اكثر منك شعرا وخير الاثن
 هذا يا باه ذكر منك بعد حيز الا ترى انك اذا قلت كان بكفى من هو اكثر
 منك علما وعبادة لم يمتنع الى قولك منك ثانيا وقوليك كيف جواز هذا الوجه
 على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى * تمت * والله اعلم انتهى *

مسئلة ﴿قرأ الجمهور وقيله بالنصب فعن الاخفش انه عطف على سرهم
ونحوهم وعنه ايضا انه بتقدير وقيل وقيله وعن الزجاج انه عطف على محل
الساعة وقيل على مفعول يكتبون المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم
وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون الحق وقيله وقرا السلمي وابن ريان
وعاصم والاعمش وخمزة بالخفض فقبل عطف على الساعة او على انها او القسم
والجواب محذوف اي تبصرون او لا فعلن بهم ما اشاء وقرا الاعرج
وابوقلابة ومجاهد والحسن وفنادة ومسلم بن خندجة بالرفع وخرج على انه معطوف
على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم قيله حذف المضاف واقیم المضاف اليه
مقامه روي هذا عن الكسائي وعلى الابتداء وخبره يا رب الي لا يؤمنون
وعلى ان الخبر محذوف تقديره مسموع او متقبل فجملة الابتداء وما بعده
في موضع نصب مقول قيله وقرا ابو قلابة يا رب نفتح الباء اراد يار با كما نقول
يا غلاما ونخرج على ما اجاز الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف
والاجتزاء بالفتحة عنها ونال الزمخشري والذي قالوه يعني من العطف
ليس بقوي والمعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا
يحسن اعتراضا وقع تناسف النظم واقرئ من ذلك واو جزان يكون الجبر
والنصب على اضمار فعل القسم وحذفه والرفع عليه قوله لم ائمن الله وامانة الله
ويمين الله ولهم رك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب القسم كانه قال
واقسم قيله او قبله يا رب قسمي ان هؤلاء قوم لا يؤمنون انتهي وهو مخالف
لظاهر الكلام ويظهر ان قوله يا رب لا يؤمنون متعلق بقيله ومن كلامه
عليه السلام واذا كان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم

بيان اعرب اب قوله تعالى وقيله يارب ان هؤلاء قوم لا يؤمنون

وكلامه والضمير في قوله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصحح عنهم أي اعرض عنهم وتاركمهم وقل سلام *

مسئلة * لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربي واختلف في قتله بالذمي واحتج من منعه بمحدث لا يقتل مسلم بكافر * وتقديره أن كافر نكرة في مباح النفي فيعم الحربي وغيره واختلف المانعون في الجواب فطائفة اجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيادة الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين أحدهما أن المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية وذلك ان قوم من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية فلما كان يوم الفتح قال عليه السلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر * والثاني أن المراد بالكافر الحربي فان غيره قد اختص في الاسلام باسم وهو الذمي ولنا ان نمنع الاول بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والثاني بان الكافرة وعرفان قام به الكفر حرييا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده انه الوعيد التواجد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق وطائفة اجابوا عنه بعضهم تلك الزيادة اليه وهي ولا ذمة في عهده * ولولا أربعة اجوبة أحدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقديره ان هذه الزيادة منقولة الى ما يتم به معناها كون المقدرد لولا عليه بما ذكر او لافتعين ان يقدر ولا ذمة في عهده بكافر والكافر المقدر الحربي اذ المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر المفقوظ به الحربي تسوية بين الدليلين والمذكور عليه ويجب من وجهين أحدهما انا لانسلم

بيان حد ثبوت قتل المسلم بكافر *

احتياج ما بعد ولا الى تقد بر لجواز ان يكون المراد به ان العهد عاصم من القتل
والثاني ان حمل الكافر المذكور على الحربي لا يحسن لان هدر دم من
المعلوم من الدين بالضرورة فلا ينوهم متوهم قتل المسلم به * ويعد هذا
الجواب قليلا امران * احدهما * ان مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما دل
عليه قوله تعالى فاتموا اليهدهم الى مدتهم * فالحمل على فائدة جلية اولى
* الامر الثاني * ان صدر الحديث نفى فيه القتل قصاصا لا مطلق القتل
فقياس آخره ان يكون كذلك * والوجه الثاني * اننا لا نسلم لزوم تساوى الدليل
والمدلول عليه لانهما كلمتان لولفظيهما ظاهرين امكان ان يراد باحدهما غير ما
اريد بالاخرى فكذلك مع ذكر احدهما وتقدير الاخرى ويؤيده عموم
والمطلقات وخصوص وبعولتهن مع عود النصير اليه * والجواب الثاني *
ان الاصل لا يقتل مسلم ولا ذمه وفي عهده بكافر ثم اخر المعطوف عن الجار
والمجرور وليس في الكلام حذف البتة بل تقديم وتأخير وحينئذ فالنقد
بكافر حربي ولازم ان لا يقتل ذو العهد بذى العهد وبالذمى * والثالث *
ان ذو العهد مبتدأ في عهده خبره والواو للمال اي لا يقتل مسلم بكافر والحال
انه ليس ذو العهد بذى عهده ونحن لو فرضنا خلوا الوقت عن عهده لجميع
افراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا الجواب حكي عن القدوري وفيه
بعد لان فيه اخراج الو او عن اصلها وهو العطف ومخالفة لرواية من روى
ولا ذى عهد بالخفض اما عطفنا على كافر كما يقوله الاكثر وانما على مسلم
كما يقوله الحنفية ولكنه خفض لجاورته المنقوض * وايضا فان مفهومه حينئذ
ان المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة كون ذى العهد في عهده وهذا لا يقوله

احد فانه لا يقتل بالحربي اتفاقا الا ان هذا لا يلزم الحنفية فانهم لا يقولون
 بالمفهوم فضلا عن ان يقولوا ان له عموما ولكن ينتقل البحث معهم الى اصل المسئلة
 وقد يقال ايضا ان كون مثل هذا الكلام لا يحتاج الى تقدير بناء على حمله على
 التقديم والتأخير بعيد لان الكلام اذا مضى على وجه كانت فيه اجراؤه على
 الظاهر حالة محالهم بجزء الجواب الرابع * ان ولا ذومهد معطوف والعطف
 يقتضى المنايرة فوجب ان يحمل الكفر الاول على غير ذى العهد ليتفاير اقال
 بعضهم وهذا غريب فان ذا العهد معطوف على مسلم لا على كافر والعطف انما
 يقتضى المنايرة بين المعاطفين ثم لو قيل لو كان المراد بالكفر ذا العهد لكان ذكر ذى
 العهدى ثانيا استعمالا لظاهره في موضع المضمر وهو لا يجوز ان يحسن ان يحمل بعد
 ذاك على خلاف ذلك لان فيه تراجعا ونقصا لما خص عليه الكلام ولهذا قال
 ابو علي ومن وانقه في قوله تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم
 فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي لم يحضن * ان التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وانه حذف
 الخبر من الثاني لدلالة خبر الاول عليه وقال بعض الناس الاولى ان يقرر
 الخبر مفردا اى واللائي لم يحضن كذلك لان تعلول المحذوف اولى ولانه لو نطق
 بالخبر لم يحسن ان تعاد الجملة براسها فانفق الفريقان على ان الخبر محذوف ولم
 يحملوه على ان التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والذي
 ظهر ان ذلك ليس الاما ذكرنا ولهذا ايضا يظهر انهم منعوا من التنازع في المتقدم
 نحووز بد ضربت واكرمت وفي المتوسط نحو حدثت زيدا واكرمت لان الاسم
 المتقدم مستوفيه الامل قبل ان يعي الثاني فاذا جاء الثاني لم يقدر طالبا له بعد ما
 اخذه غيره وذلك في المتوسط او ضح لان المعمول بلى العامل الاول

انتهى هكذا اوجدت بخطه رحمه الله *

وتتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشرط للشيخ جمال الدين رحمه الله *

بسم الله الرحمن الرحيم *

هذا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته على مسألة اعتراض الشرط على الشرط
 * اعلم انه يجوز ان ينوار بشرطان على جواب واحد في اللفظ على الاصح
 وكذا في اكثر من شرطين ووربما توهم من عبارة النهاية حيث يقولون اعتراض
 الشرط على الشرط ان ذلك لا يكون في اكثر من شرطين وليس كذلك
 ولا هو مرادهم * ولتحقق الا لا الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم اعتراض
 الشرط على الشرط فان ذلك مما يقع فيه الالتباس والغلط فقد وقع ذلك
 لجماعة من النهاية والمفسرين * ثم نتكلم على البحث في ذلك والخلاف في
 جوازه وتوجيهه فنقول ليس من اعتراض الشرط على الشرط واحدة
 من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها احدها ان يكون الشرط الاول
 مفترقا يجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه يا قوم ان كنتم
 آمنتم بالله فطبعه توكلا ان كنتم مسلمين * خلافا لمن غلط فيه فجهله من
 تلا اعتراضه وقائل هذا من الحق على مراحل لانه اذا ذكر جواب الاول
 قال له فاي اعتراض هنا * الثانية ان يفتقرن الثاني في بقاء الجواب
 لفظا نحو ان تكلم زيد فان اجادفا حسن اليه لان الشرط الثاني وجوابه
 جواب الاول * الثالثة ان يفتقرن بهما تقدير انخوفاما ان كان من
 المقربين * خلافا لمن استدل بذلك على تراض الشرطين لان الاصل
 عند النهاية مما يمكن من شيء فان كانت المتوفى من المقربين فجزاؤه

مسألة اعتراض الشرط على الشرط

روح فخذت منها وجلة شرطها وانيب منها اما فصا رامانا كان
 فقر وامن ذلك لوجهين * احدهما ان الجواب لا يلي اداة الشرط بغير
 فاصل * والثاني ان الفاء في الاصل للمطف خفها ان تقع بين شيئين وهما
 المتناطقان فلما اخرجهما في باب الشرط من المطف حفظوا عليها المعنى الآخر
 وهو التوسط فوجب ان يقدم شي مما في خبرها عليها اصلا لعلفظ
 فقدمت جملة الشرط الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما
 اليتيم فلا تقهر * فصارا ما ان كان من المقربين فروح فخذت الفاء التي
 هي جواب ان لئلا تلتقي فاء ان فتلخص ان جواب اما ليس محذوف قابل
 مقدما بعبه على الفاء فلا اعتراض * الرابعة * ان يعطف على فعل الشرط
 شرط آخر كقوله سبحانه وتعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجركم ولا
 يسألكم اموالكم وان يسألكموها فيعفكم بخلوا * ويفهم من كلام ابن مالك
 ان هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشي * الخامسة * ان
 يكون جواب الشرطين محذوفاً فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصي
 الاية وكذلك وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الآية خلافا لجماعة من
 النحويين منهم ابن مالك وحسبنا على ذلك انا بقول نقدر بجواب
 الاول ثابته مدلوله عليه بما تقدم عليه وجواب الفاء كذلك مدلوله
 عليه بالشرط الاول وجوابه المقدمين عليه فيكون التقدير في الاول
 ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصي ان كان الله يريد ان يثوبكم فان
 اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصي وكذلك التقدير في الثانية ومثل ذلك
 ايضا في الخامسة *

اكن قومي وانكانوا ذوى عدد * ليسوا من الشرفي شئ وان هانا
فند بره فانه حسن * واذ قد عرفت انالانريد شيثامن هذه الانواع بقولنا
اعتراض الشرط على الشرط * فاعلم ان مرادنا نحن ان ركبت ان لبست
فانت طالق وقد اختلف اولاي في صحة هذا التركيب فمنه بعضهم على ما حكاه
ابن الدهان واجازه الجمهور واستدل بعض الميزين بالآيات السابقة
وقد بينا انهم ليست مما نحن فيه لافي ورد ولا ضد وانما الدليل في قوله سبحانه
ولولا رجال مومنون الى قوله لمد بنا فالشرطان وهما لولا ولو قد استرضا
وليس معها الاجوب واحد متأخر عنها وهو لمد بنا وفي آية اخرى على
مذهب ابي الحسن وهي قوله سبحانه اذ احضر احدكم الموت ان ترك خيرا
الوصية * فانه زعم ان قوله جل ثناؤه الوصية للوالدين على نذير الفاء اي
فالوصية فلي مذهبه يكون مما نحن فيه واما اذ ارفعت الوصية بكتب فهي
كالات السابقة في حذف الجوابين وهذان المواطن خطر الى قد يما ولم ارهما
انيزي ومما يدل عليه ايضا قول الشاعر *

ان تستفيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل غز زانها كرم
وتقد اسعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصوده حيث يقول
فان عثرت بعد هالن والى * . نفسي من هانا فقول لا لما
* واذ قد عرفت صورة المسئلة وما فيها من الخلاف وان الصحيح جوازها فاعلم
ان الميزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
على ثلاثة مذاهب فيما بلغناه احدها انه انما يقع بمجموع امرين احدهما حصول
كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع الاول فاذا

قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط اولبت فقط اوركبت
 ثم لبست لم تطلق فيمن وان لبست ثم ركبت طلقت * هذا قول جمهور
 المحرمين والفقهاء وقد اختلف المحرمون في تاويله على مذهبين * احدهما قول
 الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف لدلالة الاول
 وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه بدلان على الشرط ان الحال لا يتمتع
 اقتراحها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول وعلى هذا صحة مسئله
 ابي علي وصحة مسئله المصنف مسئله الشرط اعني صحتها من هذا الوجه لا صحتها
 مطالقاتها معترضة بغير ذلك نعم ويتنح على هذا ابطالان تعميم ابن مالك
 امتناع اقتراح الحال بحرف الاستقبال وقد انفع الامر في تحقيق هذين الوجهين
 والحمد لله * والمذهب الثاني * ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين
 حكى لي بعض علمائنا عن امام الحرمين رحمه الله ان القائل اذا قال ان ركبت
 ان لبست فانت طالق كان الطلاق معلقا على حصول الركوب واللبس سواء
 وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين ام مجتمعين ثم رأيت هذا القول
 محكيًا عن غير الامام رحمه الله والذي يظهر لي فساد هذا القول لان فائله
 لا يخلو امره من ان يجهل الجواب المذكور لموضع الشرطين او للاول فقط او للثاني
 فقط لاجاز ان يجعله جوابا للجماع لا يندم ان يقدره بين الشرطين حرفا رابطا
 او لا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يورد على جواب واحد لان ذلك نظير
 ان يقول زيد عمرو عندك ويقول عندك خبر عنهما فيقال لك هلا اذ شرت
 بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان قدرته فلا يخلو ذلك
 الذي تقدره من ان يكون فاء او واو الا لا يصح غيرها فان قدرته فاء كالفاء

المقدرة في قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها أي فانه يشكرها فالشرط
 الثاني وجوابه جواب الاول فقل هذا لا يقع الطلاق الا بوقوع مضمون
 الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت بالقاء كان الحكم
 كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف القاء لا يقع الا في التادر من الكلام اوفى
 الضرورة فلا يحمل عليه الكلام وان قدرت الواو كما هي مقدرة في قول الله
 سبحانه وجوه يومئذ ناعمة أي وجوه يومئذ ناعمة عطف على وجوه يومئذ خاشعة
 فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين على هذا التقدير ولكن هذا التقدير
 لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر القاء فلا يقع الا بالجموع مع الترتيب المذكور
 او يكون الكلام لا تقدر يرفيه فلم قلت يتعين تقدير الواو لاجازان يجعله
 جوابا للاول فقط وجواب الثاني معذرة فالدلالة الشرط الاول وجوابه
 عليه لانه على هذا التقدير يرازمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به
 ولا جائز ان يجعله جوابا للثاني لانك اما ان تجعل جواب الشرط الاول هو
 الشرط الثاني وجوابه او معذرة فأيديل عليه الجواب المذكور للثاني لا سبيل الى
 الاول لانه على هذا التقدير تجب القاء في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط
 ان يلى الشرط لو قلت ان لم يصح وكل جواب لا يصح لان يكون شرطا
 فانه يتعين اقترانه بالقاء ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه فان قلت له يجعله
 مثل قوله من يفعل الحسنات لله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما قد متناغم حمل
 الكلام عليه بل لم اوجب ان يكون الكلام معمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه
 خلاف المألوف في العربية فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة
 الاول لا العكس فاما قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض

بخلاف الجادة حتى لقد تخيل له ابن كيسان فعمل نحن للتكلم المعظم نفسه
 ليكون راض خيرا عنه فالت ترى عدم انهم بهذا النوع حتى تكلف له
 هذا الامام هذا الوجه حتى ذلك منه ابو جعفر النحاس في شرح الايات
 ولانه ايضا خلاف الملقوف من عادتهم في توارده وى جوابين من جعل
 الجواب للثاني ثم الذى بطل هذا المذهب من اصله انا ما ملنا ما ورد في
 كلامه تعالى يا قوم ان كنتم آمنت بالله فليبعثوا ان كنتم مسلمين فهذا
 بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنت بالله فليبعثوا فمذهب
 الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا القول من ابي الحسن بمكان لان القاعدة
 انه اذا توارد في غير مسئلتنا على جواب واحد شبه ان كل منهما يقتضى جوابا
 كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتى لا كرمك بالتاكيد جوابا
 للاول وان تاتى والله اكرمك باليزم جوابا للشرط فكذا القياس يقتضى في
 مسألة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب للسابق منهما ويكون جواب
 الثاني معذوقا لدلالة الاول وجوابه عليه فن ثم لزم في وقوع المطلق على ذلك
 ان يكون الثاني واقعا قبل الاول ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى
 ان الكوفيين وازيد والمبرد رحمهم الله يزعمون في تجويزات ظالم ان فعلية
 ان السابق على الابداء هو الجواب لادليل على الجواب والجواب لا بد من
 تأخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فكذلك الدليل على الجواب لانه قائم
 مقامه ومعنى في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا ان في كل من الجهتين مجازا
 فمجاز الاول الفصل بينهما وى جوابها بالشرط الثاني ومجاز الثانية
 بحذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط الاول ماضيا ومضارعا واما

الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الماضي لان القاعدة
في الجواب انه لا يحدف الاو الشرط ماض فاما قوله
ان تستفيثوا بنا ان تذكروا وتجذوا * منا معا قل عززا نها كرم
فضرورة كقوله .

يا قرع بن حابس يا قرع * انك ان تصرع اخوك بصرع
* القول الثاني * قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور الاول
كما يقوله الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لامذكروا ولا مقدرا لانه
مقيد الاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست
فانت طالق فانه ان ركبت لابس فانت طالق وكذلك انتقد برقي البيت
ان تستفيثوا بنا مذ عورين تجذوا فهو موافق للجمهور في اشتراط تأخر المقدم
وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتعريضهم وعندى ان ما ذعوه اولى
من جهات * احدها ان دعواهم جارية على انقياس فان الشرط يكون
جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس لانه جعله شرطاً لا جواب
له لاني اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاء ما يجري على القياس اولى * الثاني *
ان ما ادعاه لا يطرده الا حيث يمكن اجتماع اللفظين كالمثلة السابقة
اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق فلهذا لا يمكن ان يقدر في ذلك
ان قمت قاعدة فان هذا هو الحال وينبغي على قوله انها لا تطلق اصلاً وكذلك
اذا لم يجتمع الفعلان في المادة وان لم يتضاد انخوان اكلت ان شربت وكذلك
اذا قال ان صليت ان توضأت اثبت فانه لا يصح ان يقدر ان صليت متوضئاً
بمعنى موقعاً للوضوء فانه لا يجتمعان الثالث * ان الشرط يعود من المذهب

الحال الا ترى انه للاستقبال والحال حال كلفظها وبابها المقاربة واذا
تباعد ما بين الشئين لم يصح التجوز باحد هما عن الآخر وقد نص هو على ان الجملة
الواقعة حالا شرطها ان لا تصد ر بدليل استقبال لساينهما ان التنافي نعم في
مسائل القصرى عن الشيخ ابي علي رحمه الله اجازة ذلك في نحو لا ضربته
ان ذهب او مكث ولا ضربته ان ذهب وان مكث والذي يحرر لى ان الحال
كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة ونعنى حالا مقدرة
فالاولى واضحة والثانية نحو ادخلوها خالد بن * فان الخلود ليس شيئا يقارن
الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر التحويون ذلك ادخلوها
مقدرين الخلود وكذلك عند خلع المسجد الحرام ان شاء الله آمين مملكين
رءوسكم اي مقدرين فانهم في حالة الدخول لا يكونون مملكين ومقصرين
انما هو مقدر ون الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعراض الشرط على
الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين
بشرط تقدم المؤخر وتأخر المقدم فوجب ان يحمل الكلام على ما ثبت في
كلامهم كقولهم ان تستغيثوا بنا ان تدعروا فان الذي عر مقدم على الاستغاثة
والاستغاثة مقدمة على الوجدان فهذا ما عندى في دفع هذا المذهب
* المذهب الثالث ان الشرط الثاني جوابه بذكور والشرط الاول جوابه الشرط
الثاني وجوابه فاذا قبل ان ركبت ان لست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت
اولا ثم لست وهذا القول راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطاء الجواب
لما جاوره وانما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني ليصح كونه
جوابا للاول وعلى قول هذا فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول ولا الثاني

لان كلامها قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور واحدها ان الفاء لا تحذف الا في الشعر * الثاني * ان القاعدة في اجتماع ذوى جواب ان يجعل الجواب للسابق منها * والثالث * ان لا يتأتى له في نحو قوله ان تستغيثوا بنا ان تذكروا البيت لان الذعر مقدم على الاستغاثة * فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسئلة وما حضرنا فيها من المباحث ويجوز لنا ان اذ قيل ان تذكروا ان تستغيثوا بنا تجدوا اوان توضحاً ان صليت اثبت كان كلاما باطلا لما قرناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مسببين من الشرط الثاني والامر فيما ذكرت بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضحات اثبت بل قد ير ان توضحات فان صليت اثبت وكما قد منا انه يعترض باكثر من شيئين وتمثيل ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدى حر فان وقع السؤال او لا ثم الوعد ثم الاعطاء وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتى فيه ذلك الخلاف في التوجيه فالجهمون يقولون فعبدى حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدى حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سألتني وكأنه قيل ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدى حر * وعندنا ان لم لك ان المعنى ان اعطيتك وبعدك لك سائلا اي اي فعبدى حر فواعدا حال من فاعل اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدى حر جواب للشرط الاول وهذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم تمت بحمد الله وعونه *

بسم الله الرحمن الرحيم

سألت وفقك الله عن قولى في اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا هل ان صالحا ليس
مفعولا به بل هو امانة لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال
كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير واعملوا صالحا والضمير للمصدر
وذكرت ان كثير من الناس استنكر قولى في ذلك وقالوا ان عمل من الافعال
المتعدية بدليل قوله تعالى ان اعلم سابقات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من
محارِب * فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما قوله انحلت عنك كل شبهة في
ذلك وعلمت ان استنكارهم لذلك مسارع على ما لم يحيطوا به وغيبة عن معاني
كلام النحاة وادلة العقل * ويان ذلك بامور **احدها** ان الفعل المتعدى
هو الذى يكون له مفعول به والمفعول به هو مفعول فعل الفاعل وان
شئت قلت الذى يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين موجودة في كلام
النحاة وهذا المفعول به هو الذى بنى النحاة له اسم مفعول كمشروب
وما كول ومشروب فزيد المضروب والخبز الماكول والماء المشروب في
مثل تلك الافعال وليست مفعوله بانماهي مفعول بها ومن ضرورة قولنا
مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه مفعول به شئ
من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به هو المصدر وسماه النحاة
مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد فافك تقول مفعول به
ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه وليس فيهما مفعول نفسه الا المصدر
فهو المفعول المطلق اى المجرد عن القيود وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس
فعله واما المضروب والماكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن

اعراب قوله تعالى واعملوا صالحا

الفاعل شيء أثر فيه ومن تدبر قول النحاة مفعول به عرف ذلك وإن المفعول
غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم مفعول به لفهم المعنى في ذلك
والشخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضرب واقع به ولا يقال مضروب به
بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وذلك مفهوم من معنى
الفعل لأن معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وإن كان هو المفعول
المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل
اللازم إلا أن يكون مقيد بظرف ونحوه وهذه الأمور كلها واضحة من
مبادئ النحو أشهر من أن تذكر ولكننا احتجنا إلى ذكرها وكل فعل لم يبن منه
اسم مفعول لم يقل عنه أنه متعدي بل هو لازم وإن كان له مفعول حقيقي وهو
الفعل والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به
ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدى فعله إليه تسمى الفعل إلى المفعول به بل
تعديه إلى المصدر فلذلك لم يجز أن يكون عملت عملاً صالحاً متعدياً إلى
صالحها على المفعول به **والثاني** أن الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان
وذلك المعنى ساء النحاة حدثاً وفعلاً حقيقياً وسموا اللفظ الدال عليه مصدراً
ومفعولاً مطلقاً وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الأفعال وقد يكون
المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون
صادراً عنه كالعلم بل تدل على كون حدثاً أصلاً ولا فعلاً حقيقياً
كعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى الذي يدل عليه هذا الفعل
وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث بل هو معنى قائم بالذات
المقدسة على مذهب أهل السنة وتسمية ما اشتق منه فعلاً امر اصطلاحى

* وقصدى من هذا التنبيه على ان تسمية النجاة المصدر مفعولا مطلقا
وفعلا ليس مطردا في جميع موارد هـ وقد تنبه بعض النجاة لما ذكرنا من
غير ان يوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر الى معنى قائم
بالفاعل كالنهم والحذر والى صادر عنه كالضرب والخط وان كان الضرب
والخط قائمين بالفاعل وقد يطلق النجاة المفعول المطلق على غير ذلك وقد
ذكرنا ان المفعول به شيء وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النجاة وليس
مفعولا واذا انظرت اليه بقولك ضربت زيدا ونحوه ظهر ذلك ظهورا
قويا فان زيد ليست ذاته من فعل الضارب * وهنا قسم آخر وهو قولنا
خلق الله العالم اختار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدر بناء
على ان الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر
كلامهم ان الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الاصويين وعلى
هذا فالعالم مفعول به وهو مفعول لانه الاثر الصادر من الخلق وذات
العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات المضروب والنجاة لا يسمون هذا
مفعولا مطلقا فانما يسمونه مفعولا به والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك
في الافعال العامة لقوله تعالى مما عملت ايدينا * فالضبير في عملت مفعول به
وهو مفعول كالخلق ولم يذكر النجاة هذا النوع في المتاعيل والظاهر
ان النجاة اقتصر على ما ذكره من المتاعيل لانه العالم وان كانت ذاته
موجودة بفعل الله تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت جدهم المفعول
به وان زاد بامرا آخر وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض
النجاة لهذا الزائد لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم

على هذا ان يكون انما مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان
المفعول المطلق هو المصدر فوجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق
تسميها واصطلاحا وان المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو
الفعل خاصة وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال ويحتمل
ان يقال ان كثيرا من النحاة معتزلة وعند المستزلة المعدوم شيء بمعنى انه
ذات متقررة في العدم فلا تأثير للفاعل في ذاته وايراده للوجود معنى
واقع عليه كالضرب على المضروب ويكون منهم من اطلق ذلك عن عمل
واعترال ومنهم من قاله تفليدا وهكذا الكلام في اوجدانه العالم ونحوه من
الالفاظ الدالة على انشاء الذات وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح
المشهور عند متأخري النحاة وامام سيويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق
على المفعول به انه مفعول ولم ارفي كلامه مفعولا به فانه قال باب الفاعل
الذي لم يتعد فعله الى مفعول وباب الفاعل الذي تعداه فعله الى
مفعول وذكر في الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا
وقال انتصب زيد لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذي
قاله سيويه سالم عن الاعتراض وليس فيه اطلاق المفعول على المصدر
بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل وذلك ايم من ان يكون حاصلا بفعل
الفاعل او ليس حاصلا بفعله ولكن فعل الفاعل واقع عليه وتسمية الاول
مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا اصطلاحا او على حذف الجار والمجرور
وارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة سيويه شيء مما ذكرناه في تسمية
معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر مفعولا مطلقا فسبحان من

استعده في عبارته وحماها عن ان يدخل عليها بافساد **الثالث** ان
 النحاة اختلفوا في اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم انه يطلق على
 جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الانفعال العامة كتميل
 وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نهينا على ان بعض المصادر
 لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو العلم القديم ومن هذا يظهر
 ان معنى التعدي ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا علم الله فعله متعلق
 بالمعلوم ونسبته تعالى فاعلا في هذا المثال ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه
 ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في ان من اسند اليه فعل على وجه
 مخصوص يسمى فاعلا **الرابع** ان غير الله تعالى لا اثر لفعله في الذوات اجماعا
 اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت عليه الادلة
 العقلية ولم يذهب احد من اهل الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا ان اعمال
 العباد مخلوقة لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون **حاوات**
 المعتزلة الجواب بحمل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة لله تعالى
 بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم
 اياها وهم لم يعبدوها من حيث انها وانما عبدوها من حيث هي مفعولة
 لم ينعهم وتصويرهم كانه قال اتعبدون ما تعبدون والله خلقكم ونحيتكم او
 والنحت الذي ينعونه او المنعوت الذي صورتموه فهذه الثلاثة تقادير
 لاهل السنة **احدها** ان تكون ما مصدرية **والثاني** ان تكون موصولة
 والمراد بها المصدر وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان ان يندفعها المصدرية
 وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين

الدلالة من الآية لاهل السنة ظاهرة جدا * والثالث * ان تكون موصولة والمراد
 بها المنصوت بقيد التثنية وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعت
 وهي التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الآية ودلت الآية
 على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للآدمي
 وقعت الدلالة لاهل السنة من الآية ولا تعين ان يكون العمل نفسه فتصنع
 الدلالة لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سند كره * الخامس *
 الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين * احدها * الاثر لفعل العباد فيه
 البتة بل هو من فعل الله تعالى وحده اما بسبب من العباد واما بسبب منهم
 يحاولونه فيوجد الله تعالى تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية
 وهي كالذوات فلا يقال انها معمولة للعباد البتة * والثاني * ما هو الرصنة
 العبد وهي الصور الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم
 بفعل العباد ونصويرهم هل نقول ان تلك الصورة معمولة للعباد والله تعالى
 ولا شك ان على مذهب اهل السنة لا ترد في ذلك فان الكل بفعل الله تعالى
 وانما ترد على مذهب المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل
 الرينة والحق ان ذلك ليس من فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحاصلة
 لا تؤثر في غير عملها فاذا قلنا صور المشرک الصنم لم يكن من فعل المشرک الا
 التصوير القائم به والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها
 معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال هي مصورة كما يقال في زيد
 المنطق به الضرب انه المضروب واذ قلنا عمل المشرک الصنم ففي الكلام
 مجاز بخلاف قولنا صور المشرک الصنم وسببه ان عمل فعل عام وصور

فعل خاص وسيأتى الفرق بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضى ان الضم معمول لمن اسند اليه الفعل وليس شئ من الضم لامن مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف يكون مجموعهم من عمله فلا بد من مجاز وفي جهة المجاز وجوه * احدها * ان يكون استعمل عمل في معنى صور استعمال الاعم في الاخص * الثاني * ان يكون على حذف مضاف كانه قال عمل تصور الضم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدر او هذان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر عليهما * والثاني يعوى ان المراد في قوله تعالى وما تعملون للتصوير فيكون حجة لاهل السنة * السادس * الافعال ضربات * خاصة * وهي الاكثر مثل قام وقعد وخرج في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدى وانما اكثر هذا الضرب الخاص لازما ومتعد بالانه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر به والنهي عنه ونحو ذلك * الضرب الثاني * الافعال العامة مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد بقصد الاخبار عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه مالا لم بالجنس دون النوع واما الغرض آخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول ولم يجر منه الا لبا ظم معدودة واذ اسئلنا عن هذه الافعال العامة هل هي متعدية او لازمه لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها عم من الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيتين لا يصدق عليه واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولا ينمكس وانما يصح ان يقال ذلك عليهما بطريق الاهمال الذي هو في قوة جزئي فتى

وجد في كلام احد من الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك
وان مراده انها قد تكون متعدية وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية
واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح وقد يراد بغير المتعدي انه الذي
لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار ان تقول ان عمل
لا يتعدي لان معناها العمل والعمل من حيث هو هو لا يتعدي الا اذا
اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق
العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدي
وهكذا فعل وصنع **السابع** ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر
وهي الفعل والعمل والصنع وهي احداث عامة يندرج تحتها غيرها
من الاحداث الخاصة وتلك الاحداث انما هي حقيقة ويصدق
عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات باعتبار انها صادرة عن
الفاعل والشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول له فلذلك اتفق النحاة
هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال اسم المفعول المطلق بخلاف الافعال
الخاصة لا يصدق على ان ضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا
في الحقيقة ولا شك انه لا يصدق عليه مضمرب بلا خلاف وانما صدق على
الفعل مفعول لا تشافهما في لفظ (فانين لام) وكذلك عمل وصنع ويقال في
العمل والصنع مفعول ومصنوع ومنع ذلك فلا يكون متعديا بل يصح
ذلك وان اريد به معنى خاص لازم او اريد به مطلق الفعل الذي هو اهم
من اللزوم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا او فعلت فعلا او صنعت صنعا
فانصابه على المصدر ليس الا **انهم** ان اردت بالفعل المفعول الذي ليس هو

الحدث بل المفعول به كان مجازا وحديثه صحيح فيه ان يكون مفعولا به وفيه
تجويز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر عن الفاعل و حقيقة
المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم عن اصطلاح متأخرى
التحاذيه وهما متغايران كما قدمنا في الثامن * اذا قلت عمل محرابا فان اسندت
الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو ايضا مفعول
ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا * وقد ينال وجه ذلك فيما سبق وان اسندته الى
غير الله فقلت عمل التجار محرابا بالميكس الحراب مفعولا لنفسه لما قدمنا ان عمل العباد
لا يتجاوزهم ولان مادة الحراب ليست معمولة للعباد وهي جزء الحراب
واولى ان لا يكون الكل معمولا لهم وفي جملة مفعولا به تفصيل وهو انك اذا جعلت
عمل مجازا عن نجر كان اعماله في محراب حقيقة على انه مفعول به كقولك نجرت
محرابا فان النجر واقع على المحراب وقوع الضرب على زيد وكان المجاز في لفظ عمل
ليس الا * وان جعلت عمل على حقيقة فان جملة على حذف مضاف كما سبق
فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر فافاز احذف واقيم المحراب
حقاومه اعرب منه ولا به على المجاز وان قدوته عملت صنعة محراب على
ان يكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلنا فيما سبق كان
كذلك ايضا وان جعلت المحراب مفعولا باعتبار انه محل العمل اطلاقا لاسم
المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز
الاطلاق قال تعالى يا اكوا من ثمرة ما عملته ايديهم * التاسع * بان بهذا
ان قوله اعملوا الصالحات * انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز
انتصابه على المفعول به الا بمجازين * احدهما * اطلاق الصالح على المفعول الذي

ليس فعلا * والثاني * اخافة العمل اليه * وشئ ثالث * وهو حذف الموصوف
من غير دليل بخلاف ما اذ قدرنا عملا الذي هو المصدر فان الفعل يدل عليه
وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة
في جملة مفعولاه فكيف يصار اليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة * العاشر *
ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى ابن اعمل سابغات * وقوله تعالى يعملون
له ما يشاء من محارب وتمانيل * واما قوله تعالى اعملوا آل داود شكوا
فان تصاب شكر اعلى الله مفعول له * وجوز ان يفسر في ان يكون مفعولاه
على المشاكلة وفيه مجاز واما قوله تعالى من يعمل سوء فيجزيه * وقوله من يعمل
من الصالحات * وما شبه ذلك فكما ترجع الى المصدر * الحادي عشر *
انما فرقنا بين الافعال العامة والخاصة لان تعدى الفعل الى المفعول معناه وصول
معناه اليه فالفعل الخاص كالضرب مثلا تعدى به بوصول الضرب الى المضروب
ولا يلزم من ذلك ان يكون الضارب مؤثرا في ذات المضروب اعني
موجد لها والفعل العام كعمل مثلا تعدى به بوصول معناه وهو العمل والعمل
معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم واتحاد المفعول حتى
يقوم دليل على خلافة فتعال الفرق انما هو بين معاني الافعال ووصولها
الى المفعول * الثاني عشر * من الافعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفى
الفرق بين القول والمقول واللفظ والمفوظ لان القول والمفوظ هو الاصوات
والحروف المقطعة وهي القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما ان هنا
امرين * احدهما * حركة اللسان ونحوه ما نحن فيه * مقاطع الحرف بتلك الحروف
والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت

الخارج بتلك الحركات فالاول هو اللفظ وهو القول واللفظ الذي انهما
مصدران والثاني هو المقول والمفروض فاذا قلت لفظت لفظا وقلت قولاً لك
ان تريد الاول فتصحب اللفظ والقول على المصدرية والى ان تريد الثاني
فتصحبهما على المفعول به وهما امران متغايران وان لم يتجاوزا الفاعل وهو
اللافظ القائل المتكلم وليس من شرط تعدى الفعل ان يتجاوز الى غير محل
الفاعل بل الشرط المتغايرة سواء تجاوز في محله او في غير محله هذا
انتهى اليه نظري في هذه المسئلة والله تعالى اعلم *

✽ اورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل خلق الله السموات
والارض ان السموات مفعول به ايرادا *

هو ان المفعول به عبارة عما كان موجودا او وجد الفاعل فيه شيئا آخر نحو
ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا او الفاعل اوجد فيه الضرب والمفعول
المطلق هو الذي لم يكن موجودا بل عد ما مضى او الفاعل يوجده ويخرجه
من العدم والسموات في هذا التركيب انما كانت عدما مضيا فاخرجهما الله
تعالى من العدم الى الوجود انتهى بربعه على فذلك ابن الحاجب وابن هشام
ويقال انه مذهب الرافعي ايضا *

✽ اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه *

باننا لانسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الإعيان قبل ايجاد الفعل
وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو
ضربت زيدا او ما ضربته ام لم يكن موجودا نحو بنيت الدار قال الله تعالى
اعطي كل شئ خلقه فان الاشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب نقلية ثم قد توجد

معارضة في تركيب قوله تعالى خلق الله السموات والارض

في الخارج وقد لا توجد ذلك لا يخرج عن كونه مفعولا به وقال انه تعالى خلقتك من قبل ولم تنك شيئا *

وابواب الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجية *

بان المفعول به بالنسبة الى فعل غير اليجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد القائل فيه شيئا آخر فان اثبات صفة غير اليجاد يستدعي ثبوت الموصوف او لا واما المفعول به بالنسبة الى اليجاد فلا يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد القائل فيه الوجود بل يقتضي ان لا يكون موجودا والا لكانت تخصيلا للعاصل انتهى *

فوائد *

قال سيويو (من) في قولم زيدا فضل من عمر ولا ابتدء بالارغفاع واقرض بانه لا يقع بعدها الى انتهى *

وابواب الشيخ ذكوان *

بان المتكلم غرضه بيان ابتداء الفعل وليس له غرض في انتهاه فاما *

من فوائد الشيخ جمال الدين ابن الزمكفي في تفسير قوله تعالى النابرون القابدين الآية في الجواب عن السؤال المشهور *

وهو انه كيف ترك المطف في جميع الصفات وعطف اللاحون عن المنكر على الامر ون بالمعروف بالواو وقال شدي فيه وجهه حسن وهو ان الصفات تارة تدعى بحرف المطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فاذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر الى جمع او افراد حسن اسقاط حرف المطف وان اريد الجمع بين الصفتين او التنبية على تفايرهما عطف بالحرف وكذلك اذا اريد التنويع لعدم اجتماعهما في الحرف ايضا

الجواب عن السؤال المشهور في تفسير قوله تعالى النابرون القابدين

وفي القرآن الكريم امثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه ان يدله
ازواخيرا فاقبلوا الصلوات وايتوا الصلوات عابدات سائحات ثيبات
وابكارا فاقبلى بالواو بين الوصفين الاخيرين لان المقصود بالصفات الاولى
ذكرها مجمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت واما الابدكار فلا يكن ثيبات
والثيبات لا يكر ابكارا فاقبلى بالواو لئلا يصاد النوع وقال تعالى حم تنزيل الكتاب
من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول *
فاقبلى بالواو في الوصفين الاولين وحذفها في الوصفين الاخيرين لان
غفران الذنب وقبول التوبة قد يظن انها يجريان مجرى الواحد لئلا يراهما
فمن غفر الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى يعطف احد هما على الآخر
انها مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب ان يعطى كل واحد منهما
حكمه وذلك مع العطف ابرين وواضع واما شديد العقاب وذي الطول
فهما كالمضادين فان شدة العقاب تقتضى اتصال الضرر والاتصاف
بالطول يقتضى اتصال النفع فحذف يعرف انها مجعومان في ذاتة تعالى وان ذاته
المقدسة موصوفة بها على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشدة العقاب وذي الطول
وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب فمن ترك العطف لهذا
المعنى وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وترى كمما ذكرناه لان كل
صفة مما لم تسبق بالواو منائرة للآخر فعدا تعرف انها في اجتماعها كالوصف
الواحد لا يوصف واحد فلم يجمع الى عطف فلما ذكر الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وهما متلازمان او كالملازمين مستمدان من ملة واحدة
كغفران الذنب وقبول التوبة حسن العطف لبيان ان كل واحد متعبد به

على حدته قائم بذاته لا يمكن منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد ان
يظهر امره بالمعروف بصرح الامر ونهيه عن المنكر بصرح النهي فاحتاج
الى العطف * وايضا فلما كان الامر والنهي ضدّين احدهما طلب الايجاب
والآخر طلب الاعدام كانا كالنوعين المتعائرين في قوله ثيبات وابكار *
فحسن العطف بالواو *

✽ كتب الصلاح الصفدي الى الشيخ تقي الدين السبكي يسأله عن قوله
لعالى استطعما اهلهما *

اسبغنا قاضي القضاة ومن انا * بدو وجهه استنجي له القمران
ومن كفه يوم الند او يراعه * على طرسه بحران يلتقيان
ومن ان دجت في المشكلات مسائل * جالها بفكر دائم اللسان
رأيت كتاب الله اكبر معجز * لا فضل من يهدي به الثقلان
ومن جملة الاعمى كونه اختصاره * بايجا ز الفاظ وبسط معان
ولكنني في الكهف ابصرت اية * بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما اهلهما فقد * نرى استطعما هم مثله ييات
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر * مكان ضمير ان ذاك لسان
فارشد على عادات فضلك حيرتي * فإلى بهذا يا امام يدان
✽ فاجابه بما نصه ✽

قوله استطعما اهلهما * متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعما هم لان استطعما صفة
للقرية في مثل خفض جارية على غير من هي له كقولك اهل قرية مستطعم
اهلهما الوحذفت اهلهما هنا وجعلت مكانه ضمير الم يجوز فكذلك هذا ولا يسوغ

سؤال متعلق بقوله تعالى استطعما اهلهما * ونوابه *

من جهة العربية شيء نيزد لك اذا استطعنا صفة القرية وجعلها صفة لقرية ساع
لا تردده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى عليه اما كون الصناعة لا تردده
فلانه ليس فيه الاوصاف ذكره بجملة كما لو وصف سائر النكرات والتراكيب
محمول للثلاثة اعراب **تاجعدها** هذا * والثاني * ان تكون الجملة في محل نصب
صفة لاهل * والثالث * ان تكون الجملة جوابا لاداء اعراب الممثلة منحصرة
في الثلاثة لارابع لها وعلى الاول لا يصح لما قلناه من ان لم يامل الآية كما تأملناها
فل ان الظاهر وقع موقع المضمرة او نحو ذلك فعاب عنه المقصود ونحو
بمعدله ونحو ذلك المقصود ولما بين الاعراب الاول من جهة معنى الآية
ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتمل التراكيب بعبارة عن مفرها
اما الثالث وهو كونه جوابا لاداء فلانه نصير الجملة الشرطية معناها الاخبار
بأنه طعامهما عند اتيانها وان ذلك تمام معنى الكلام ويحل مقام موسى والخضر
عن لغيره قصد هما وان يكون معطاه او هو طلب طعمة او شيئا من الامور
التي تروى بل كان المقصد ما اراد ربك ان يبلغ اليقين اشدها ويستخرجها
كأنها رحمة من ربك واظهار تلك الجواب اوسى عليه السلام فجواب اذ قوله
لوشئت الى تمام الآية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلا تصير
العناية الى شرح حال اهل من حيث هم ولا يكون للقرية اثر في ذلك
ونحن نجد بقية الكلام مشيرة الى القرية نفسها لا ترى الى قوله تعالى فوجدنا
فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذي قصد اسلاسه وحفظ ما تحته جزء من
قرية مذمومة اهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع من الالباء عن حق الضيف
مع طلبه واللبس فاع تأثري الطباع فكانت هذه القرية حقيقة بالانسان

والإضاعة قوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد إلا العمل الصالح
ولا مواخذة بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح فذلك قلت أن الجملة يعمين
من جهة المعنى جعلها صفة لقرينة ويجب معها الاظهار دون الاضمار وينضاف
إلى ذلك من الفوائد أن الأهل الثاني يمتثل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم
أو منهم ومن غيرهم والمآل أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة بل يقع بصره
أولا على بعضهم ثم قد يستقر عنهم فاعلم هذا بن العبد بن الصالحين لما يتأقدر
الله لهم لما يظهر من حسن استقراء جميع أهلها على التدريج ليبين به كمال رحمته
وعدم مواخذته بسفه صنيع بعض عباده ولو عاد الضمير فقال استطعمهم
تعيين أن يكون المراد الأولين لا غير فأتى بالطاهر استعمار ابتداء كيد العموم فيه
وانهم لم يتركوا أحدا من أهلها حتى استطعموا فإني ومع ذلك قابلهم بأحسن
الجزاء فانظر إلى هذه المساني والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين
واحجبت تحت الاستار حتى ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد وادعى بعضهم
غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك رأسا وبلاني عن شئخص أنه قال أن
اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستحيل فذلك لم يقل استطعمهم وهذا
شئ لم يقله أحد من النجاة ولله دلائل والقرآن والكلام الفصيح ممل بخلافه
وقد قال تعالى في بقية الآيات يضيفونها وقال تعالى فغائتاهما وقال تعالى
حتى إذا جاءنا في قرابة الحرميين وابن عامر وإن موضع هكذا هذا القول
ليس بشئ وليس هو قولنا حتى يحكي ونما قيل نبهت على رده ومن تمام الكلام
في ذلك أن استطعمها إذا جعل جوابا فهو متأخر عن الأتيان وإذا جعل صفة
احتمل أن يكون المتق قبل الأتيان هذه المرة وذكر تفريها وتبنيها على أنه

لم يحملها على عدم الاتيان لقصد الخبر وقوله فوجدنا مطوف على اتيان هذا
ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب *

* وقد قلت *

لا سرار آيات الگتائب معاني * تدق فلا تبد وكل معاني
وفيهما لمرتا ضليب عجائب * سنا برقهما يعنوله القمران
اذ ابارق منها لقلبي قد بسدا * همت قرير العين بالطيران
سرورا وابها جواصولا على العلى * كافي نلى فوق السماك مكافى
فما الملك والاكون بالبيض والقنا * وعندى وجوه اسفرت بتهاني
وها تيك منها قد ابحتك سرها * فشكرا لمن اولاك حسن بيان
ارى استظما وصفاء على قرية جرى * وليس لها والنحوكا لميزان
صنا عته تقضى بارت استناره * يعود عليه ليس في الامكان
وليس جوا بالاولا وصف اهلها * فلا وجه للاضمار والكتمان
وهذي ثلاث ما سواها يمكن * آمين منها واحد فسبا في
ورضت لها فكرى الى ان تمحضت * بهن بدة الاحقاب منذ زمان
وان حياتى في تموج البحر * من العالم في قلبي وعند لساني
وكم من كناس في حماي المخبر * الى ان ارى اهللازكي جنان
فيصطاد منى ما يطيق اقتناصه * وليس له بالشاذات يدان
منالي سليم الذهن ربيض ارتوى * بكل علوم الخلق ذواتعان
فذاك الذي يرجي لا يوضح مشكل * ويقصد للتحرير والتبيان
وكم لى في الآيات حسن تدبر * من الله ذى الفضل العظيم حباني

بجاء رسول الله قد نلت كلما * اتى وسياقى دائماً بامان
فصلى عليه الله ما هبت الصبا * وسلم ما دامت له الملوأ
وكتب الصلاح الصفدى بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي
ابن شيخ الغوية الموصلى رحمه الله فاجاب بما نصه يقول *

سألت بما اذا استطاع اهلها اتى * عن استطاعهم ان ذاك لشان
وفيه اختصار ليس ثم ولم تقف * على سبب الرجحان عند زمان
فمالك جوابا را فيما لقا به * يصير به المعنى كراى عيان
اداما استوى الحالان فى الحكم رجع * الضمير واما حين يختلفان
بان كان فى التصريح اظهار حكمة * كرفة شان او حقارة جان
كثل امير المؤمنين يقول ذا * وما نحن فيه صرحوا بامان
وهذا على الابهجاز والنشاجا فى * جوابي مشورا بحسن بيان
فلا تمحى بالظلم من بعد عالمنا * فلبس لكل بالقرىض بدان
وقد قيل ان الشرير يرى بهم فلا * بكاد يرى من سابق برهان
ولا تنسى عبد الدعاء فاننى * سابدى زايأكم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما طغى * به قلى او طال فيه لسانى
* والجواب المتوسط بالشر

هو انه لما كانت الإلناط تابعة للساني لم يتعم الاضمار بل قد يكون التصريح
اولى بل ربما يكاد يصل الى حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى
وبدل على الاولوية قول ارباب علم البيان ما عدا المختص لما كان للتصريح
عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفضامة مالمس

وسلم تسبها على عظم شأنه وجلالة قدره إشارة الى علة التخصيص وهي النبوة * ومن التحقير فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فانزلنا على الذين ظلموا * دون عليهم وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم * اضمر هنا ثم لما اراد المبالغة في ذمهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقبل لعنة الله على الكافرين * وللكافرين عذاب مهين وامثاله كثيرا * اذا انقرر هذا الاصل فنقول لما كان اهل هذه القرية موصوفين بالشع الغالب واللوم اللازب بدليل قوله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا اهل قرية لثاما وقد صدر منهم في حق هذين العبدین الكريمین على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الاهل من الدلالة على الكثرة مع حرمان هذين النقيضين من خيرهم من استطاعا ما يابهم ولما دل عليه حالهم من اكدر قلوبهم وعى بصائرهم حيث لم يتفر سوا فيها ما تفرسه صاحب السفينة في قوله ارى وجوها لانياء هذا ما يتعلق بالمعنى واماما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستنقال فلهذا كان قليلا في القرآن المجيد واما قوله تعالى فسيكفكهم الله وقوله انزل مكموها * فانه ليس من هذا القبيل لانه عدول عن الانفصال الى الاتصال الذي هو اخضر وعندك الضمير لا يودي الى التصريح باسم ظاهري بل يقال فسيكفيك اياهم الله وانزل مكم اياها فكان الاتصال اولى لانه اخضر وموداهما واحد بخلاف مسئلتنا * ثم هنا سوالات * فالاول * ما الفرق بين الاستطعام والضيافة * فان قلت * انها بمعنى * قلت * فلم خصصها بالاستطعام والاهل بالضيافة * والثاني * لم قال قابوا دون فلم مع انه اخضر * والثالث * لم قال

اتباهل قرية دون اتياقرية والعرف بخلافه تقول ايتت الى الكوفة دون
اهل الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصره والجواب عن الاول ان الاستطعام
وظيفة السائل والضيافة وظيفة المسئول لان العرف يقضى بذلك فيدعو المقيم
الى منزله القادم يسأله ويحمله الى منزله وعن الثاني انه في الالباء من قوة المنع
ما ليس في فلم لانها تنقل المضارع الى الماضي وتنفيه فلا يدل على انهم لم يضيفوه
في الاستقبال بخلاف الالباء المقرون بان فانه يدل على النفي مطلقا واية
وياي الله الان يتم نوره اي حالا واستقبالا وعن الثالث انه مبني على انه مسمى
القرية ما ذا هو الجدار واهلها معا حال كونهم فيها ام هي فقط ام هم فقط والظاهر
عندي انه يطلق عليهم مع قطع النظر عن وجود اهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى
او كالتدري مر على قرية وهي خاوية على عروشها ساها قرية ولا اهل ولا جندار
قائما لعدم تناول لفظ القرية اياهم في البيع اذا كانت القرية واهلها ملكا
للبيع وهم فيها حالة البيع ولو كان الاهل داخلين في مساها لدخلوا في البيع
ولثبوت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وانما ذكر الاهل لانه هو المقصود
من سياق الكلام دون الجدران لانه بمعرض حكاية ما وقع منهم من
اللوم فان قلت فماتصنع بقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بسناييا تاوهم قائلون وضرب الله مثلا قرية
كانت آمنة الخ واسأل القرية فان المراد في هذه الايات وامثالها الاهل
قلت هو من باب المجاز لان الاهلاك انما ينسب اليهم دونها بدليل اوهم
قائلون فاذا قوال لباس الجوع والخوف ويطرت معيشتها ولاستحالة السؤال
من غير الاهل على انما تقول لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالتحسف

والحرقيق والفرق ونحوه لم يتعين الحقيقة لما ذكرناه والله اعلم.

مسئلة

سئل الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله عن رجل قال ما اعظم الله فقال
آخر هذا لا يجوز فاجاب يجوز ذلك قال تعالى ابصره واسمع وارضه
به عائد الى الله تعالى اي ما ابصره وما سمعه فدل على جواز التعجب في ذلك
وهذا الكلام صحيح ومعناه ان الله في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك انه
لا ينكر لانه مما تحارفيه العقول والاثباتان بصيغة التعجب في ذلك جائزة
للاية الكريمة واعظام الله تعالى وتظيم الشما عليه بالعظمة واعتقادها وكلامها
حاصل والموجب لما امر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا ابي حيان انه كتب
فنظرت فرايت ابا بكر ابن السراج (١)

في الاصول قال في شرح التعجب وقد حكيت الفاظ من ابواب مختلفة
مستعملة ما انت من رجل تعجب وسبحان الله ولا اله الا الله وكاليوم رجلا
وسبحان الله من رجل وحسبك يزيد رجلا ومن رجل والعظمة من رب
وكفى يزيد رجلا تعجب في قوله العظمة من رب دليل على جواز التعجب في
صفة الله تعالى وان لم يكن بصيغة ما نعمله وانمل به ومن جهة المعنى لا نرى
من حيث كونه تعجبا *

وقال كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد انا نبارى
في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف في النحو

مسئلة ذهب الكوفيون الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال والذي يدل على

مسئلة جواز قول ما اعظم الله وعدم جوازه

كقولهم سبحان الله

انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه شيء عظيم احسن زيد اقولهم ما اعظم الله
ولو كان التقدير مازعتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى
عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر

ما قدر الله ان يدني الى شحط * من داره الحزن من داره صول

ولو كان الامر على مازعتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر
على الله والله تعالى قادر لا يجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال
والجواب عن كلمات الكوفيين ثم قال وا ما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه
شيء اعظم الله اى وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذا لك الشيء
ثلاث معان * اجدها * ان يعنى بالشئ من بعظمه من عبادته * والثاني * ان يعنى
بالشئ ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته فى مصنوعاته * والثالث * ان يعنى
به نفسه اى انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكى
ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب
فسئل عن هذه المسئلة فاجاب بجواب اهل البصرة وقال التقدير شيء
احسن زيد اقبل له ما تقول فيما اعظم الله فقال شيء اعظم الله فانكروا عليه
وقالوا لا يجوز انه عظيم لا يجعل جاعل ثم سجدوا من الحلقة فاجروا
فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب بما قد مناه فبان بذلك قبح
انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه * وقيل بمنزل ان يكون قولنا شيء اعظم الله
بمنزلة الاخبار انه عظيم لا لشيء جعله عظيما لاستحسانه واما قول الشاعر
ما قدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبسطة فى وصفه
تعالى بالقدرة كقوله فليندله الرحمن مداه جاء بصيغة الامر وان لم يكن

في الحقيقة امرأ انتهى كلامه وهو نص صريح في المسئلة وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه مختلف (١)
 هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الا وجه الثلاثة او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على معناه من التعجب وقال الباجي ابو الوليد في (كتاب السنن) من تصنيفه في باب ادعية من غير القرآن فذكر منها ما احلمك بمن عصاك واقر بك بمن دعاك واعطاك على من سألك * وذكر شعر المغيرة *

سبحا نك اللهم ما * اجل عندي مثلك

ورأيت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه رواه ابن اسحاق عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه وناهيك بهما في جواز بره الرعية (٢) قال القاسم ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه لقيه سفينة من سفهاء قریش وهو عامد الى الكعبة فحنا على رأسه ترابا فربا بي بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل فقالا لا ترى ما يصنع هذا السفينة قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول اي رب ما احلمك اي رب ما احلمك انتهى ولولم يكن في هذا الكلام ابن القاسم لكفي فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كانت مرسله قال الزمخشري في قوله تعالى ذو الجلال والاكرام * معناه الذي (٣) .
 الموحدون
 على التشبيه بخلق ابراهيم يقال له ما احلمك وما اكرمك * وقال ايضا ابصر به واسمع اي جاء بمبادل على التعجب من ادراكه للسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك خارج عن حده ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء واصفرها كما يدرك اكبرها حيا

(٢) هكذا في الاصول الموجود ١٢

واكتفها

(١) يبايض في الاصول ١٢

(٣) ايضا ايضا

واكتفها جرما ويدر ك البواطن كما يدر ك الظواهر * وذكر ابو ميمدا بن
علي بن اسحاق الصيمري في (كتاب التبصرة والتذكرة في النحو) واذقلت
ما اعظم الله فذلك الشئ عبادته الذين يعظمونه ويعبدونه ويجوز ان
يكون ذلك الشئ هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويجوز
ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا شئ جعله عظيما ومثل
هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر * نفس عصام سودت عصاما
انتهى وهو كالباري وقال المتنبي *

ما قدر الله ان يخزي خليقته * ولا يصدق قوماني الذي زعموا
وقال الواحدى في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته بان يملك
عليهم لثيما ساقطا غير ان يصدق الملاحدة الذين يقولون بقدم الدهر يشير الى
ان تامير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة لهم وليس كما تقول
الملاحدة * وقال ابن الدهان في (شرح الايضاح) * فان قيل * فاذا قدرت ما
بتقدير شئ فما تصنع بما اعظم الله * فالجواب من وجوه * احدها * ان يكون
الشئ نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته * الثاني * من يعظمه
من عباده * الثالث * ان تكون الافعال الجارية عليه بجملة ما يجوز عليه
من صفاته تعالى فيعمل على انه عظيم في نفسه * وقال الزمخشري في ما هذا بشر
المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل
مثله واما حاش الله ما علمنا عليه من سوء * فالتعجب من قدرته على خلق
عفيف مثله انتهى *

✽ الرفد في معنى وحده تأليف الشيخ تقي الدين السبكي ✽

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

قال الشيخ الامام تقي الدين ابو الحسن علي السبكي الشافعي رحمه الله الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليماً كثيراً وبعد فهذه عجالة مسماة ✽ بالرفد في معنى وحده ✽ كان الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون * معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عاينها وعلى الفلك فتوقفت قبول هذه العبارة فاحببت ان اتبعه على ما فيها واذكر قوله هذه اللفظة * واول ما ابتدئ بقوله الحمد لله وحده * فاقول * معناه الحمد لله لا غيره ولا يشاركه فيه احد وحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قال انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجاد او ايجادا موضع موحدا * واختلف هؤلاء اذ اقلت رأيت زيدا وحده فالاكثرون يقدرون في حال ايجادى له بالروية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالروية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر بن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا امرت به وحدي كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به * وحدي واخشى الرباح والمطرا
وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رأيت زيدا وحده فان المعنى يصح معها وحده بضاف

الرفد في معنى وحده

الى ضمير المتكلم والمخاطب والغائب فتقول ضربته وحدي وضربته
وحده وضربتك وحداً ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول
وحده مصدر موضوع موضع الحال وهو لا يخالفون الاولين
في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حروف
الزيادة اى ايماده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل * وذهب
هونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فبحريه
بحرى عنده فجا زيد وحده تقديره جاء زيد على وحده ثم حذف
الحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدتنا
واذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه
مصدر وضع موضع الظرف * وحكى عن الاصمعي وحيد ويدل على انتصابه
على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده
وجهها آخر وهو ان يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه وحده كما قالت
العرب زيد اقبالا وادباراً * قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى
زيد امره الاول وقصته الاولى وحاله الاولى خلف هذا المنصوب
النائب كما خلف وحده ونجمد وسني هذا منصوباً على الخلاف الاول
وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادباراً عبد الله وكذلك قصة
الاولى سعدو على انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك
زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما تقتضيه الصناعات واللسان والمعنى متقارب
كله دائر على ما يفيد من الحصر في المذكور فقوله الحمد لله وحده مفيد حصر
الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده

والضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا فرد ناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواء فاذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحد الياه بالحمد والذكر على انها حال من الفاعل والجهاء في موحد امكسورة وعلى رأى ابن طلحة موحد هو والهاء مفتوحة وعلى رأى هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الاختلافا يسيرا فاذا جعلناه من اوجد الرباعي فمعناه موحد بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه وحد الثلاثي فمعناه منفردا بذلك فعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفرده بذلك والعامل في الحال حمدت وذكرته وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرته على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله وحده حال وان جمعتها نظر فافا المعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافا مغلا بالمقصود وانما قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان نقول معناه على انفراده انه جعله ظرفا او منفردا بالواحدانية ومنفردا بها على الاختلاف في تقدير الحال وصاحب الحال الضمير في كائن العالم على الله تعالى والعامل في الحال كائن * واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بهافي قوة كلامين فقولنا رأيت زيدا افاد اثبات رويته ولم يقد شيئا آخر وقولنا رأيت زيدا وحده افاد اثبات رويته ونفي روية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة

بعد ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغالطة ركنها بعض
 الخلافين وهي الماء وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث رافع للغيث
 فالماء وحده رافع للغيث فلا يكون المانع غير الماء رافعا للغيث وحله ان
 هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صفراء وهذه الصفراء
 بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الماء رافع
 للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث وهذا الحل صحيح اذ اراد بوحده
 ذلك وقديراد بوحده انه يفيد تجرده عن المغالط بمعنى الماء وحده
 بلا خلط يخرج عن اسم الماء رافع للحدث وهو صحيح ولا تخرج الجملة عن كونها
 موجبة ولا ينفع بها المغالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما
 سواه وهو ايضا صحيح ولا ينتج ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد بالمانع
 استعماله في الوضوء الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات
 يأتي في قولك رأيت زيدا وحده قد يراد به انك رأيت في حال هو متفرد
 بنفسه ليس معه غيره وان كانت رويتك شاملة له واخبره ولكن هذا
 احتمال مرجوح ولهذا لم تذكره النحاة وانما كان مرجوحا لانه يجوز الى
 تقدير محذوف تقديره كائنا ويكون وحده حالا من الضمير فيه والعامل في
 ذلك المحذوف هو الاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه
 مرجوح والاول لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رأيت المصرح به
 هذا كله في جانب الاثبات اذا قلت رأيت زيدا وحده اما في حالة
 النفي اذ انفيت الروبة عنه وحده فلك صنعتان او اكثر * احداها * ان
 تأتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رأيت زيدا وحده فهذه في قوة

السالبة البسيطة وهي سلب لما افترضته الموجبة فمعناها بعد السلب تحمل باحدى
 ثلاث طرق * احداها * رويتها معا * الثانية * عدم روية واحد منها فلا يرى
 هذا ولا هذا * والثالثة * بروية غير زيد وعدم روية زيد على كل
 واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رأيت زيدا وحده لان
 المنفى رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مرقي من اثنين يحصل بطرق
 ثلاث كما بيناه هذا اذا قدمت حرف النفي ويشبه هذا من بعض الوجوه
 تقدم حرف السلب على كل في قولنا * ما كل ما يتننى المرء يدركه * وانه
 سلب للعموم لا عموم السلب وانه يفيد جزئيا لا كليا فقد يدرك بعض ما يتنناه
 وكذلك * وليس كل النوى تلقى المساكين * اما اذا اخرت حرف النفي
 فان اخرته عن المبتدأ الذى هو الموضوع وقدمته على وحده مع الفعل
 كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة محتمل للمعاني الثلاثة كما
 سبق لان النفي يقدم على الفعل المنفى المقيد بالوحدة فقد نفى مركبا فينتفى
 بانتفاء احدا جزائه كالحالة السابقة حرفا مجرورا والضابط في ذلك ما ذكرناه
 وان اخرته عن وحده فقولك زيد وحده لم اره او ما رأيت اولاه
 فهذا موضع نظر وتأمل والراجح عندي فيه انك لم تراه وقد رأيت غيره
 لانها قضية ظاهرة انها تشبه الموجبة المعدولة فقد حكمت بنفى الروية المطلقة التي
 لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذان الامران لاشك فيهما وبهما
 فارقتا لم اره وحده لانه نفى لروية مقيدة لاروية مطلقة هذا لاشك فيه
 ولكن النظر في ان نقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في
 ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني وهو

انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد فمعنى
وحده في هذه الصيغة ان زيدا انفراد بعدد الروية المطلقة وان غيره
مرئي فقد سري التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به وعليك يا طالب
العلم ان تضبط هذه الامور الثلاثة وتميز بينها وتعرف افايرها * احدها * اطلاق
الضرب المنفي كما دل عليه الكلام * والثاني * تقييد المحكوم عليه الذي دلت
الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوهما من الافعال
* الثالث * سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم * وهو النفي الوارد على
الضرب المطلق فاذا اعتقلت هذه الثلاثة وميزت بينها ظهر لك ما قلناه
ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجع انك انما نقيت الفعل عن المقيد بالوحدة
فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك تبين
ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام وحدها
ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض * فان قلت * ما حمل
الزمخشري على الحصر * قلت * تقديم الممول وما يقتضيه او العطف من
الجمع فقد حصر الحمل فيها ومن ضرورته نفي الحمل على غيرها * وغيرها اما احدهما
بقيد الوحدة لمغايرته لجموعهما اما اخرج عنها لاسيما الى الثاني لقوله تعالى
والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة * فتعين الاول واما كون ما لها
صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدهما يعمل فيما قبلها او لا فلا حاجة
بتالي ذكره لهدم تأثيره فيما نحن فيه * فان قلت * هل يشبه هذا الناخير
في قوله كل ذلك لم يكن * قلت * نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا بين
تقديم النفي وتأخيرها ولذلك جعل قوله *

قد أصبحت أم الحبار تدعى * عليّ ذنباً كله لم اصنع
 ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئاً منه فلذلك رفع ولولا ذلك
 نصب كله والله اعلم * آخر الكتاب والله الحمد *
 * نبل العلا في العطف بالتأليف الشيخ تقي الدين السبكي جواباً عن سؤال
 سألوه له بهاء الدين أحمد نعمدهما الله برحمته *
 وقال الشيخ صلاح الدين الصفدي يمدح هذا المؤلف
 يا من غدا في العلم ذاهمة * عظيمة بالفضل تملأ الملا
 لم ترق في النحوى الى رتبة * سامية الانبيل العلا
 بسم الله الرحمن الرحيم * صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * سألت
 أكرمك الله عن قام رجل لاز يدهل بضح هذا التركيب وإن الشيخ أباحيان
 جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة غير صادق على ما بعدها
 وإنك رأيت سبقه الى ذلك السهيلي في (نتائج الفكر) وأنه قال لان شرطها
 ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن لمفهوم الخطاب نفى ما بعدها وان عندك
 في ذلك نظراً لأمور * منها * ان البيانين تكلموا على القصور وجعلوا منه قصر
 لافراد وشرطوا في قصر الموصوف افراداً معدة لنا في الوصفين كقولنا زاهد كاتب
 لاشاعر * وقلت كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ * ومنها * ان قام رجل
 لاز يد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد فني غاية
 البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ولا
 مانع منه اذ قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف
 الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد

في صحة التركيب وان كان معناها منعاً كسين بل قد يقال قام رجل لازيد
 اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل
 فيه زيد اكان تأكيد او ان اردت غيره كان فيه لباس على السامع واهام
 انه غيره والتأكيد والالباس متفيان في قام رجل لازيد واي فرق بين
 زيد كاتب لاشاعر وقام رجل لازيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص
 مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان وكالابيض
 واذا امتنع جاء رجل لازيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل
 قام الناس لازيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام
 الناس وزيد وان كان اسند لاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله
 الاية لان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل
 الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف
 هذا ولا يـ شيء يمنع العطف بل في نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف
 على موجب لان زيد امو جب تعليمهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف
 لان الاطراب قد يقتضي مثل ذلك لاسيما والغنى الاول عام والنفي الثاني
 خاص فاسوء درجته ان يكون مثل ما قام الباس ولا زيد وهذا جملة
 ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك * والجواب * اما الشرط الذي ذكر
 السهلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدي
 في (شرح الجزولية) فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي
 قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعد هافيكون الاول لا يتناول
 الثاني نحو قوله جاء في رجل لا امرأة وجاء في عالم لا جاهل * ولوقلت *

مررت برجل لا عاقل لم يميز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي
 القول عن الثاني وهي لا تدخل الالنا كيد النفي فان اردت ذلك المعنى
 جئت بنير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ومررت
 بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني وقد تضمن كلام الابدى
 هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل الالنا كيد
 النفي واذا ثبت ان لا لا تدخل الالنا كيد النفي اتضح اشتراط الشرط
 المذكور لان مفهوم الخطأ اقتضى في قولك قام رجل نفي المرأة
 قد خلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذا لك قام زيد لا عمرو اما قام
 رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يميز العطف بلا لانها لا تكون
 لتأكيد نفي بل لتأسيسه وهي وان كان يوتى بها لتأسيس النفي فكذلك في نفي يقصد
 تأكيدها بخلاف غيرها من ادوات النفي كعموما وهو كلام حسن والابدي هذا
 كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ اباحيان يقول انه سأل احد شيوخه عن
 حد النحو فقال له الابدى يعنى انه تجسد نحوا وانما قلت هذا التلايق في
 نفسك انه لتأخيرها قد يكون اخذ عن السهيلي وايضا تمثيل ابن السراج
 فانه قال في كتاب الاصول وهي تقع لاجراج الثاني مما دخل فيه الاول
 وذلك قوله ضربت زيد الاعمر او مررت برجل لا امرأة وجاء في زيد
 لا عمرو فانظر امثلة لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور وقد يعترض
 على الابدى في قوله انها لا تدخل الالنا كيد النفي ويجاب بانه لعل مراده
 انها للنفي المذكور بخلاف ما ولم وليس فلذلك اختيرت هنا او لعل مراده
 انها لا تدخل في اثناء الكلام الا لنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت اول الكلام

قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم وما شبهه والاول احسن وايضا تمثيل
 جماعة من النهاء منهم ابن التبريزي في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك
 ما بعدها في اعراضها ما قبلها فتفي عن الثاني ما ثبت للاول كقوله خرج زيد
 لا بكر ولا قيت اخاك لا اباك وصرت بحبيك لا ابيك ولم يذكر احد
 من النهاء في امثله ما يكون الاول فيه يحتمل اني يندرج فيه الثاني وهو خطر
 ل في سبب ذلك امران واحد ان المتكلم يقتضي المغايرة فلهذا القاعدة
 تقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق
 تقتضي المباينة لانها المتروكة منها عند اكثر الناس وان كان التبعي ان بين
 الاعم والاخفى والعام والخاص والجزء والكامل مغايرة ولكن المغايرة
 عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق احدهما على الاخر واذا صح ذلك
 امتنع المعطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم المغايرة فان اردت غير زيد
 جاز وانتقلت المسئلة عن صورتها وصار كالك فأت جاء رجل غير زيد
 لازيد وغير زيد لا يصدق غير زيد ومسئلتنا انما هي فيما اذا كان رجل صادقا
 على زيد محضلا لان يكون اياه يوقان ذلك بممتنع للقاعدة التي تقررت
 وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاء زيد ورجل كاف
 معناه ورجل آخر لما تقررت وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لرجل
 وجب ان تقدر لرجل آخر والاصل في هذا انما يبدل انما يفظ على مدلولات
 الفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق او تقييد
 والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف المعطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغير نسبة
 الفعل الى الاول كاو فانها تغير نسبتته من الجزم الى الشك كما قال الخليل في الفرق

بينها وبين اما وكبل فانها تقيده بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر ولا من هذا القبيل فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غيره لا زيد وهذا لا يصح والاصل الامر الثاني * ان مبنى كلام العرب على الفائدة نحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع في كلامهم وقولك قام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل في احتماله لا زيد وغيره لافائدة فيه البتة فارادة حقيقته (١)

لافائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد وبالاخبار بقيام رجل المحتمل له واغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحن انما تكلم في العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير مقيدة للاول مبينة لوصفه والعاطفة مبينة حكما جديدا اغيره فهذا هو الذي خطرت لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيها ان كان يصح وضع لافي هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره والافعل بدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعنى وبين المطف ومعنى غير فرق وهو ان المطف يقتضي النفي عند الثاني بالمنطوق ولا تعرض له للاول الا بتاكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير يقتضي تقييد الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من ان الدلالة هل هي بالمنطوق او بالمفهوم وفيه بحث والتفصيل الذي وعدنا به

هو انه يجوز قام رجل غير عاقل وامرر برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة
ورأيت طويلا غير قصير فان كانا علمين جاز فيه لا وغير وهذا ان الوجهان
الذين خطر الى زائد ان على ما قاله السهيلي والابن ذي من مفهوم الخطاب
لانه انما ياتي على القول بمفهوم القلب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته
ياتي عليه وعلى غيره على ان الذي قاله ايضا وجه حسن يصير معه العطف
في حكم المبين بمعنى الاول من افراده بذلك الحكم وحده والنصرح
بعدم مشاركة الثاني له فيه والائكان في حكم كلام آخر مستقل وليس هو
المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لازيد وقام زيد لارجل لان
كليماء عند الاصوليين له حكم القلب وهذا الوجه مع الوجهين اللذين
خطرا الى انما هي في لفظة لا خاصة باختصاصها بسمة النفي ونفي المستقبل على
خلاف فيه ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطف الجمل فلو جئت مكنها بما
الم او ليس وجعلته كلاما مستملا لم تات المسئلة ولم تنفع * واما قول البيانين
في قصر الموصوف افراد ازيد كاتب لاشاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين
ما قلناه وقولهم عدم تناف في الوصفين معناه انه يمكن صدقها على ذات
واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة
كالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماعهما
في شاعر كاتب فلما يجي نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما
بما تهمه القرائن وسباق الكلام فلا يقال مع هذا كيف يجتمع كلام البيانين
مع كلام السهيلي والشيخ لظهور امكان اجتماعهما * وقولك في آخر كلامك
وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان

تتكلم به وقولك كالحبوان والانيض كأنك تبعث فيه كلام الشيخ الامام
العلامة شهاب الدين القرافي فإنه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه
تسليم اطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على
ذلك ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيها وتلك كلها الفاظ متباعدة
ومعانيها متباعدة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين متباينان
وليس كل متباينين متنافيين * وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو
عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والناطق والنظر في المعقول انما هو
في المعاني والنسب الاربعة من التباين والساوي والعموم المطلق والعموم
من وجهينها والشعر والكتابة متباينان وانما الاحصان متباينان والحيوانية
والنباتية متباينان وانما قاعلي ذات ثالثة فالتباين والساوي من عدم التنافي
صحيح ولم يشترط التنافي في ذلك بل بظاهر ان يقال لا يخفى ان يقال قام
كاتب الشاعر وان كنت لم ار هذا المثال ولا ما يدل عليه في كلام احد لان
كاتبه لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر
بخلاف رجل وزيد فان زيد رجل والشعر كتابة في رجل واحد
وكثيرين بينهما واحد فزيد واحد لا يصدق على الآخر فالنقيض والنحوي
الصرف يربط ان يتأخر هذه الحقائق ويعرفتها واما قولك قام رجل
وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل غير زيد وزيد واستغنى بالتقييد من
المعطوف لما قد مر من ان المعطوف يتضمن المضافة فهذا المتكلم اورد كلامه
اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيد او ان يكون غيره فلما قال وزيد علمنا
انه اراد بالرجل غيره وله مقصود قد يكون صحيحا في ايها الاول وتبين

الثاني ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لازيد لم يحصل به فائدة ولا مقصود زائد على المعائرة الحاصلة بدون العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المتصودة بدون العطف يظهر ان يتمتع العطف لان مبنى كلام العرب على الایجاز والاختصار وانما نعدل الى الاطناب لمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع وبهذا يظهر الجواب عن قولك ان اردت غيره كان عطفها وقولك * ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لازيد في صحة التركيب ممنوع لما اشرنا اليه من الفائدة في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة والالباس ينفي بالقرينة والفائدة حاصلة مع القرائن في قام رجل يريد زيد وليست حاصلة في قام رجل لازيد مع العطف كما بيناه * وقولك وان كانت معناها متما كسين صحيح وهولا ينفعك ولا يضرك * وقولك واي فرق قد ظهر كما بين القدم والفرق * واما قولك هل يتمتع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لازيد فالذي اقوله في هذا انه ان اريد الناس غير زيد جازو تكون لاعاطفة كما قررناه من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بهيئة لازيد على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ارسبويه ولا غيره من النحاة عدلوا من حروف الاستثناء فاستقر رأيي على الامتناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يمنع اطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل

ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لازيد فان احتمال ارادة
 الخصوص جائز في الموضعين فان كان مسوغا جاز فيهما والا امتنع فيها
 ولا فرق بينهما الارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكر النحاة فان صح
 ان يراد بها ذلك افتر قالان الاستثناء من العام جائز ومن المطلق غير
 جائز وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها
 بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا جعلت
 لاستثناء صح ذلك وظهر الفرق والافهما سواء في الامتناع عن العطف
 وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى تأتي
 قرينة تدل على ارادة الخصوص * واما قام الناس وزيد فجوازه ظاهر
 بما قد مناه من ان العطف يفيد المغايرة فافادة الواو ارادة الخصوص
 بالاول وارادة تأكيد نسبة القيام الى زيد والخبار عنه مرتين بالعموم
 والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا * وكافي بك تعرض علي
 في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة * فاعلم ان الاصل في المغايرة
 انها حاصلة بين الجزئي والكلّي وبين العام والخاص وبين المتبائنين واهل
 الكلام فسر والغير بن بالذين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر ونسبوا هذا
 التفسير الى اللغة وبنوا عليه ان صفات الله ليست غيره لانها لا يمكن
 انفكاكها ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا وانما الغرض ان العطف يستدعي مغايرة
 تحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت
 به فائدة وهو تقرير حكم الخاص وتصويره كالخبار به مرتين من اعظم
 الفوائد فيجوز فكذلك سلكته هنا وفيما تقدم لم تحصل فائدة فنعته وقد

استعملت في كلامي هذا وكافي بك لان الناس يستعملونه ولا ادرى هل جاء في كلام العرب ام لا الا ان في الحديث كافي به فان صح فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه وقال في قولهم كانك بالدينيا لم تكن من الكاف للخطاب والباء زائدة والمعنى كان الدينيا لم تكن ولذلك منعه في كافي بكذا لم يكن هكذا على خاطري من كتاب القصرات عن ابي على الفارسي * وكان صاحبنا احمد بن الطار اتي رحمه الله شابا نشأ وبرع في النحو وضر برمات في حديثه اوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في كانك بالدينيا لم تكن وبالأخرة لم نزل لا يحضر في الان وفيه طول * واما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد بهم البشر وحدهم * واما منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمسك بحمل الرسل على البشر ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعاً فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة مع كونه عطفياً على الاول دون ما بعده وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعاً وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهر اود ذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لاننا لانعني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه يقتضي تخصيصه او لا * واما قولك ولاي شئ يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الازيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها ما يقتضي مفهوم الخطاب فيه ليدل عليه

صريحاً وتأكيده المفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان
الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل انه يلزم نفيه
مرتين * وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس في مثل
جاء زيد لا عمر ولما ذكرنا ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمر منطوق
وفي الناس المستثنى منه منطوق يخالف ذلك الباب * وقولك فاسوء درجاته
ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف في ولا زيد
ليس بلابل بالواو وللعطف بالاحكام يخصه ليس للواو وليس في قولنا ما قام
الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما قدره الله لي من كتابتي جوابي
للولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضىه والا فيتحف بجوابه
والله اعلم بمتبعون الله *

الحلم والاناة في اعراب غير ناظرين اناه تاليف قاضي القضاة نور الدين
ابي الحسن السبكي الشافعي رحمه الله *

وفيه يقول الصلاح الصفدي ما دحاله

يا طالب التحرف في زمان * اطول ظلا من القناة
وما تحلى منه بمقد * عليك بالحلم والاناة
بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم * قال شيخ الإسلام والمسلمين تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى
قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين
انه * الذي تختار في اعرابنا ان قوله ان يؤذن لكم الى طعام حال ويكون
مضاه مصحوبين والباء مقدرة مع ان تقديره بان اي مصاحبا

الحلم والاناة في اعراب غير ناظرين اناه *

وقوله غير ناظرين انا حال بعد حال والعامل فيها الفعل المفرغ
 في لا تدخلوا يجوز تعدد الحال * وجوز الشيخ ابو حيان ان تكون الباء
 للسببية ولم بقدر الزمخشري حرفا صلا بل قال ان يؤذن في معنى الظرف
 اى وقت ان يؤذن * واورد عليه ابو حيان بان المصدرية لا تكون
 في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو اجيئك صباح الديك
 اى وقت صباح الديك ولا نقول ان يصح فصل خلاف في ان يؤذن ظرف
 او حال فان جعلنا هاترين كما قال الزمخشري فقد قال ان غير ناظرين حال
 من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء مفرغ من الاحوال كانه قال لا تدخلوا
 في حال من الاحوال الاممخويين غير ناظرين على قولنا ووقت ان يؤذن
 لكم غير ناظرين على قول الزمخشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من
 يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه يصير حالا مقدره ولا ينهم
 لا يعبرون منبهين عن الانتظار بل يكون ذلك قيذا في الاذن وليس المعنى على
 ذلك بل على انهم نهوا ان يدخلوا الاباذن ونهوا اذا دخلوا ان يكونوا ناظرين انا
 فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من
 مفعوله فلوسكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شئ لكنه زاد وقال
 وقع الاستثناء على الوقت والحال بما كانه قيل لا تدخلوا يوت النبي الوقت
 الاذن ولا تدخلوها الا غير ناظرين فورد عليه ان يكون الاستثناء شيئين
 وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة او جهوده هو والظاهر ان
 الزمخشري ما قال ذلك الاتفسير معنى وقد قدر اذاتين وهو من جهة بيان
 المعنى وقوله (١)

من جهة الصناعة

لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر
 المتعلق بالظرف او الحال فكانه قال لاتد خلوا الادخو لا موصوفا بكذا ولست
 اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فان العمل للفعل المفرغ وانما ردت
 شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي نخشاه في مثل قوله وما يختلف
 الذين او تو الكتاب الامن بعد ما جاءهم العلم بغير ايها منهم * اى الاختلافا
 من بعد ما جاءهم العلم بغير ايها بينهم فالجار والمجرور ليسا بمستثنين بل
 يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول ماقت الايوم الجمعة
 صاحبك امام الامير في داره فتكلمها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة
 وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لانها يعمو عنها بعض من المصدر الذي تضمنه
 الفعل المنفي وهذا احسن من ان يقدر اختلافوا بغير ايها منهم لانه حينئذ لا يفيد
 الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما جاءهم العلم
 فهو حصر في شيئين ولكن بالطريق الذي قلناه لانه استثناء شيئين
 بل شيء واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على ذلك
 فقوله وقع الاستثناء على الوقت والحال معا صحيح وان كان المستثنى اعم
 لاني اعم يقع على الاخص والواقع على الواقع واقع فيخلص عما ورد عليه
 من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئين * وقد اورد
 عليه ابو حيان في قوله انها حال في لاتد خلوا ان هذا لا يجوز على مذهب الجمهور
 اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثناء الا المستثنى او صفة المستثنى * واجاز
 الاخفش والكسائي في ذلك في الحال وعلى هذا يجبي ما قاله الزمخشري
 وهذا الاراد عجيب لانه ليس مراد الزمخشري لاتد خلوا غير ناظرين حتى

يكون الحال قد تأخر بعد اداة الاستثناء على مذهب الا خفش والكسائي
وانما مراده انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ فيعمل فيما بعد الاستثناء كما في
قولك ما دخلت الا غير ناظر فلا يرد على الزمخشري الاستثناء شيئين
وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اطلاقهم لا يستثنى باداة واحدة دون عطف
شيئان ما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيها الا بعطف * اما اذا كان عاملا فيهما بغير
عطف فيتوجه (٢) كالفعل ولان الفعل عامل فيها قبل الاستثناء فكذا
بعد * واختار ابو حيان في اعراب الآية ان يكون التقدير فادخلوا غير ناظرين
كما في قوله بالبينات والزبر * اي ارسلناهم والتقدير في تلك الآية قوى لاجل البعد
والفصل واما هنا فيجمل هو وما قلناه * فان قلت * قولهم لا يستثنى باداة واحدة
دون عطف شيئان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما المختار فيه * قلت *
قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى باداة واحدة دون عطف
شيئان ويوهم ذلك بدل وفعل مضمرا لا بد لان خلافا لقوم * قال ابو حيان
رحمه الله تعالى ان من التحويين من اجاز ذلك ذهبوا الى اجازة ما اخذ
احدا لا يزيد درهما وما ضرب القوم الابعضهم بعضا قال ومنع الاخفش
والفارسي واختلفا في اصلاحهما وتصحيحهما عند الاخفش بان يقدم على
الامر فرع الذي بعدهما فتقول ما اخذ احد زيد الادرها وما ضرب القوم
بعضهم الابعضا قل وهذا موافق لما ذهب اليه ابن السراج وابن مالك من ان
حرف الاستثناء انما يستثنى به واحد وتصحيحهما عند الفارسي بان يزيد فيها
منصوبا قبل الافتقار ما اخذ احد شيئا لا يزيد درهما وما ضرب القوم احدا
الابعضهم بعضا * قال ابو حيان ولم ندر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون

ذلك على البديل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما
 الا عمر اذا نقلا البديل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو على
 ان يجعل احدهما بدلا والثاني مع قول عامل مضمرفيكون الاز بدلا من احد
 والا بعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بضرب مضمرة كما اختاره ابن
 مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا لقوم انه يعود لقوله لا بد لان
 فيكون ذلك خلافا في التخرج لا خلافا في صحة هذا التركيب والخلاف كما ذكرته
 موجود في صحة التركيب ففهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تصحيح
 الا خفش ولا تصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان (١) وحاصله
 ان في صحة هذا التركيب خلافا فالاخفش والفارسي يعنانه وغيرهما يجوز
 والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول احدهما بديل والاخر
 معمول عامل مضمرو وليس في هؤلاء من يقول انها مستثنيان باداة واحدة
 ولا نقل ذلك ابو حيان عن احد وقوله في صدر كلامه ان من النحويين من اجاز
 معمول على التركيب لا على معنى الاستثناء فليس في كلام ابي حيان ما يقتضي
 الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثناء شيين باداة واحدة من غير عطف
 نحو واحتج ابن مالك بانه كما لا يقدر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد
 حرف الاستثناء مستثنيان نحو تعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولنا
 ضرب زيد عمر او بشر خالدا وضرب زيد عمر بسوط وبشر عمر بالجريدة
 وقال ان المجوزين لذلك عالموا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك
 جعل ذلك علة للنعم وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك اخذ المسئلة
 مطابقة في هذا المثال وفي غيره ونال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف

شيان ولا شك ان ذلك صحيح في قولنا قام القوم الازيدا وما قام القوم
 الازيدا وما شبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحد ففي مثل هذا
 يمنع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوفان بحرف واحد
 * وللشيخ في (شرح التسهيل) مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم الازيدا
 وعمر او هو صحيح ومثله دون عطف باعطيت الناس الاعمر الدنانير وكانه
 اراد التمثيل بما هو محل نظروا الا فالثال الذي قد مناه هو من جهة الامثلة
 ولا رية في امتناع قولك قام القوم الازيد اعمر * ثم قال الشيخ قال ابن
 السراج هذا لا يجوز بل تقول اعطيت الناس الدنانير الاعمر * قال فان قلت
 ما اعطيت احدا رهما الاعمر ادانقا و اردت الاستثناء لم يجوز وان اردت
 البدل جاز فابدلت عمر من احد ودانقا من درهم كانك قلت ما اعطيت
 الاعمر ادانقا * قلت * وقد رأيت كلام ابن السراج في الاصول كذ لك
 * قال الشيخ ابو حبان رحمه الله وهذا التقرير الذي قرره في البدل وهو
 ما اعطيت الاعمر ادانقا لا يؤدى الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد
 بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس يبدل انما نصبها على انها مفعول ولا اعطيت
 المقدرة ولا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء مفرغ فلو اسقطت الافقت
 ما اعطيت عمر ادانقا جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى
 الواقع بعد الاف هو متوقف على وساطتها * قلت * الحالة التقديرية انما ذكرها
 ابن السراج لما عر بها بدلين فاسقط البدلين وصار كان التقدير مكره و ابن
 السراج قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به الا واحد حتى انه قال قبل
 ذلك في مقام احد الازيد الاعمر انه لا يجوز رفعهما لانه لا يجوز ان يكون

لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف فلا بد ان ينسحب
احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام ابن السراج لانه يرد عليه ثم
قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل ضعيف لانه لا يجوز بدل اسمين من
اسمين لوقلت ضرب زيد المرأة اخوك هند لم يجوز قال والسامع على خلاف
مذهب الزجاج وهو ان يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر *

فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه * ببعض ابنت عيدا انه ان تكسرا

* ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه
بالا يعني وهو قد رما اخذ احد زيد بد لا * وقد يجاب عن ابن السراج
بان الذي لا بد من اقترانه بالاهو البدل الذي يراد به الاستثناء اما هذا
فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الاعليه لفظا وهي في الحكم
متأخرة * وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بالاول يلزمه الفصل
بين الا وما دخلت عليه بالبدل مما قبلها * والشيخ تعقب ابن مالك بكلام
طويل لم يردده ولم تلخص لنا من كلام احد من النحاة ما يقتضي حصرين
وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم
الفاعل في قوله اذا ثبت المفعول بعد نفي فلازم تقديمه نوعي قال كقولك
ما ضرب زيد الا عمر فهذا مما يجب فيه تقديم الفاعل لان الفرض حصر
مضروب به زيد في حصر وخاصة اي لا مضروب لزيد سوى عمر وفلو كان
له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس فلو قدم المفعول على الفاعل
انعكس المعنى قال فان قيل * ما المانع ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا
زيدو يكون فيه حيثما تقدم المفعول على الفاعل * قلت * لا يستقيم لانه

لوجوز تعدد المستثنى المفرغ بعد الافي (١) كقولك ما ضرب الازيد
 عمرا اى ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا كان الحصر فيها ما
 والغرض الحصر في احدهما فيرجم الكلام بذلك الى معنى آخر غير
 مقصود وان لم يجوز كانت المسئلة الاولى ممتعة لبقائهم بلا فاعل
 ولا ما يقوم مقام الفاعل لان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى زيد
 الاول بغير فاعل ويكون في الثانية عمر ومنصوبا بفعل مقدر غير ضرب
 الاول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا الكلام ابن
 الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العمى يقال له
 الحد يثى شوح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان هذا الجواب
 انما يتم بيان ان زيد افي قولنا ما ضرب الاعمر ازيدو عمرا في قولنا ما ضرب
 الازيد عمرا يمتنع ان يكونا مفعولين لضرب المفعول ولم يتعرض المصنف في
 هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام ووقال المصنف في (امالى الكافية)
 لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير تمام فلو استعملوا بعد الاشيتين يوجب ان
 يكون قبلهما تامان فاذا قلت ما ضرب الازيد عمرا فاما ان تقول لا تمام لها
 اولها تامان اولاحدهما دون الآخر الاول * بخالف الباب * والثاني * يؤدى
 الى امر خارج عن القياس من غير سبب ولو جاز ذلك في اثنتين جاز
 فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان * والثالث * يؤدى الى التمس فيما قصد فلذلك
 حكموا بان الاستثناء المفرغ انما يكون لواحد ويؤول ما جاء على ما يورم
 غير ذلك بانه يتعلق بما دل عليه الاول فاذا قلت ما ضرب الازيد
 عمرا فنحن نجوز ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن لفعل محذوف دل عليه

الاول كان سائلا سأل من ضرب فقال عمرا اى ضرب عمرا * قال *
 الحد يثى ولقائل ان يضئار الثالث ويقول العام لا يقدر الا الذى
 يلى الا منها فان العام انما يقدر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ
 هو الذى يلى الا فلا يحصل اللبس اصلا فثبت ان جواب شرح المنظومة
 لا يتم بما ذكره فى الامالى ايضا * نعم يتم بما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء
 فى حكم جملة مستأنفة لان معنى جاء القوم الا زيد ا ما منهم زيد وهذا يقتضى
 ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعد هالملاح ان الابعثابة ما والا فى صورة مندوحة
 عنه وهى اعمال ما قبل الا فى المستثنى المنفى على اصله وفيما بعد الا المفرغة وهو
 المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاء فى احد الا يزيد على البدل وفيما
 بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين صفته الاضهار ان قدر
 العامل بعد الا فى الصورة لكثرة وقوعها نحو ما قاموا الا زيد او ما قام الا زيد
 وما جاء الا زيد القوم وما مررت باحد الا زيد اخير من عمرو وان لا يجوز
 ما ضرب الا زيد عمرا ولا الاعمر ازيد لانه ان كانا شيئين فهو ممتنع وان كان
 المستثنى مما يلى الادون الاخير يكون ما قبله عاملا فيما بعده فى غير الصور
 الاربع وهو ممتنع وما ورد قدر عامل الثانى فتقدير ما ضرب الاعمر ازيد
 ضرب زيد * وذهب صاحب المفاتيح الى جواز التقديم حيث قال فى فصل
 القصر ولك ان تقول فى الاول ما ضرب الاعمر ازيد وفى الثانى ما ضرب
 الا زيد عمر افتقد وما آخر الان هذا التقديم والتاخير لما استلزم قصر الصفة
 قبل تمامها على الموصوف قل وروده فى الاستعمال لان الصفة المقصورة على عمرو
 فى قولنا ما ضرب زيد الا عمرا هى ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة

المقصورة على زيد في قولنا ماضرب عمر الا زيد هي الضرب لعمر و * وقال
الحديثي على صاحب المفتاح ان حكمه يجوز التقديم ان اثبت بوروده
في الاستعمال فهو غير مستقيم بان ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني فيه
معمولا لعامل مقدر كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب
لا تثبت بالاحتمالات وان اثبت بغيره ولا بد من بيانه لينظر فيه * فان قال
قائل * فهل يجوز التقديم في انما * قلت * لا يجوز قطعا في انما وانما يجوز
في ما والا لان ما والا اصل في القصر ولان التقديم في ما والا غير ملتبس
كذا قاله صاحب المفتاح وقال الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي
امتناعه في ما والا ليجري باب الحصر على سنن واحد قال مولانا العلامة قاضي
القضاة شيخ الاسلام اوحد المجتهدين وقد تأملت ما وقع في كلام ابن
الحاجب من قوله ماضرب احدا احدا الا زيد عمر او قوله ان الحصر
فيهما معا والسابق الى الفهم منه انه لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمر و
فلم اجده كذلك وانما معناه لا ضارب الا زيد لا احدا لا عمرا فانفت
ضارية غير زيد لغير عمر و وانفت مضروبية عمرو من غير زيد وقد يكون
زيد ضارب عمر او غيره وقد يكون عمر و ضربه زيد و غيره وانما يكون
المعنى في الضارية مطلقا عن غير زيد ونفي المضروبية مطلقا عن غير عمر واذا
قلنا ما وقع ضرب الامن زيد على عمرو فهذا ان حصر ان مطلقا بلا اشكال
وسببه ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء خاص وهو ضرب زيد
لعمر و في ما عداه على النفي كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الاخرى الذي
ينبغي فيها الاختلاف الامن بعد ما جاء هم العالم ثانيا بينهم * والفرق بين نفي المصدر

ونفى الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا (١) هو مطلق فينتفى مطلقا
 الا (٢) * وقد جاء في كتابك اكرمك الله تذكر فيه انك (٣)
 قوله تعالى غير ناظرين اناه وان النحاة اختلفوا في امرين * احدهما وقوع
 الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس الا زيدافا مئين وهذه هي التي
 اعترض بها الشيخ ابو حيان على الزمخشري وهو اعترض لان الزمخشري جعل
 الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا مستثناة فهي في الحقيقة (٤) فلم تقع
 بعد الاحينثذالا المستثنى فانه مفرغ للحال والشيخ فهم ان الاستثناء غير منسب
 عليه فلذلك اورد عليه ان غير ناظرين اناه ليس مستثنى ولا صفة للمستثنى
 به ولا يستثنى منه وقد اصاب فيها * قلت * لكن للشيخ بعض عذر على
 ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا ندخلوا ولم يأنمل الشيخ بقية
 كلامه فلو اقتصر على ذلك لا يمكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير ناظرين
 الا ان يؤذن لكم ويكون المعنى ان دخولهم غير ناظرين اناه مشروط بالاذن
 واما ناظرين فممنوع مطلقا بطريق الاولى ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو اورد
 هذا كان ايراد الشيخ قبيحا من جهة النحو * ثم قلت * اكرمك الله الثاني وكانك
 اردت الثاني من الامرين اللذين اختلف النحاة فيها وذكرت استثناء شيئين وقد
 قدمت اني لم اظفر بصريح نقل في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز بلا خلاف
 كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لفعل واحد لا يمتدى الى اكثر
 من واحد كذلك لا يكون مستثنيان (٥) ولا من مستثنى
 منها باداة واحدة لانها كقواك استثنى المتمدى الى واحد فكما لا يجوز
 في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك اتفقوا على ذلك

(١) بياض في الاصول ١٣ (٢) ايضا (٣) ايضا

(٤) ايضا (٥) ايضا ولم

ولم يتكلموا فيه في غير باب اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر لهما مانع صناعي
وهي جد برة بالمنع ولا المانع من قول الشخص ما اعطيت احدا شيئا الا
عمراد انقاوا فما ينبغي منع ذلك في مثل الاعمر ازيد اذا كان العامل يطلبها
بعمل واحد اما اذا طلبها بجهتين فليس يمنع ولم يذكر ابن مالك حجة الا
الشبه بالعطف ونحن نقول في المطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد عمرا
وبكر خالد اقطعا فنظيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا انقاوا صرح ابن
مالك بمنعه وقد فهمت ما قلته * وقد تقدم الكلام بما فيه كفاية وجواب
ان شاء الله وقولك ان الآية نظيره ممنوع ال هي جائزة وهو ممنوع والله
سبحانه تعالى اعلم * تمت الرسالة بحمد الله وعونه وحسن توفيقه *

* بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *
رأيت في بعض المجاميع من كلام ابي محمد عبد الله بن بري على قول
الشاعر في وصف دينار

واصف من ضرب دار الملوك * تلوح على وجهه جعفر ا
ملحسه في يلوح روايتين احدهما رواية القراء وهي الرواية الصحيحة
انها بالهاء ولا اشكال على نصب جعفر على هذه لانه مفعول بتلوح وتلوح بمعنى
تري وتبصر تقول لحث الشيء اذ البصر ته وهذا يبين لا اشكال فيه ولا تعسف
في اعرابه واما الرواية الاخرى المشهورة يلوح بالياء وفيها اشكال فمن
النهاية من قال انه منصوب بانها رفل تقديره أقصد واجعفر او منهم من
جعله من باب المفعول المفعول على المعنى من جهة ان جعفر ا دخل في
الرواية من جهة المعنى لان الشيء اذا لاح لك فقد رأيت *

خارجة
شعر
واصف
من
ضرب
الملوك
تلوح
على
وجهه
جعفر
ا
ملحسه
في
يلوح
روايتين
احدهما
رواية
القراء
وهي
الرواية
الصحيحة
انها
بالهاء
ولا
اشكال
على
نصب
جعفر
على
هذه
لانه
مفعول
بتلوح
وتلوح
بمعنى
تري
وتبصر
تقول
لحث
الشيء
اذ
البصر
ته
وهذا
يبين
لا
اشكال
فيه
ولا
تعسف
في
اعرابه
واما
الرواية
الاخرى
المشهورة
يلوح
بالياء
وفيها
اشكال
فمن
النهاية
من
قال
انه
منصوب
بانها
رفل
تقديره
أقصد
واجعفر
او
منهم
من
جعله
من
باب
المفعول
المفعول
على
المعنى
من
جهة
ان
جعفر
ا
دخل
في
الرواية
من
جهة
المعنى
لان
الشيء
اذا
لاح
لك
فقد
رأيت

* وفي هذا المجموع أيضاً *

سأل الامام ابو محمد ابن بربري الامام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكي
الحموي عن قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة * كيف يكون نحلة والنحلة
في اللغة الهبة بلا عوض والصدقات تستحقها المرأة إتفاقاً لا على وجه التبرع
* فاجابه بانه لما كانت المرأة يحصل لها في النكاح ما يحصل للزوج من اللذة
وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان لها المهر مجازاً فسمى نحلة
كذا ذكره ائمتنا * وقال بعضهم لما كان الصدقات في شرع من قبلنا لاولياء
المنكوحات بدليل قوله تعالى قال اني اريد ان انكحك احدى ابنتي
هاتين على ان تاجرني ثما في جميع * ثم نسفه شرعنا صار ذلك عطية
انقطعت لان قسمي نفقة والله اعلم *

* مسألة في جمع حاجة من كلام ابن بربري *

قال سألت وفقتك الله تعالى لما يرضيه * وجعلك من يتبع الحق ويا تبه * عن
قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم بن علي الحريري في كتابه (درة القواص) *
ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله الخواص * وسألت ان اميز لك الصحيح
والعليل * من غير اسهاب ولا تطويل * وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية *
مع سلوك طريق الحق والهداية * ومن اعجب ما يحكي ويذكر * واغرب
ما يكتب ويسطر * انه ذكر انه لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهد * ولا لبشر
فيها يتاوا احد * بل انشد لبديع الزمان يئنا نسبه الى الغلط فيه * والعجز عن
اصلاحه وتلافيه * وهو قوله

فسيان بيت العنكبوت وجوسق * رفيع اذا لم يقض فيه الحوائج

بيان قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة *

* مسألة في جمع حاجة من كلام ابن بربري *

حتى كأنه لم يسمع الخبر المنقول * عن سيد البشر ابي البتول * حين قال بلسان
الاعلان * استعينوا على انجاح الحوائج بالكتمان * وهذا الخبر ذكره القضاى
في شهابه * في الباب الرابع من ابوابه * وذكر ايضا قوله ان الله عباد اخلقهم
لحوائج الناس * وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا
الحوائج الى حسان الوجوه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والاقواد
قالوا يا رسول الله وما الاقواد فقال هو الرجل يكون منكم اميرافيا يه المسكين
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغنى فيقول
عجلوا في قضاء حاجتكم * وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد
عند ذكر فضل الخيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمسوا
الحوائج على الفرس الكميت الارثم المجمل الثلاث المطلق اليد اليمنى * فهذا
ما جاء من الشواهد النبوية * وروته الثقات من الرواة المرضية * على صحة هذه
اللفظة * واما ما جاء من ذلك في اشعار العرب فكثير * من ذلك ما نشده
ابوزيد وهو قول ابي سلمة المخازمي

تمت حوائجي وودأت بشرى * فبين معر من الركب السقاب
* وانشد ايضا للراجز *

ما رب دب القاص النوائج * مستعجلات بذى الحوائج
* وقال الشاه *

تقطع بيتنا الحاجات الا * حوائج يعتصفن مع الجري
* وقال الاعشى *

الناس حول قبابه * اهل الحوائج والمسائل

* وقال الفرزدق *

ولى ببلاد السند عند اميرها * حوائج جمات وعندى ثوابها

* وانشد ابو عمرو ابن العلاء *

صريعى مدا م ما يفرق بيننا * حوائج من القاح مال ولا نخل

* وانشد ابن الاعرابي *

من عف خف على الرجوه لقاءه * واخو الحوائج وجهه مبذول

* وانشد ايضا *

فان صبح تحاسبنى هموم * ونفس فى حوائجها انتشار

* وانشد الفراء *

نهار المرء مثل حين يقضى * حوائجه من الليل الطويل

* وانشد ابن خالويه *

خيل لي ان قام الموفا فعدابه * لعنا نقضى من حوائجه رما

* وقال هيمان بن فحافة *

حتى اذا ما قضيت الموائج * وملأت حلاها الحلائج

* وقال آخر *

يدان بنا لاراميات لحاجة * ولا يائسات من قضاء الحوائج

* وقال ابن هرمة *

اني رأيت ذوي الحوائج اذ عروا * فاتوك قصرا اتوك طروقا

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحاجة عليه

ولم يبق له دليل يستند اليه وانا اتبع ذلك باقوال العلماء ليزداد القول

في ذلك ايضا حاولتينا* قال الخليل في (كتاب العين في فصل راح يقال
يوم راح وكش صاف على التخفيف من رانح وصائف بطرح الهزة كما
قال المذلي* وهي ادما سارها اي سائرها وكما خففوا الحاجة من الحاجة
الآتراه جمعوها على حوانج انقضى كلام الخليل وقد اثبت صحة الحوانج
وانها من كلام العرب وانها حاجة يمد وذمن حائجة وكذلك حكى عن
ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسى حاجة وحائجة وانكنا لم ينطق بها
عنده وكذلك ذكرها عثمان بن جنى في كتابه (اللمع)* وحكى المهلب
عن ابن دريد انه قال حاجة وحائجة وحوجاء والجمع حاجات
وحوانج وحاج وحوج واشد البيت المتقدم صريعى مدا البيت* وذكر
ابن السكيت في كتابه المعروف (باللقاط) قريبا من آخره باب
الحوانج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوانج* وقال
سيبويه فيما جاء فيه تفعل واستفعل بمعنى يقال تيجز فلان حوانجه واستنجير
حوانجه* وذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوانج يعوز ان يكون جمع
حوجاء وقياسها حواج من صهارثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوانج
والمقلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول ابي قيس ابن رفاعه*
من كان في نفسه حوجاء بطلبها* عندي فاني له رهن باصهار
والعرب تقول بدأت حوانجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما تقول لان
السبب انهم كانوا يقضون حوانجهم في البساتين والبراحات وانما
غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مودة كانها خارجة عن
القياس لان ما كان على مثال الحاجة غارة وحارة لا يجمع على غوائر

وحوائر فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرقاشي
والسفتياني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول
وانما هو شيء كان عرض له من غير بحث ولا نظر وهذا هو الاشبه به لان مثله
لا يجمل ذلك انه كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكلا
غيره من العرب الفصحاء * وذكروا سبويه في كتابه انه يقال تنجز حوائجيه
واستنجزها * وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به الا القول الاول المحكى عن
الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسلك النظر والتسديد * واضرب
عن مذهب التسليم والتقليد * لكن الحق اقرب اليه من حبل الوريد *
آخر المسئلة * والحمد لله على كل حال * وصلى الله على سيدنا محمد والصحبة والآل
وسلم الى يوم المآل *

* وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى *

* مسئلة * سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمر او لا بكرا
بكرار لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها
كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة * والجواب * ان بينهما فرقا
ينبغي على قاعدة وهي ان الاسمين المنفيين الاعراب المتوسط بينهما او العطف
تارة ينعين كونها منعاطفين وتارة يمتنع ذلك ويعجب تقدير مع النافي ويكون
العطف من باب غطف الجمل وتارة يجوز الامر ان * فالاول * نحو اختصم
زيد وعمر واصلح زيد وعمر ووجلست بين زيد وعمر وهذا
زيد وعمر وذلك لان الاختصاص والاصطلاح والبينية والمبتدأ الدال
على متعد لا يكتفى بالاسم المفرد * والثاني * نحو قامت هند وزيد

الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمر او لا بكرا بكرار لا وبدون تكرارها

وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم * وقوله تعالى اذهب انت وربك *
 اذهب انت واخوك * اسكن انت وزوجك * لا تخلفه نحن ولا انت * فهذه
 ونحوها يتعين فيها اضمار العالم اى ولا تأخذه نوم وليذهب ربك
 وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذا التقدير ولا تخلفه ثم حذف
 الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر
 والفعل المضارع ذى النون فى الاسم الظاهر او الضمير المنفصل واسناد
 الفعل الموث الى الاسم المذكور وكذلك قوله تعالى والذين تبوء الدار
 والايمان * وقول الشاعر * وزججن الحواجب والعهونا * وقول الآخر
 * علفتها تبا وماء بارد * وقوله * متقلدا سيفا ورمحاً اى والفوا الايمان
 او احبوا الايمان وكان العيون وسقيتهما ماء وحاملاً رمحاً * ومن ذلك قولهم
 ما جاء فى زيد ولا عمرو اى ولا جاء فى عمرو لان حرف النفى لا يدخل
 على المفردات لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول فى حرف الاستفهام
 اذ قبل اجاب لك زيد او عمرو بنحر يك الو او تقديره اوجاب لك عمرو * فان قلت *
 ما ذكرته فى النافى منتنقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته فى الاستفهام
 منتنقض بقوله تعالى ائنا لمبعوثون * قاله الزمخشري * قلت * اما هذا الاعراب
 فمردود والصواب ان او اباونا مبتدأ وخبره محذوف مدلول عليه بقوله
 تعالى لمبعوثون كما انها فى قراءة من سكن الواو كذلك واما المثال المذكور
 فاصله ما جئت بزااد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلافاً للمراد وهو
 نفى المجيئ البينة فان من لم يجيئ بصدق عليه انه لم يجيئ بزااد فلذلك
 ادخلوا الاعلى مصب النفى ومن ثم سماها النحويون مقعمة اى داخلة فى موضع ليس

لها بالاصالة * فان قلت * فلم يقولون ما جاء في زيدو لا عمرو حتى احتج
 الى اضرار العامل * قلت * انما يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفى الفعل عن
 كل منهما بصفى الاجتماع والا فترلق اذ لو لم يكرروا الكسائي احتمل
 ارا دة نفى اجتماعهما ونفى كل منهما * فان قلت * فهلا
 اجازوا في الاستفهام هل جاء لك زيد وهل عمرو اذ ارادوا التخصيص على
 الاستفهام عن محيى كل منهما ورفع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما
 في المحيى في وقت * قلت * لثلاث اداة الصدر حشوا * فان قلت *
 قدر العامل وقد صار ذو الصدر صدرا * قلت * نعم لكن ببقى صورة
 اللفظ حينئذ قبيحة اذ الاداة داخله في اللفظ في حشوا الكلام وهم معتنون
 باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني * والثالث * نحو قام زيد وعمرو
 * فان قلت * فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك على وجوب تقدير
 العامل مع تكرار الثاني * قلت * اما مسألة تكرار الثاني فقد اوضحنا بالدليل
 السابق وجوب تقدير العامل فيها * واما ما اجزت فيه الوجهين فلا
 سبيل الى دفع الامكان فيه على اننى قد وقفت في كلام جماعة على ذلك
 * قال * نفس المتقين اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين في عامل
 واحد وثابتة مناب التثنية حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة
 قام هذان ومضمرهما العامل وينبئ على ذلك مسائل * احداها قام
 زيد وهند بترك تايث الفعل فهذا جائز على الوجه الاول لانا نقول
 على الاول غلبنا الذكرو لا يقال ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا
 * الثانية * اشراك زيد وعمرو * الثالثة * زيد قام عمرو وابوه وهاتان

جائزتان على التقدير الاول دون الثاني * والرابعة * التي فتقول على
الاول ما قام زيد وعمر ولا يفيد التي كما تقول ما قام هذان وتقول على
الثاني ما قام زيد ولا عمر وفيقده كما تقول ما قام زيد ولا نام عمر وانتهى
وهو كلام حسن يدعى وقد اوردته ابو حيان في (الارتشاف) وهو كالمنكر
له للطفه وغرابته * وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى وما كان لؤمن
ولا مؤمنة ان يقرضا الله ورسوله امر ان تكون لهم الخيرة من امرهم
* فان قلت * كان من حق الضمير ان يوحده كما تقول ما جاءني من رجل
ولا امرأة الا كان من شأنه كذا وكذا * قلت * نعم لكنها وقعات تحت النفي
فما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لاعلى اللفظ انتهى * وقد
اشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان التحويين نصوا على
ان الضمير لكونها موضوعة للجمع تكون على حسب المتعاطفين تقول زيد
وعمر واكرهتم ما يمتنع اكرهته * واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله احق
ان يرضوه * ان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشئين او الاشياء
يكون على حسب احد المتعاطفين تقول زيد او عمر اكرهه ولا تقول اكرههما
* واجابوا عن قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فانه اولى بهما * فلما رأى
هذا المعارض هذه القاعدة اشكل عليه قول الزمخشري كان من حق الضمير
ان يوحده لان العطف فيهما بالواو وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره
ان الكلام مع النافي جملتان لاجلة والواو انما تكون للجمع انما عطفت
مفردا على مفرد لا اذا عطفت جملة على جملة ومن ثم منعوا ان يقال هذان
يقوم ويقعد واجازوا هذا ان قائم وقاعد لان الواو جمعت بينهما وصيرتهما

كالكلمة الواحدة المنشأة التي يصح الاخبار بها عن الاثنين * وقال سيبويه
رحمه الله اذ قيل رأيت زيد او عمرا ثم ادخل حرف النفي فان كانت الرواية
واحدة قلت ما رأيت زيد او عمرا وان كنت قد مررت بكل منهما على حدة
قلت ما مررت بزيد ولا مررت بعمر وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في (شرح
الجل) فاوجب تكرار النافي عند تكرار الفعل ولكنه صرح بالفعل مع النافي
وقد بينا ان تكرار النافي كاف لانه مستلزم تكرير الفعل * اذا تقرر هذا فنقول
اذا كرر الخالف النافي فهمى ايمان لما يثبت ان تكرار لا يؤذن بتكرار العامل
وصار قوله والله لا كلمت زيد ولا عمر واولا بكرر اجتزلة قوله والله لا كلمت
زيد ولا ماشيت عمر واولا رأيت بكرر وهذه ايمان قطعا يجب في كل منها
كفارة فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان الا فيما يرجع الى التصريح
والتقدير وكون الافعال متحدة المعنى او متعددة وكلا الامرين لا اثر له
واذا لم يكرر النافي فالكلام محتمل لليقين والايمان بناء على نية الفعل وعدمها
وانما حكموا بانها يمين واحدة بناء على الظاهر كما انهم لم يحكموا باتحاد اليمين
منع تكرار لا مع احتمالها لزيادة كما في قوله تعالى ولا النور بعد قوله سبحانه
وتعالى وما يستوي الا معنى والبصير ولا الظلمات ولا النور * لانه خلاف
الظاهر * نعم ان قصد المتكلم بقوله والله لا كلمت زيد او عمرا معنى
ولا كلمت عمرا فهو يمينان لان ذلك احد محتملى الكلام وقد نواه وان قصد
بقوله لا كلمت زيد او لا عمر معنى لا كلمت زيد او عمرا الذى لم يضمر فيه الفعل
او لا قدر لا زائدة فيهن واحدة لا يلزمه في نفس الامر الا كفارة واحدة
وان كان قد يلزم في الحكم بخلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال

بامتناع هذا الوجه بناء على ان لا انما تراد اذ كان في اللفظ ما يشعر بذلك كقرينة قوله تعالى وما يستوى * فان الاستواء لا يعقل منسوب الى واحد وكذا قوله تعالى ما منعك الانسجود * فان من المعلوم ان التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لانه اذا امتنع من نفيه كان مثبته فاما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون لافيه الانافية والله اعلم *

ومن فوائد ما ايضا تقدمه الله تعالى برحمته *

اعلم ان الكلام في انما في موطنين * احدهما * لفظي * والاخره * معنوي * اما اللفظي فمن جهة بساطتها وتركيبها واما المعنوي فمن جهة افادتها المحصر او عدم افادتها والمدعى في الوجه الثاني انها مفيدة للمحصر استدلالها بامور * احدها * فهم اهل اللسان لذلك كما تقرر من فهم الصحابة رضي الله عنهم من انما الملاءم من الماء * ومن فهم ابن عباس رضي الله عنهما من انما الربا في النسبة مع عدم المخالفة منهم فكان ذلك اجماعا على انها مفيدة للمحصر على ان الاحتجاج بقضية ابن عباس مع الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بان المعارض قد يقتصر على ذكر احدا وجه المنع لا مرما ككون ذلك الوجه اجلي وابتعد عن الاعتراض وربما فعل ذلك على سبيل التبريل للفصم فيما ادعاه وفهمه فلا يلزم من اقتضائهم على الاعتراض بما فيه معارضة وهو ابراهم الدليل المقضى فتحرى ربا النفاضل ان يكونوا مسلمين له في عتواه للمحصر وقد يقال ايضا ان ابن عباس رضي الله تعالى عنها فهم المحصر وادعاه وهم لم ينفوه ولم يشبهوه فتجبي مسألة ما اذا قال البعض وسكت بالقون وهل ذلك حجة اوليس بحجة فيه كلام مشهور في اصول الفقه * الدليل الثاني * معاملة

الكلام في انما في جهة لفظية ومعناها

العرب للاسم بمد هاماملة ما بعد الا المسبوقه بالنفي وقولهم معامله ماو الا
تمثيل لان ذلك خاص بماو ذلك في قوله * وانما يدافع عن احسابهم
انا ومثلي * فهذا اكفوله

قد علمت سلمي وجاراتها * ما نظر الفارس الا انا
فاما قول بعض المتأخرين في انما مرت ان اعبد * وانما اشكو * ونحو ذلك من
الآيات ان الضمير محصور ولم يفصل فلا يتشاغل به ولو صرح خرج نحو وانما
يدافع عن احسابهم اذ ان الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفة الاستعمال
له ليل الثالث * ان ان للاثبات والنفي والاثبات ضد ان
لا يثبت ان على محل واحد فوجب ان يصرف احدهما للمذكور والآخر
الى غيره ليصح اجتماعهما لان الجائز ان يكون المنفي هو المذكور والمثبت هو
ما بعده الا انقضى عن ان في ذلك التزديد قائم يفيد اثبات القيام لزيد فلما
بطل ذلك من العكس وهو ان قيام من يزود به والاثبات لزيد ولا معنى
للحصر الا هذا وهذا على كلام الامام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد للمفسرين
لان ان للتاكيد للالغيات بهذا ليل انك تقول ان زيدا قائم وان زيدا ليس
قائم فتجد هاتفا دخلت لتاكيد الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيد مثله في قوله
ليتماز يد قائم لا نافية * الدليل الرابع * ان ان للتاكيد وما حرف زائد للتاكيد فلما
اخذوا الحكم من بين * مؤكدين * ناسب ان يكون مقتضابا لمسند اليه قال
السكاكي وانس بشئ لانه لازم له في قوله ان زيدا قائم لان ان واللام
مع التاكيد ثم انك تقول احلف بان ان زيدا قائم فيجتمع بين ثلاث مؤكدات
القسم وان واللام ولا يفيد هذا الحصر بافتاق واستدل من قال

انها ليست للحصر بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 * فلو كان معناه ما للمؤمنون الا الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم
 لزم سلب الايمان عن من لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد
 على خلافه والجواب ان المراد بالمؤمنين الكاملون الايمان ولا شك ان من لا يجل
 قلبه عند ذكر الله فليس بكامل الايمان ورد بان هذا ما عجز اجيب بان يجب
 التصدير اليه حملا بين الادلة فانه قد قام الدليل الذي قد ساء على انادتها الحصر
 وهو معاملة المعصية بعد هماما لله بعد الاستسبوقه بالحق ولهذا اهل الحق
 والاكثرا انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع المتأخرين على انادتها الحصر
 ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق باثبات الامر الثاني المعنوي
 * واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل اتمان وما وان ان من انما هي التي
 كانت الواقعة المناسبة قبل وجود ما وانما هي الحرف التالي لتحويت في قولهم لبتما
 اخوك منطلق فهذه ثلاثة امور يدل عليها عند امران * احدهما انهم
 لم يختلفوا في اتمان وعلماو لكنما وكما في ذلك يعني في تركيها وان ما غير نافعة
 فلكن انما كذلك * فان قيل * هذه غير تلك التي تدخل عليها ما الكافة وان
 انما على قسمين * فهذه * دعوى ما لا يثبت ولا تقوم عليه دليل وايضا فابي شي
 تفرق ايها العاقل بين انما هذه وانما تلك * وايضا فلم يقل احد ان انما على قسمين
 مفيدة للحصر وغير مفيدة له فهذه الحق الذي لا يجحد عنه من فيه اد في انصاف
 * فان قيل * معاملة ما بعد انما معاملة ما بعد الاستسبوقه بالحق يدل على ان ما نافعة
 فذلك غير لازم اذ لا يتنع ان يكون الشيء حكمه حكم شي آخر وان لم يكن مركبا
 منه ولا من شي يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيها من

الحرفين في موطن الحصر وخصوها بذلك لمشاركتها والافى الحكم لانهم
استعملوها استعمالها والزومها ووضعها لالان مامن انما نافية كما انه ليس ذلك
لاجل ان انما اخوذة من الاثم هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة
لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول بانها نافية
الابعض المتأخرين والله سبحانه وتعالى اعلم *

ومن فوائد *

مسئلة * لما كان الابتداء اخذا في التحريك لم يكن المبدؤ به الامتحركا
ولما كان الانتهاء اخذا في السكون لم يكن الموقوف عليه الاسا كنا كل ذلك
للمناسبة وهذا تعليل حسن والله اعلم

من ايات الحماسة *

اقول حين ارى كعبا ولحيته * لا بارك الله في بضع وستين
من السنين تملأها بلا حسب * ولا حياء ولا عقل ولا دين
قوله وستين بحمل وجهين * احدهما * ان تكون الكسرة كسرة اعراب
والنون مجمولة كأنها لام الكلبة على حد قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم
اجعلها عليهم سنينا كسنى يوسف * والثاني * ان يكون معر بابا لياء وتكون
النون زائدة لفظا وحكما عن مقدورها الثبوت وتكون الضرورة قاذرة
الى ان اتى بالحركة على ما يقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا كثير كقوله
وقد جاوزت حد الاربعين * وانكرنا زعانف آخرين

ورجم ابو الفتح ابن جني هذا الوجه على الاول بقوله من السنين ويان ذلك
انه في الاصل تمييز منصوب لحقه لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما اتى به

على مقتضى القياس الاصلى وهو ذكر لفظة من وجمع سنة وتعرفها فلذا احكم على قوله وسنين انه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة قلت * ويرجمه امر آخر وهو ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة اعني ما حذف لامه واما غير ذلك فلمله لا يثبت فيه والله اعلم *

ومن فوائد *

الفرق بين العرض والتخصيص ان العرض طلب بلين ورفق والتخصيص طلب بازعاج وعنف

ومن فوائد *

* مسألة قال ابو الفتح قلت لابي علي اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي هدى في ذلك اني عرفت معناها العلم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بآياتهم والسياء تدرك بالحواس وبالمشاعر وكذلك في ذكر الجنة عرفهاهم اي طيب رائحتها لم ليس من العرف وهو الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة وقوله *

او كلما وردت عكاظ قبيلة * بعثوا اليهم يفهم يتوهم

* قلت له افيجوز ان يقول صرفت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ما كان ضده في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلم العلم المعاقبة عبارة الانكار

الفرق بين العرض والتخصيص

الفرق بين علمت وعرفت

تعدى الى مفعول واحد واذا اريد بالعلم المعاقبة عبارة الجهل تعدى الى
مفعولين ويكون هذا بينهما فرقا صحيحا لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان
الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر الانسان
ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد يجهله ولان الجهل يكون في الغالب فقط والانكار
يكون باللسان وان وصف القلب بـ **يكنه** انكره فلم يكن بغير انكار
الانكار باللسان دلالة على ان المعرفة متصلة بالمشاعر لان هذا صحيح وان العلم
* ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديم ما يحسنه وسدده بنحو
الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى *

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله قال القسرينى رحمه
عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولا حياءه ولجميع المسلمين * هذا افعل
في الشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين او العوامل قد تتبعنا ذلك فوجدناه
منحصر فى خمسة شروط شرطين في العامل وشرطين في المفعول وشرطا
بينهما * فاما الشرطان اللذان في العامل * فاحدهما * ان لا يكون من نوع
الحروف فلا تنازع في نحو **ان لم تفعل** ولا في نحو قول الشاعر *

حتى تراها وكان وكان * اعنا فها مشددات في قرن

خلافاً لبعضهم * الثاني * ان يكون كل منها ظاهراً حيث المعنى لما ترضى التنازع
فيه فلا تنازع في **وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم** ظاهراً علواً لان طالب الظاهر
والعلو الجحد لا الاستيقان ولا في **وذكروا ان الذكري** تفجع المؤمنين لان
طالب المؤمنين هو فعل التفجع لا الامر بالتذكير لمعوم البعثة كذا قالوا اولئك

الشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين

الاول * هذا تقرير قول جماعة منهم ابو عبد الله ابن مالك رحمه الله اجمعين
 * واقول * يجوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم ابو بكر ابن طاهر
 في طرز الايضاح وابو الحسن ابن البادش في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي
 وهو لازم للجماعة منهم الاسناد ابو علي الشلوين رحمه الله تعالى لانهم اجازوا
 في قول الله سبحانه ولئن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور * كون من
 موصولة مخبر عنه بان ذلك من عزم الامور والرباط بينهما الاشارة الى
 المصدر المفهوم من فعل الصلة المقد راضا فته الى ضمير من اى ان صبره
 وغفرانه فقد جعلوا الار تباط حاصل بالاشارة الى المصدر المقد ر ارتباطه
 بالمتبدا بمنزلة الاشارة الى نفس المتبدا في نحو وليا من التقوى
 ذلك خير * يلزمهم في مسئلتنا الار تباط بالضمير العائد على الغريم لانه
 مرتبط بضمير المتبدا بل تجوز هذا في مسئلتنا اقبس من تجوز في الآية
 الكريمة لوجهين * احدهما * ان الضمير هو الاصل في باب الربط
 فلا بد في ان يكون التوسع فيه اكثر * والثاني * ان باب التنازع لجوزوا
 فيه في الاضمار فاعلادوا الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة نحو ضربوني
 وضربت قومك واعادوا فيه الضمير مفردا على المتني والمجموع فقالوا ضربني
 وضربت قومك على معنى ضربني هم كذا فقدره سيبويه ولم يجوزوا بذلك
 في باب المتبدا الا ترى انه لا يجوز صاحبها في الدار ولا الزيدان قام بمعنى
 قام من ثم واذا اتفق ذلك ظهر ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم انا اذا سلمنا
 امتناع التنازع لما ذكرنا يمنع تعميم المنع فنقول تعليق المنع بكون المعمول
 سببيا تعميم فاسد لانهم استندوا بالمنع لعدم الار تباط وذلك ليس موجودا

في كل سببي على تقدير التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بفاء
السببية او بواو العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف
وان فقد من جهة الضمير لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجمله الواحدة لانها
سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع ولهذا اجازوا الاكتفاء بضمير
واحد في نحو الذي يطير فينصب زيد الذباب وقال الله جلت كلمته لم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة * وقال الشاعر *

وانسان عيني يحسر الماء تارة * فيبدو تارات يحم فبفرق

واجازوا امررت برجل كريم بنوك وابنه فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزم
من امتناع التنازع في نحو وعزة ممطول معنى غريمها * حيث لا فاء سببية
ولا واو بين المفردين ان يمتنع في عزة ممطول ومعنى غريمها وعزة ممطول فعلى
غريمها ثم اذ لم يكن معنى مبتدأ البتة فلا منع وان وجد السببي مثاله قيل لك
ما معك من خبر زيد فتقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع فيه احد * و ١١
ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون
الحمل على التنازع مؤديا الى عدم الرابط * الثاني * ان لا يكون محصورا
فلا تنازع في ما قام وقعد الازيد لامرين * احدهما * ان الواقع بعد الا
امان يكون ظاهرا او مضمرا وايما ما كان فهو غير متسأت فان كان
ظاهرا فانه يقتضى ان يقول في نحو ما قام وقعد الازيد بن والا يزيدون
ما قاما او ما قاموا او قعدا او قعدوا ولم يتكلم بمثل هذا وان كان مضمرا
فانه ان كان حاضرا نحو ما قام وقعد الا انا او الا انت لم يأت الاضمار
في احدهما اذا عملت الآخر لانك امان تضمر ضمير اغائب فيلزم اعادة

ضمير غائب على حاضر او ضميرا حاضرا فتقول ما قام وقعدت الا انا
او وقعدت الا انت او نقبس ذلك على افعال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة
التنازع لانك تعيد الضمير على غير المتنازع فيه لان ضمير ي المتكلم والمخاطب
انما يفسرهما حضور من هـ ماله لالفظه والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ
المتنازع فيه وان كان غائبا لزم ابراز هـ في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به
• الوجه الثاني • ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اخلاء عامله في اليجاب
لان الفعل انما يصير موجبا بمقارنة الالمعول له لفظا او معنى فاذا لم يقترب بها
لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود بخلاف ذلك • واذا امتنع
التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف ومن نص على ذلك ابن
الحاجب وابن مالك فاصله ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف
احد من الاول لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء
عليه كما جاء وان من اهل الكتاب الا يومنن به • وما منا الا له مقام
معلوم • اى ما من اهل الكتاب احد الا يومنن به وما منا احد الا له مقام معلوم
• وذهب بعضهم الى ان نحو ذلك من باب التنازع وليس بشئ لما شرحت
• ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط في صدر باب التنازع فاقضى ظاهر
كلامه انه منه ثم قال في أثناء الباب ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول
على الحذف لاعلى التنازع خلافا لبعضهم وكان حقه ان يذكره
حيث تعرض له كشرائط التنازع • وذكر ابن الحاجب شرط في المعمول
غير ما ذكرناه وهو ان لا يكون ضميرا او قال في توجيه ذلك لان العاملين
اذا وجها الى مضمرا استويا في صحة الاضمار فيها فلا تنازع في نحو ضربت

واكرمت * ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقرير بانه لا يتأتى في المضمرة صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذ اتنازع العالمان لا يمكن تناوله لذلك * وقد يقال ان هذا انما ذكر للاعلام من اول الامر بصورة التنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتى فيها صورة التنازع في الضمير ولا يحكم الفهويون بانه من التنازع * ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تاخير الممول واقام الدليل على انه لا يتأتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما عترض به على ابي عمرو * فان قلت * ان الحجة التي اخرج بها ابو عمرو على ان التنازع لا يتأتى في المضمرة انما يستمر في المضمرة المتصلة فاما المنفصل فيمكن التجاذب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا * قلت * قد مضى ان ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناء * واما الشرط الذي بينهما فتقدم العاملين وتأخر الممول * قال ابن مالك وانما لم يتأت التنازع بين عاملين متاخرين نحو زيد قام وقعد لان كلامنا من المتأخرين مشغول بمثل ما يشغل به الاخر من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد فان كلامنا من الفعلين متوجه في المعنى الى زيد وصالح للعمل في لفظه واعمل احدهما في ظاهره والاخر في ضميره انتهى بنصه * واقول * هذا انما يتأتى في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يمشي فنحو زيد اضربت واكرمت ونحو يز يد مرت واقبت لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدم مطلقا بل بشرط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون الفرقان في ذلك متفقين على اختيار افعال الاول لانه اسبق العاملين واقربهما الى الممول ولذا لا يتمتع تنازع العاملين معمولا متوسطا بينهما كقولك ان تعجز زيد اتوذب

وهذه المسئلة ينبغي ان يكون اعمال الاول فيها ارجع عند الجمع لتساويهما في القرب وفضل الاول بالسبق وان اعماله ينفي الاضرار قبل الذكر فهذا ما اقتضاه ظاهرا الامر عندي ولست مبتدعا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه بالمؤمنين رؤوف رحيم قال والاكثر على منعه * وذكر ابن هشام الحضراوى في (شرح الايضاح) عن ابي علي انه اجاز في قوله * مهما تصب افقا من بارق تشم * ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بشم ايضا ومن زائدة لان الكلام غير ايجاب لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف اي مهما تصبه والهاء عائدة على البارق او الافق * قال ابن هشام وهذا من تنازع العاملين مع التوسط ولما يذكره النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف مع قول الجمهور فانهم قد ذكروا علة لم يظهر اطرافها شاهدت بخط الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهيدي بن القويم رحمه الله

البلغ العالمين عنى بان * كل علم تصور وقياس
قد كشف الاشياء بالكشف حتى * ظهرت لي فليس فيها التباس
وعرفت الرجال بالعلم لما * عرف العلم بالرجال الناس
* هذه الايات الثلاثة كتبت بخطه ورأيت بعد هذه الايات بخطه
رحمة الله عليه هذا كلام على طريقة البحث واما التحقيق فان يقال بمنع التنازع في المتقدم والمتأخر وذلك لانه انما يتحقق تجاذب العالمين للمعمول مع تأخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كريدنا ضربت واكرمت

فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذ قبل مجيء الثاني لانه طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطلبه لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله تعالى هو الحق الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هوية للنحوين لا ما احتج به ابن مالك * انتهت المسئلة والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله ورضيهم الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا * انتهى بنصه والله سبحانه اعلم *

قال ابن النحاس لا اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في اعمال الثاني الا قوله سبحانه واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ولو اعلم الاول لقل تعالوا يستغفر لكم الى رسول الله ومثله في الحديث وهو عكس الآية لان الثاني تعدى بالجاء ولو اعلم الاول لعداه بنفسه انتهى * واما باقي الاي فلا صراحة فيها وقولهم لو اعلم الاول لا ضمير في الثاني لا يلزم لان الاضمار غير واجب وقد ذكرنا مثله واذ لم يجب لم يكن معاقا طع انتهى * واقول * ما قاله مسلم الا ان مشائخنا في هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان لم يجب لانه فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على غير الافصح * قوله * واعلم المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضى عدم التنازع في الحال * قال ابن معطف في (شرح الجزولية) وتقول في الحال ان تررني ضاحكا تلك في هذه الحالة ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمرو تقول في النظر على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرت وذهبت فيه اليوم وفي المصداق على الثاني ان تضرب بكر الضربك ضربا شديدا وعلى الاول

اضربكه ضربا شديدا * وفي كتاب (اصلاح النسلط) لابن قتيبة قال
قرأت على ثعلب قول الشاعر

فرطن فلارد لما فات وانقضى * ولكن تعوض ان يقال عديم

قال مامعنى تعوض ثم قال باقني ان الخلدى يعنى المبرد انه ضعف هذا البيت
وذكر انه سمعه من اصحابه هكذا فان يكن تصحيحا من سيبويه فقد صحفوا
كلهم فقلت له فكيف الرواية فقال هذا يصف رجالات له ميت فقال له
فرطن يعنى المدامع فلارد لما فات يعنى من الموت ولكن تعوض الصبر
عن مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عديم * قال ابن قتيبة وهذا المعنى
اجود واولى بتفسير البيت مما جاء به اصحابنا وقد عرضت كلامه في ذلك
على ابي اسحاق الزجاج فاستحسنه *

النازع له شروط * الاول * ان يتقدم عاقلان فاكثرو ولا يقع بين
المتأخرين هكذا اطلق المتأخرون ومنهم ابن مالك وعال بعملة
قاصرة وشروط هذا العالم امور * احدها * عند بعض النحاة وهوان
لا يكون فعل تعجب لانه جرى مجرى المثل فلا يتصرف فيه بفصل
ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه ابن مالك قال لكن بشرط اعمال الثاني
كقولك ما احسن واعتل زيد ايتصب زيد ابا عقل لا باحسن لثلاثين
فصل ما لا يجوز فصله وكذا احسن به واعقل يزيد باعمال الثاني ولا يعمل
الاول فنقول واعقل به يزيد لفصل ويجوز على اصل الثراء احسن واعقل
يزيد على ان اصله احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير
واستتر كما استتر في الثاني في اسمع بهم وابصره الا ان الاستدلال بالاول

على الثاني اكثر * والثاني * ان لا يكون حرفا يقال ابن عمرو ونحوهم
التنازع في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيدان يخرج على افعال الثاني
ولعل وعسى زيد اخرج على افعال الاول وليس واضحا اذ لا يقال عسى
زيد خارجا ويازم منه حذف منصوب عسى * الثالث * عند بعض النحاة
ايضا وهو ان لا يكون العامل يطلب اكثر من مفعول واحد * الرابع *
ان لا يكون احد العاملين مؤكدا اغلا تنزع في اتاك اناك اللاحقون
اجلس اجلس * الخامس * ان يكونا قد تاخر عنهما اسم او اكثر هو مطلوب
لكل منهما ان لم يكن مطلوبا لاحد منهما التنازع * السادس * ان يكون الممولات
اقل من مقتضيات العوامل فلا تنزع في ضربت واكرمت الجاهل
العالم ان جاز هذا الكلام لان كلام العاملين قد اخذ مقتضا * السابع *
ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما * الثامن * ان لا يكون
في الممول سببا لالتنازع في وعزة مطول معنى غيرهما اذ لم يجعل غيرهما مبتدا
وكذا زيد نام وقعد ابوه لانه ان اضمرت في احدهما ضمير الابل وحده
خلا الخبر من الرابط والابل الضمير فيحتاج لضميرين احدهما مضاف والاخر
مضاف اليه وذلك باطل لامتناع اضافة الضمير في بطل كون غيرهما مفعولا
على غير الابتداء * والتاسع * ان لا يكون الممول مضمرا شرط ذلك ابن
الحاجب وشرحه معروف * والعاشر * هو الشرط الاول *

* مسألة * طوبى لمن صدق رسول الله وآمن به واحب طاعته ورغب
فيها و اراد الخير وهم به واستطاعه وقدر عليه ونسى عمله وذهل عنه وخاف
عذاب الله واشفق منه ورجى ثوابه وطمع فيه فهذه افعال ستة (١) متحدة

المعاني وهي مختلفة بالتعدى واللزوم فدل على ان الفعل المتعدى لا يتميز من غيره بالمعنى *

* بشر الحافي يذكر حاله في المسلمين *

قطع الليالى مع الايام فى خلق * والنوم تحت رواق الليل والقلق
اخرى واجدر من ان يقال غدا * انى التمس الغنى من كف مرتزق
قالوا رضى بذقلت القنوع غنى * ليس الغنى كثرة الاموال والورق
رضيت بالله فى عسرى وفى يسرى * فليست اسلك الا واضح الطرق
* وقال بعضهم فى التنازع ايضا *

طلبت فلم ادرك بوجهى فليتنى * قعدت ولم ابع النداء بعد سائب
قد تنازع اربعة عوامل معمولوا واحدا وهو النداء فتامل * قال الشيخ
جمال الدين بن هشام اجتمع فى هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين
ثلاثة وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت ولم ادرك فى بوجهى وقد
تنازعا ولم ابع فى النداء وقد تنازع الثلاث وقعدت فى الظرف
فهذه اتفاقية غريبة انتهت فى قوله معمولوا واحدا وهو النداء نظربل
المعمول الواحد قوله بعد كما قرره الشيخ جمال الدين رحمه الله عليه والمسلمين اجمعين *

* قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى عليه *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد فاني لما وقفت
على (كتاب الشذافى احكام كذا) لابي حيان رحمه الله تعالى رايت لم يزد
على ان نسج اقوالا وحدها * وجمع عبارات وعددها * ولم يفصح كل الافصاح

شذافى كذا

عن حقيقتها واقسامها * ولا يبين ما يعتمد عليه مما اوردته من احكامها *
ولانه على ما اجمع عليه ارباب تلك الاقوال واتفقوا * ولا اعرب عما اختلفوا
فيه واختلفوا * فرايت ان الناظر في ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب *
الا الاضطرار والشغب * فاستخرت الله في وضع تاليف مذهب ابيين فيه
ما اجل * واستيناف تصنيف مرتب اورد فيه ما اهل * وسميته (فوح الشذا
بمسئلة كذا) وبالله تعالى استعين * وهو حسبي ونعم المعين * ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم * ونخصر في خمسة فصول *

الفصل الاول في ضبط موارد استعمالها *

اعلم ان لكذا استعمالين * احدهما * ان يستعمل كل من جزئها على
اصله فيراد بالكاف التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد بجمعها الكناية عن شئ فمذه
بمعزل عما نحن فيه وذلك كقولك رايت زيدا فقيرا وعمر واكذا وقول الشاعر
واسلني الزمان كذا * فلا طرب ولا انس

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه بصح ان يسبقه حرف
التنبيه وان يليه كاف الخطاب ولا يلام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال
ورايت عمرا هكذا وكذا ك وكذا لك وقلت في البيت واسلني الزمان
هكذا كان مستقيما الا ان حرف التنبيه هنا متقدم على الكاف كما اريتك
وانما القاعدة فيه مع سائر حروف الجر ان يتاخر عنها كقولك بهذا ولهذا
الاف في هذا الموضع خاصة * قال ابو الطيب

ذي المعالي فليعلمون من تعالى * هكذا هكذا والافلا لا

* والثاني * ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية

وهذه على ضربين * احدهما ان يكون كناية عن غير عدد كقولك
مررت بذاو كذا واعتقادى في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر من غيره
وانها تكون من كلامه لامن كلام المخبر عنه هذا الذى شهد به الاستقراء
وقضى به الذوق الصحيح فلا يقول احدا ابتداء * مررت بذار كذا ولا
بدار كذا او كذا بل يقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان
مررت بذار كذا او بدار كذا او كذا وذلك لشان اعتري الخبر او لغير ذلك
ومنه ما جاء في حديث الحساب اعاذ بالله من سوء فيه انذ كرىوم كذا
فعلت فيه كذا او كذا * وقول من قال اما يمكن كذا او كذا وحدا انما الكناية
فيه من كلام من حكى عن غيره الا ترى انهم حكوا انه قيل له فى الجواب
بلى وجادا ولو كان السائل كائنا لم يعلم مراده ولم يتبع اجابته بالتعيين
ودعوى ان المسئول علم ما كنى به على خلاف الاصل والظاهر * وغلط
جماعة فجعلوا من هذا الاسم قوله واسلمنى الزمان كذا او الحق ان ذلك ليس
من الكناية في شئ * وقد مضى * الضرب الثاني * وهو الغالب ان يكنى بها
عن عدد مجهول الجنس والمقدار وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين
* احدهما * الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة للتشبيه لانها القسم الغالب
من اقسام الكاف كما ركبوا مع ان في كان نحو قولك كان زيد الاسد * والثاني *
ذالتي للاشارة كما ركبوا مع حب في نحو حبذا او مع ما في نحو ما ذا صنعت في
احد التقادير ولا يحكم على ذالتي بانها في موضع جر ولا تلى الكاف بانها متعلقة بشئ
ولا بان فيها معنى التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كان الا انه لا معنى له
هنا فلا وجه لتكليف ادعائه لان التركيب كثيرا ما يزيل معنى المفردين ويحدث

مجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع و نصب
او جر بحسب العوامل الداخلة عليها ويدل على ان الامر كذلك امور
* احدها * ان ذاتوث لثابت تميزها تقول له عندي كذا وكذا امة
ولا تقول كذا وكذا * والثاني * انها لا تتبع بتابع لا يقولون كذا انفسه
رجلا * الثالث * انهم قالوا ان كذا وكذا مالك برفع المال ذكره ابو الحسن
في المسائل * الرابع * انهم قالوا خسبي بكذا فادخلوا عليه الجار ذكره
ابو الحسن ايضا * والخامس * انهم يقولون كذا وكذا درهمهم انهم لا يركبون
ثلاثة اشياء فما ظنك باربعة فلولان كذا قد صارت بمنزلة الشيء الواحد
لم يسغ ذلك * وذهب جماعة من النحويين الى ان الكاف وزاكتان باقيتان
على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا على اقوال * احدها ان الكاف حرف
تشبيه وان معنى التشبيه باق وهذا ظاهر قول سيبويه والخليل وصرح
قول الصفار * ببيان الاول * ان سيبويه قال صار ذا بمنزلة التنوين
لان المجرور بمنزلة التنوين وقال الخليل كانهم قالوا له كالمعددرهم فهذه
تمثيل وان لم يتكلم به وانما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد
انتهى * وبيان الثاني * ان الصفار لما رد على جواب كذا درهم بالخفض
بان اسماء الاشارة لاتضاف اعترض على نفسه بان معنى الكاف والاشارة
قد زال واجاب بان المتكلم لا بد ان يقدر في نفسه عددا لها وحينئذ
نقول له عدد مثل هذا العدد * الثاني * ان الكاف اسم بمنزلة مثل * قال
ابن ابي الريع يظهر لي ان الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك لي مثله رجلا
قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار اليه يشار به ما عندك

في العدد فلا صل له عندي مثل ذامن العدد ثم جيء برجل تفسير المثل
كما قالوا مثلك عالماً * الثالث * انها اسم ولكن لا معنى للتشبيه فيها قاله
ابو الطيب العبدى قال الكاف في نحو له عندي كذا ادراها اسم في موضع رفع
بذا الابتداء ثم اعترض على نفسه بان ابا علي ذكر ان الكاف انما تكون اسما
بشرطين * احدهما * ان يكون ذلك في الشعر * والثاني * ان يتعين الموضع
كذلك كما في قول الاعشى *

انتهون وان ينهى ذوى شطط * كالطعن يذهب فيه الزيت واقتل
اراد مثل الطعن لان الكلام شعر وينهى فعل لا بدله من فاعل فاجاب بان
ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا التفاعلات كالمركبة مع ذابديل
ان الواو قد سقط فتركبت مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمنع ان تكون
مرفوعة بالابتداء * والرابع * انها محتملة للعرفية والاسمية قاله ابو البقاء
في (شرح الايضاح) قال اذا قيل له عندي كذا ادراها فكذا في موضع الصفة مبتدأ
محذوف اي شيء كالعبد او الكاف اسم مبتدأ كمثل قال فاذا جعلت الكاف
حرفاً لم تحتج الى ان تتعلق بشئ لان التركيب غير حكمها كما في كان فانها قبل
ان تقدم كانت متعلقة بمحذوف وهي الآن غير متعلقة بشئ * الخامس *
ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال ولا معنى للتشبيه
في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان كذا الهيئة اي ذو الهيئة
الانها زائدة لازمة كلزوم ما في انما واذما وروية بالجار الزائد كانه جار اي
بالكاف الزائدة في قوله تعالى وكان من قرية * الا ترى ان معناها كمنى كم
وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن متعلقة بشئ فليس ما قاله

بلازم لانالانسلم ان عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف بل لما ذكرنا من
تركيبها مع ذواته صار للمجموع بالتركيب معنى آخر وقد اقمنا الدليل عليه
فيما مضى ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى الزيادة في انها خلاف
الاصل لكنها اقرب وكان اعتبارها اولى *

الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها

* اما اللفظ بها * فالمسموع في الكنى بها من غير عدد الافراد والعطف
نحو مررت بمكان كذا وبمكان كذا وكذا وفي الكنى بها عن عدد المطف
لا غير وكذا مثل بها سبويه والاختش والائمة قول الشاعر

عد النفس بعنى بعد بوساك ذا كرا * كذا وكذا الطفا به سبي الجهد
ومن صرح بانهم لم يقولوا وكذا درهما بتمييزها ولا كذا كذا درهما ابن
خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنّه قليل وسبب ان نقل
كلامهما بعد * واما اللفظ بتمييزها * ففيه ثلاثة اقوال * احدها * انه منصوب
ابد او هذا قول البصريين وهو الصواب بدليلين * احدهما * انه المسموع
كقوله كذا وكذا الطفا به سبي الجهد * والثاني * القياس وذلك من وجوه
* احدها * ان الحذف اما بالكاف على انها حرف جر او على انها اسم مضاف
او باضافة ذ اولاسبيل الى شي من ذلك لان ذا معمولة للكاف وحرف
الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب نصب التمييز
في نحو ما في السماء قد راحة سحابا واسماء الاشارة لانضاف لانها ملازمة
للتعريف والتمييز نكرة والقاعدة ان تضاف النكرة للمعرفة لا العكس
* الثاني * ان الكاف لما دخلت على ذ او صار تاكناية عن العدد صار تاكذلك

بمنزلة يزيد اذا سمي به ويزيد وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته لانه محكي
 والمحي لا يضاف * والثالث * ان الكلمة اشبهت بالتركيب احد عشر واخواته
 وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا * القول الثاني * انه جائز
 الحذف بشرط ان لا يكون تكرار ولا عطف فتقول كذا درهم وله الثوب
 ولا نقول كذا كذا درهم ولا كذا وكذا درهم قاله الكوفيون ومن وافقهم
 وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا
 القياس * وقال ابن ابيازيغوز الجرمي وجهين احدهما اجراء كذا بمجرى كم
 الخبرية والثاني ان الكلمتين ركبنا وصارتا كلمة واحدة يعني فالمضاف
 المجموع لاسم الاشارة فقط والمحدور انما يلزم على القول بان المضاف اسم
 الاشارة * والثالث * انه جائز الحذف والرفع وهذا خطأ ايضا لانه غير مسموع
 ولا يتفصيه القياس فان كذا وكذا درهمان باب خمسة عشر درهما لا من
 باب رطل زيتا فافهمه *

* الفصل الثالث في اعرابها *

والذي يظهر لي انه مبني على الخلاف في حقيقتها فاذا قبل له عندى كذا وكذا
 درهما فان قيل بالتركيب فمجموع كذا مبتدأ خبره الجار والمجرور والظرف
 متعلق به والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف لوقوعه موقع
 ما يعمل نحو اكل يوم لك ثوب * وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي
 المبتدأ وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندى عدد
 كذا وكذا درهما * وقال ركن الدين الاسترابادى في (شرح كافية ابن
 الحاجب) الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لانها بمنزلة ملو في قولك

لي ملؤه عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة ثلاثة
ومائة وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم
ودرهم مبتدأ مؤخر وكذا حال هكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي
ان يكون مبتدأ ودرهم بد لا او عطفيان وله خبر وعندي ظرف له
انتهى وقد مضى ان الصحيح امتناع الرفع والجزم *

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحويين

وفي ذلك اقوال * احدى * لابن مالك وهو انها للتكثير بمنزلة كم الخبرية
وتابعه على ذلك ابنه في شرحه لخلاصته ومقتضى قولها هذا انها لا يكتفى بها
عما نقص عن الاحد عشر لانه عدد قليل * الثاني * انها للعدد مطلقا قليلا كان
او كثيرا او هو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما واختاره ابن خروف
ومن نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه
فانه قال هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام وذلك قولك له كذا
وكذا درهم او هو مبهم من الاشياء بمنزلة كم وهو كناية للعدد صارذا بمنزلة
النون وقال الخليل كانهم قالوا له كالعديد درهم * الثالث * انها بمنزلة
ما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة فيقال له كذا درهم فتكون
للاثلاثة فافوقها الى العشرة وكذا كذا درهم فتكون للاحد عشر فافوقها الى
السبعة عشر وكذا درهم فتكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين
وكذا كذا درهم فتكون لاحد وتسعين وما فوقها من الاعداد المتماطفة
الى التسعة والتسعين وكذا درهم فيكون للمائة وللآلاف وما فوقها فاذا
اقر مقربا بكلام فيه كذا الزمناه بالمتيقن وهو اول مرتبة من المراتب المشروحة

وحلفناه في الباقي وهذا قول الكوفيين وتبعهم جماعة منهم ابن معط في
فصوله * الرابع * ان الامر كما قالوا الا في مسئلتى الاضافة فانها ممتنعان لما قد منا
من التعليل فان اردت العدد القليل او المائة او الالف وما فوقها قلت كذا
من الدراهم ويقدر عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة
والالف لان من اتى بذكر العدد المجمع المعروف تقول عشرون من
الدراهم ولا يجوز عشرون من دراهم وهذا قول المبرد والاختش وابن كيسان
والسيرافي وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي جراً أهم على
القول بذلك ابو محمد بن السيد فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على
ذلك وان الخلاف انما هو في جواز الخفض نحو كذا درهم وكذا دراهم
والبصريون يمنعون والكوفيون يميزون وفي كلام ابى البقاء في (شرح الايضاح)
ما هو ابلغ من هذا فانه قال وذهب معظم النحويين واصحاب الراى الى ان من
قال كذا درهما لزمه عشرون درهما لانك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه
ولم تفضفه لتمييز تحمل على اول عدد حاله ذلك فان جررت الدرهم فقد حملة
النحويون واصحاب الراى على مائة انتهى فنقل الجر عن النحويين ونقل اجراء
كذا مجرى العدد الصريح في حالة نصب التمييز عن معظم النحويين * الخامس *
ان الامر كما قال الكوفيون في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ
ابوبكر بن طاهر فهذا ما بلغنا من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان
الذى دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم الاستفهامية وهي منزلة الاحد عشر
واخواتها وليس هذا بشئ لانها انما شبهت بها في نصب التمييز لا في المعنى الا ترى
انها ليست للاستفهام كما ان كم للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة الاحد عشر

ولا تختص بالعدد الكثير بدليل انك تقول كم عبد املك فيصح الواحد
فما فوقه واما قول سيويه والمحققين فوجهه انها كلمة مبهمه كما ان كم كلمة
مبهمه فكما انك لو قلت كم كم عبد املك او كم وكم عبد املك او غير ذلك
لم يقتض مساواة ما شابهته من العدد الصريح فكذا كذا واما قول الكوفيين
ومن وافقهم فردود من جهات * احدها * انه قول بلاد ايل وانما هو
مجرد قياس في اللغة * وذكر ابن ايا زان البستي ذكر في تعليقه ان ابا الفتح
سأل ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما وكذا
وكذا درهما يحمل على احد وعشرين وكذا درهم يحمل على مائة
قال وكذا وكذا وكذا درهما يحمل على مائة واحد وعشرين
درهما فقال ابو علي هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو انما كذا
بمنزلة عدد دمنون والجرح خطأ * الثاني * ان الناس اختلفوا فقال ابن
خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما ولا كذا درهما ولا كذا دراهم
لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه الالفاظ بما ذكرنا باطل
لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معناه * وقال ابن مالك في (التسهيل) وقد ورد
كذا مفردا ومكررا بلا واو فائبت وورد هذين من خلافهم والمثبت
مقدم على الثاني ولكن لما قل استعمال هذين مع ان الحاجة التي دعت
الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعية الى الكناية عن
غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا وكذا لا يختص بالعدد المعطوف
عليه * والثالث * انه سمع اذ امكان كذا وكذا وجهه وذلك دليل
على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه * والرابع * ان موافقة

العدد المبهمة للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره لا يقتضي تساويهما في
المعنى بدليل كم الاستفهامية فأنك تقول كم درهما لك وتقول كم وكم درهما
لك أو تسقط الواو فيجاب بجميع الأعداد في كل من هذه الصور الخماس *
ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بمسألة قدمناه * واجيب بانه
خفص بالإضافة وان معنى الإشارة قد زال * واجاب الصغار بان المتكلم
يكذا لا بد ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ تقول له عد مثل هذا اي مثل
هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب نظرو هو مبني على ادعاء
التركيب وان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا * واما قول ابي بكر فحجته
انه سمع من العرب مررت بمكان كذا او كذا فلما كان ذلك واقعا على العدد
ناسب ان يكون جاريا مجرى ما يوافق من الأعداد وليس هذا بشئ وقد
جوز كذا درهم بالخفص على ان يراد مائة درهم مع اعترافه بانه لم يسمع
في غير العدد فما الفرق بينه وبين بقية الالفاظ * واما قول المبرد والاختفص
ومن وافقهما فزعم الشلوين واصحابه انه القياس وانه لا ينافي قول سيويه وان
قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا انما مبهمة في الاحد عشر والتسعة عشر
وما بينهما مبهمة في التليل والكثير وكذلك يقولون في الباقي *

الفصل الخامس فيما يلزم بها عند الفقهاء

وقد اختلفت المذاهب في ذلك * فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي
(المحرر) ما معناه انه اذا اقر كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيها
او مرفوعا لم يدرم فان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد وقال
التميمي درهمان وقيل درهم وبعض آخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان مع

النصب وان قال ذلك كله بالخفض قبل تفسيره بدون الدرهم * قال
المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه درهم
في الجميع * واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على انه يلزم مع
العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم وكذا ان ركب
او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جر به * ونقل المزي عنده في كذا كذا
درهما انه يلزمه درهمان وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنصب * واما
مذهب الامام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابن شاس ما معناه اذا قيل له
علي كذا فحي كاشي فلو قيل كذا درهم فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان
قال كذا كذا درهم لزمه احد عشر وان عطف فاحد وعشرون وقال سحنون
ما عرف هذا فان كان هذا اقل ما يكون في اللفظة بهذا اللفظ فهو كما قالوه
وان كان يقول القول قول المقرع يمينه وكذا يقول في كذا وكذا دينار
او درهم او على الاول يحمل نصف الاحد والعشرين دينار او ثمانية ونصفها
درهم * واما مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف
احد عشر كما في التركيب والله تعالى اعلم *

مسئلة من التعجب

من القاء ابي بكر ابن الانباري يقول يا احسن عبد الله ما رفع رفتهما يا ابي
احسن ونصبت عبد الله على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما
لا موضع لما لا نهاجد ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في
الاستفهام ما احسن عبد الله فما رفع يا احسن واحسن بها والتاويل اي
شيء فيه احسن اعيناه او افقه وتقول اذا اردت ان تهلك الى نفسك

في التعجب ما احسننى فما رفع بما احسننى والنون والياء موضعها نصب
على التعجب وتقول في الذم اذا رددته الى نفسك ما احسنت فما جعد
لا موضع لها والياء مرفوعة بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول في الاستفهام
ما احسننى فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض باضافة احسن
اليها فان قلت اياك ما احسن او ما اياك احسن كان محالا لانه ما نصب على
التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه
* وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن قال لما لم اصل الى نصب الاب
اضمرت له هاء يعود عليه فرفعه بها والنقد يرا بوك ما احسنه * وقال الفراء
لا اجيز رفع الاب لانه ليس ههنا دليل يدل على رفع الاب ولا اضمر الهاء
الامع ستة اشياء مع كل ومن وما واى ونعم وبش وتقول عبد الله ما احسنه
يرفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فيرفع ما في احسن والهاء موضعها نصب
على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريتته من قول الكسائي قال لما
لم اصل الى نصب الاول اضمرت لها هاء فرفعه بها والفراء يحيلها قال ليس
ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه يرفع عبد الله
باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض باضافة احسن اليها
فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضرع الهاء لان المحفوض لا يضرع
ولان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فلا يفرق بينهما فلا يضرع
المحفوض ويظهر الخافض وتقول عبد الله ما احسن ترفع عبد الله بما في احسن
وما جعد لا موضع لها واز اقلت ما احسن عبد الله فاردت ان تسقط ما وتعجب
قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تأمر من هذا قلت يا زيد احسن

بعيد الله رجلا واذ اثبت قلت يازيد ان احسن بعدي الله رجلين ويازيدون احسن بعبيد الله رجلا و انتصب رجلا على التفسير و احسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لانه اسم و احسن ليس بامر للخطاب انما معنى احسن به ما احسنه قال الله عز وجل اسمع منهم و ابصره معناه والله اعلم ما سمعهم و ما ابصرهم و تقول كان عبد الله قائما فاذا امرت منه قلت ما اكون عبد الله قائما فامر فوعدة بما في اكون و اسم كان مضمر فيها و عبد الله منصوب على التعجب و قائما خبر كان فان طرحت ما و تعجبت قلت اكون بعيد الله قائما و اكون بعيدى الله قائمين و اكون بعبيد الله قياما و احسن بعبيد الله رجلا قال الترمذى لما لم اصرح برفع الاسماء خلت الباء لتدل على المطلوب و تاويله عبد الله حسن فلما لم يصل الى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو و اذ اقلت ظننت عبد الله قائما فاردت ان تعجب بما قلت ما ظننتى بعيد الله قائما فان اسقطت ما و تعجبت قلت اظننتى بعيد الله قائما آخر ما كان بخط ابن الجراح *

مخاطبة الزجاج و ابى العباس
 احمد بن يحيى في مواضع انكرها و غلطه فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب التنزه و الا بتهاج للشمشطاى *
 اخبرنا الشيخ ابو الحسن المبارك بن عبد الجبار بن احمد الصيرفي قراءة عليه و انا اسمع و هو يسمع فاقربه في شوال من سنة (تبعين و اربع مائة) قال اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الدهان قراءة عليه قال اخبرنا ابو احمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري قال اخبرنا بها فيما كتب اليها ابو الحسن علي بن محمد الشمشطاى + من الموصل * و قال قال ابو اسحاق

مخاطبة الزجاج و ابى العباس

ابراهيم بن السري الزجاج دخلت على ابي العباس ثعلب في ايام ابي العباس
محمد بن يزيد المبرد وقد املأ شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده ابو موسى
الحامض وكان يحسدني شديد ابوجاهر في بالعداوة وكنت اليه له
واحتمله لموضع الشيخوخة والعلم فقال لي ابو العباس ثعلب قد حمل الي
بعض ما املأه هذا الجلدي فرائته لا يطوع لسانه بعبارة فقلت له انه
لا يشك في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك فقال
ما رأيته الا الكن متفلقا فقال ابو موسى والله ان صاحبهم الكن يعني سيبويه
فاحفظ مني ذلك ثم قال بلغني عن القراء انه قال دخلت البصرة فلقبت
يونس واصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فانيته
فاذا هو اعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هات ذيك الماء من ذاك الجبر
نخرجت من عنده ولم اعد اليه فقلت له هذا الابصح من القراء وانت غير
ما مون في هذه الحكاية ولا يعرف اصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف تقول
هذا المن يقول في اول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز عن ادراك
فهمه كثير من الفصحاء فضلا عن النطق قال ثعلب قد وجدت في
كتابته نحو من هذا قلت ما هو قال يقول في كتابته في غير نسخة حاشا حرف
يخفض ما بعده كما تخفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا في كتابته
وهو صحيح ذهب في التذكير الى الحرف وفي التانيث الى الكلمة قال
والاجود ان يحمل الكلام على وجه واحد قلت كل جيد قال الله تعالى
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فوريي ويمل صالحا وقال
عز وجل ومنهم من يستمعون اليك ذهب الى المعنى ثم قال ومنهم من ينظر

اليك ذهب الى اللفظ وليس لقائل ان يقول لو حمل الكلام على وجه واحد
في اليتين كان اجود لان كل هذا جيد فاما نحن فلانذرك حدود القراء لان
خطأه فيه اكثر من ان يعد ولكن هنا انت عملت (كتاب الفصح) للبتدي
المعلم وهو عشرون ورقة اخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها قلت نعم
• قلت • وهو عرق النساء وهذا خطأ انما يقال النساء ولا يقال عرق النساء
كما لا يقال عرق الابهر ولا عرق الاحل • قال امره القيس •

فانشب اظهاره في النساء • فقلت هبلت الا تبصر

• وقلت • حلمت في النوم احلم حلمًا وحلمًا ليس بمصدر وانما هو اسم قال الله تعالى
والذين لم يلبثوا الحلم منكم • واذا كان للشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم موضع
المصدر الا ترى انك تقول حسبت الشيء احسبه حسبا وحسبانا والحسب
المصدر والحساب الاسم فلو قلت اباع الحسب اليك ورفعت الحسب اليك
لم يجزوا انت تريد اباع الحساب • وقلت • رجل عزب وامرأة عزبة وهذا
خطأ انما يقال رجل عزب وامرأة عزب لانه مصدر وصف به فلا يشي ولا يجمع
ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة خصم وقد ابيت بباب من هذا النوع في
الكتاب وافردت هذا منه • قال الشاعر • يا من يدل فتى عزبا على عزب •
• وقلت • كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فانما هو كسرى والدليل على ذلك
انا واياكم لا نختلف في ان النسب الى كسرى كسروي بفتح الكاف وهذا
ليس مما تغير به الياء النسب لبعده منها الا ترى انك لو نسبت الى معزى قلبه معزوي
والي درهم درهمي ولا نقول معزوي ولا درهمي • وقلت • وعدت الرجل
خير او شر افاذا لم تذكر الشر قلت او عدته بكذا فنقول بكذا اقتضى لما اصلت

لأنك قلت بكذا أو قوالك بكذا كناية عن الشر والصواب أن تقول فإذا
لم تذكر الشر قلت أو عداته * وقلت * وهم المطوعة وانما هم المطوعة بتشديد
الطاء كما قال الله تعالى الذين يلزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات *
فقال ما قلت إلا المطوعة نقلت هكذاقرأت عليك وقرأه غيري وأنا حاضر
اسمع مراراً وقلت * هو ارشدة وزنية كما قلت لغية والباب فيها واحد
لأنه انما يريد المرة الواحدة ومصادر الثلاثي إذا ردت المرة الواحدة لم تختلف
تقول ضربتاً ضربتاً وجلست جلستاً وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين
احد من النحويين فانما يكسر من ذلك ما كان هيئة حال فقصه بالحسن والقبح
وغيرهما فتقول هو حسن الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك * وقلت *
اسمة للبلد ورواه الاصمعي بضم الهمزة اسمة نقال ما روى ابن الأعرابي واصحابنا
الاسمة فقلت قد علمت أنت أن الاصمعي اضبط لما يحكى وأوثق فيما يروى وقلت
إذا عز أخوك فهن والكلام فهن وهو من هان هان إذا لان ومنه قيل هين لين
لأن فهن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر بذلك ولا معنى لهذا الكلام
يصح أو قاله العرب ومعنى عز ليس من العزة التي هي المنعة والقدرة وانما هو
من قولك عز الشيء إذا شدد ومعنى الكلام إذا صعب أخوك واشدد فذل
له من الدل ولا معنى لذلك ههنا كما تقول إذا صعب أخوك فإن له * قال
فأقرى عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغنى ثم بلغنى أنه

سئم ذلك فانكر (كتاب الفصيح) أن يكون له *

* تمت والحمد لله رب العالمين *

انتصار ابن خالويه ثعلب

✽ انتصار ابي عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني لابي العباس ثعلب
 فيما تتبعه عليه ابو اسحاق الزجاج رحمهم الله تعالى جميعين ✽
 قال ابو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه الحمداني رحمه الله ✽ اما قول
 ثعلب ✽ عرق النساء فقد اجمع كل من فسر القرآن من الصحابة والتابعين
 رحمهم الله وهم جرا ان قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا
 ما حرم اسرائيل على نفسه ✽ لحوم الابل والبانة يقال علي رضي الله عنه
 وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم وكل من فسر القرآن
 ان يعقوب عليه السلام كان به عرق النساء فلم يجز لثعلب ان يترك لفظ
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وياخذ بقول الشاعر ✽ فانشب
 اظفاره في النساء ✽ واما قوله ✽ حلت في النوم حلما وحلما فقد غلط انه
 اقام الاسم مقام المصدر لان الحلم مصدر واسم يقال رغب الرجل رغبا
 ورغبا وحلم الرجل حلما وحلما وهذا ما وافق الاسم فيه المصدر مثل النقص والعلم
 تقول علمت علما وفي فلان علم فالعلم مصدر واسم ✽ واما احتجاجة ✽ بقوله
 تعالى لم يبلغوا الحلم منكم فهذه حجة عليه لانه اذ المصدر ههنا لم يبلغوا
 الاحلام ✽ واما قوله ✽ حسب الحساب ولم يقل الحنطب فخطأ فاحش فان
 العرب قد تذكروا الاسم في موضع المصدر فية ولون اعطيته عطا في موضع
 اعطاء وهذا يوم عطاء الجند وعطاء الامير كما استغنوا بلفظ الاسم عن المصدر
 كذا استغنوا بالحساب عن الحنطب ولا سيما اذا كان الحنطب لفظا يشبه الكفاية
 وحسبك اي كفاك ✽ واما قوله ✽ في رجل عزب انه مصدر لا تدخله
 الهاء فخطأ عظيم لان العزب اسم وصفة بمنزلة المازب قال ابن احرر ✽

حتى اذا ذر قرن الشمس صبحها * اضرى من قران بات الوحش والذب
وسمي العزب عزبالا لانه قد بعد عن النكاح قال الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي
اراد بات عازبا والاضرى كلاب الصيد جمع ضرر والدليل على ان العزب
اسم فاعل انك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة عزبة وقد ذكره ابو عبيد
في (المصنف) كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين
العزب البعيد من النكاح ويقال امرأة عزب وعزبة غيران ثلثا اختار لغة الفصحاء
واما تشبيهه عزبا بنحصر فخطأ بان لان الحصر والمدل والرضى والدرق والقمن
والصوم والفطر وما شاكل ذلك فانه جرى عند العرب كالمصدر لا يثنى
ولا يجمع في اللغة الفصحى قال الله تعالى هو لاء ضيفي * وقد يقال اضياف
وضيوف وامرأة ضيفة وضيف وقال ذو الرمة

تجلوا البوارق عن محرر لحق * كأنه متمنى مملق عزب
والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة محقق ومعمقة وعاشق
وعاشقة وغلّام وغلّامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة
وشبهه لا يحصى كثرة فلا إدري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه ابو عبيد
في (المصنف) كما حكاه ثعلب * واما قوله ان الاختيار كسرى بالفتح لان
النسب اليه كسروى فخطأ عظيم لان كسرى ليس عربيا ولم يكن في الاصل
كسرى ولا كسرى انما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء وليس في كلام العرب
اسم في آخره واو قبلها ضمة فعربته العرب الى لفظ آخر فان فتحت او كسرت
فقد اصبحت والكسرا جود لان فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى وذكرى
فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه الى الفاظهم

ولو قالوا كسرى اشبهه بالجمع مثل قتلى وجرحى فلما نسب اليه انفتح
فقالوا كسرى لان الكسر مع ياء النسب مستثقل الا ترى انهم يقولون
في ثعلب ثعلبي وليس نسبة كسرى كالنسب الى درهم ومعزى لان
درهما ليس فيه لعتان الكسر والفتح وكذلك معزى لا يقال درهم ولا معزى
فيختار في النسب الفتح لثقلته وهو واضح بحمد الله * وحد ثنائين دريد عن
ابي حاتم وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في (كتاب ما يلحن فيه العامة)
ان كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيد ان الكسر
افصح * واما قوله * وعدته الشرف اذا لم تذكر الشر قلت او عدته بكذا
وزعم انه نقض لما اصل فقد غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا او شرا
لان الله تعالى قال النار وعد هاهنا الذين كفروا * فهذا في الشر وقال عز وجل
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين * وهذا في الخير فاذا لم تذكر الشر قلت او عدته
على الاطلاق ووعده على الاطلاق في الخير فاذا اقرنتها ووصلتها جاز
استعمالها جميعا في الخير والشر كما تقول وعدته خيرا وشر او اجمع الجميع انك
اذ قلت او عدته بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك وانشدوا *
اوعدني بالسجين * والاداهم * رجلى ورجلى شنته المناسم
وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيد والاصمعي او عدته بالشر
لا غير مع الباء * واما قوله * ثعلب ان في (الفصح) هم المطوعة بالتخفيف
وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال ما قلت الا بالتشديد فقال
ما قلت الا بالتخفيف فهذا امكارة العيان والحجة على هذا ساقطة * واما
قوله * رشة فوزية وانما يجب ان يكون بالفتح مثل ضربته ضربة فهذا

خطا لانه قد يجاء بالكسر والفتح والضم حدثنا ابن مباحد عن السمرى عن الفراء
ان العرب تقول حبجت حجة واحدة ورأيت هروية واحدة بالضم وسائر
كلام العرب بالفتح ومما يجاء بالكسر وعدته عدة ووزنت زنة واما الاسم
فيماء على فعلة وتلك وجهة اسم ولو كان مصدر القيل جهة فاما الهيئة والحال
فبالكسر ما احسن ركبت وجلسته وعمته واختيار الكوفيين ولد فلان
لزنية ورشدة وخبشة واختيار البصريين الفتح واما غية فاجاع انها مفتوحة
استثقا لا لاكسر مع الياء والتشديد * واما قوله * هي استمة بالضم فالجواب
ساقط عن هذا ومعارضة الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عند هم ان ابن
الاعرابي اعلم من الاصمعي بطبقات واورع * واما قوله * اذا عز اخوك
فهن فهو بضم الهاء وهذا مثل اسير في كلام العرب واشهر من القمى الابلق
وكذلك رواه كل من الف كتابا ابو عبيدة (في المحلة الثانية) وابو عبيد في
(الامالي) والمفضل الضبي وليس ما خوذ انما ذهب اليه الزجاج لانه كان قليل
العلم باللغة فقولهم اذا عز اخوك فهن ليس من الجوان ولا من وهن ولا من هان
يهين وانما هو من الجون وهو من الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة
المؤمنين * الذين يمشون على الأرض هونا * منهم يمشون على الأرض بالسكينة
والوقار فاذا عز اخوك واشتط فتفرق انت ولر وقال الشاعر *

دنيت لها الضراء او قلت النقي * اذا عز ابن عمك لن يهونا

ولا يكون الامر من يهون الا هن وهذا الشعر لابن احمر الباهلي ورواه
الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا يعلم خلافاه والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي واله الطاهرين وسلم *

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله واصحابه وسلم تسليما كثيرا *

* قال ابن الشجري في اماله ورد علي من الموصل ثمان مسائل *

* الاولى * السؤال عن الرجوع الى القتال من خبره في قول الشاعر *

فاما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا في عراض المواكب

وعن معنى البيت * الثانية * السؤال عن قول الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم

عذاب الله * لم يجمع الضمير الذي هو التاء في ارايتكم ولم يثن في ارايتكما

* الثالثة * السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن * الرابعة * السؤال

عن وجه رفع الشر ونصبه ونصب الماء ورفع في قول الشاعر *

فليت كسفا ناكنا خير لك كله * وشرك عني ما رتوى الماء مرتوى

* الخامسة * السؤال عن وزن تصغير اي شئ هو * السادسة * عن العلة

الموجبة لفتح التاء في ارايتكم وهو الجماعة * السابعة * السؤال عن العامل

في اذا من قول الشاعر *

وبعد غد يالهت نفس من غد * اذ اراح اصحابي ولست برائح

ما هو * الثامنة * السؤال عن تبين اغراب قول ابي علي *

اخطب ما يكون الامير قائما * واكثر شرابي السويق ملتوتا

* الجواب بتوفيق الله وحسن تسديده عن المسئلة الاولى *

ان الجملة المركبة من لا واسمه او خبرها وقعت خبرا عن القتال في قوله فاما

القتال لا قتال لديكم وهي نارية من ضمير تائد منها الى المبتدأ وانما جاز

ذلك لان اسم لانكرة شائعة مستغرة للجنس المعرف بالالف واللام

ثمان مسائل التي وردت في ابن الشجري

بسم الله

فقتال المنكر مشتمل على القتال الاول الاترى انك اذا قلت لاله الا اله
عمت لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق لاطلاق هذه اللفظة عليه
وليس بجري قولك لارجل في الدار اذا رفعت مجرى قولك لارجل
في الدار اذا ركبت لانك اذا قلت لارجل في الدار جاز ان تعقبه بقولك بل
رجلان وبل ثلاثة ولا يجوز ذلك مع تركيب لانك اذا رفعت فانما
نفيت واحدا واذا ركبت فانما نفيت الجنس جمع * واذا عرفت هذا فدخل
القتال الاول تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما
انشده سيويه *

الا ليت شعري هل الى ام نامر * سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا
فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت الصبر المنفي اشياعه بالتذكير ونظير هذا
ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيد ابالابتداء فاراد زيد
نعم الرجل يدخل فيه زيد تحت الرجل لان المراد بالرجل ههنا الجنس
فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائذ اليه من الجملة * ويوضح
لك هذا ان قولك زيد نعم الرجل كلام مستقل وقولك زيد قام الرجل
كلام غير مستقل وان كان قولك قام الرجل جملة من فعل وفاعل كما ان
قولك نعم الرجل كذلك ولم يستغنى قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه
او معه او يمود لك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد فالمراد به
واحد بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل بمنزلة الانسان في قوله
تعالى ان الانسان لفي خسر * الاترى انه استثنى منه الذين آمنوا والاستثناء
من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت

جمعا من واحد ومثله * وانا اذا اذقنا الانسان منارحة فرحها * فللمراد
 بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال وان تصبهم سيئة بما قدمنا ايديهم
 فان الانسان كفور * واذا كان الاسم المعروف بالالف واللام نحو الرجل والانسان
 قد استوعب الجنس فما ظنك باسم الجنس المذكور المنفي في قوله لا قتال لديكم
 وقول الاخر فاما الصبر عنها فلا صبر او التذكير والنفي يتناولان من العموم
 ما لا يتناول له التعريف والايجاب الا ترى ان قولهم ما اتا في من واحد
 وقوله تعالى ما سبقكم بهما من احد * متناول غايبة العموم ولو حاولت ان تقول
 اتاني من احد كان ذلك دخلا في باب استحالة الكلام ويشبه ما ذكرته
 من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود
 ضمير اليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المضموم وذلك
 اذا اريد تفهيم الامر وتعظيمه كقول عدي بن زيد *

لا ارى الموت يسبق الموت شي * نص الموت ذا الغنى والفقير
 فاستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه ومثله
 في التنزيل الحاقة ما الحاقة * القارعة ما القارعة واصحاب اليمين ما اصحاب
 اليمين * فالحاقة مبتدأ وقوله ما الحاقة جملة من مبتدأ وخبر خالية من ضمير يعود
 على المبتدأ لان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير العائد فالتقدير فيها اي شي
 الحاقة وكذلك ما القارعة واصحاب اليمين * التقدير فيها اي شي
 القارعة واي شي اصحاب اليمين كما تقول زيد رجل اي رجل
 فاستغنى بتكرير الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي والقارعة ما هي واصحاب
 اليمين ما هم وانما حسن تكرير الاسم الظاهر في هذا النحو ان تكريره هو الاصل

ولكنهم استعملوا المضمرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفعيم جعلوا تكرار الظاهر اشارة لما ارادوه من ذلك واما معنى البيت فانه اراد ضم الذين خاطبهم فيه فاما ان ليس عندكم قتال وقت احتياجكم اليه ولا تحسنونه وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسبروا في المواقب العراض وفي البيت حذف اقتضاه اقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف الفاء من جواب لما او ذلك ان اما حرف استيناف وضع لتفصيل الجمل وحكم الفاء بده حكمها بامد الفعل في امتناعها من الاصلقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق قبل الجزاء فعل الشرط كذلك الفاء لا ترى ان الفاء في قولك ان يقوم زيد فعمرو ويكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط زيد وكذلك ان اقل ان تتم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط والفاء الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجوز ان تلاصقه الفاء * فان قال قائل * هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشعر * قيل * لا يخلو ان تكون عاطفة او زائدة او جزءا فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خير المبدأ وخبر المبدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزءا وهي حرف وضع لتفصيل الجمع وقطع ما قبله عما بعده عن العمل واقيب عن جملة الشرط وحرفه فاذا قلت فاما زيد فعاقل فالعني والتقدير عند النحويين مما يمكن من شيء فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفاء اما ان تكون مبتدئية او فعلية والفعلية اما ان تكون

خبرية او امرية او نهية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفاء فاصل مبتدا
او مفعول او جار ومجرور فالمبتدا كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلثيم
والمفعول كقولك اما زيد افاكرمت واما عمر افاهنت والجار والمجرور
كقولك اما في زيد فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية
كقولك اما محمد افاكرم واما عمر افاهن كانك قلت مهما يكن من شئ فاكرم
محمد او مهما يكن من شئ فاهن عمر او مثال النهي كقولك اما زيد ا
فلا تكرم واما عمر افلاتهن ومثله في التنزيل فاما النبيتم فلا تقهروا اما السائل
فلا تنهر * ومثال فصلك بالجار والمجرور في قولك اما بن زيد فامرو قوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث * وانما لم يجز ان يلاصق اما الفعل لان اما تنزلت بمنزلة الفعل
الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل فلذلك امتنعت من ملاصقة الافعال
* فان قيل * فقد نقول زيد كان يزورك وعمر وليس بلم بك فتلاصق كان وليس
للفعل * فالجواب * ان الضمير المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما
و بين ما يليهما وهذا الفاصل يبرز اذا قلت الزيدان كانا يزورانك والعمران
ليسا بلمان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا ليسوا وجبكم الفاء حكم الفعل
في امتناعها من ملاصقة اما لان الفاء اذا اتصلت بالجزء صارت كحرف من
حروفه فكما لا يلاصق الجزء الشرط كذلك الفاء لا ترى ان الفاء في قولك
ان بقم زيد فعمرو بكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت
ان تقم فعمرو بكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المسكن فيه
فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز ان تلاصقه الفاء * فان قال *
قائل هل يجوز ان تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر * قيل * لا يخلو

ان تكون عاطفة اوزائد او جزاء فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها
على خبر المبتدأ وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ولا يجوز ان تكون زائدة
لان الكلام لا يستغنى عنها في حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزاء *
فاذا عرفت هذا فالقاء بعد اما لازمة لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط
وحرفه فان حذفها الشاعرة فلا ضرورة كما جاز له حذفها من جواب الشرط
كقول عبد الرحمن بن عسار بن ثابت *

من يفعل الحسنات الله يشكرها * والشر بالشر عند الله سيات
كان الوجه ان يقول فانه ومثله حذفها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم *
وحذفها من قول بشر بن ابي حازم

واما بنو عامر بالنساء * غداة لقوا القوم كانوا انعاما

ومع هذا التشديد في حذف القاء من جواب اما قد جاء حذفها في التنزيل
ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله كطريق مهيئ حذفها
مع ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل لانه جار في حذفه
مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله تعالى والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم بما صبرتم فنبههم عقبي الدار * اي يقولون سلام عليكم ومثله
واذ برفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيلى ربنا تقبل منا * اي يقولان
ربنا تقبل منا ومثله ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
ربنا ابصرنا وسمعنا * والآية التي ورد فيها حذف القاء قوله تعالى
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم بعد ايمانكم * التقدير فيقال لهم اكفرتم فحذفها من ههنا احسن

الحذوف واجراها في ميدان البلاغة والقالب على اما التكرير كقوله
 تعالى اما السفينة فيكونت لساكنين * ثم قال واما العلامة فكان ابواه مومنين * ثم
 قال واما الجدار فكان لاعلامين * وقد جاءت غير مكررة في قوله يا ايها الناس
 قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نور امينا فاما الذين آمنوا بالله
 واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل * واعلم ان اما لما نزلت منزلة
 الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف
 الصحيح كقوله اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق بها
 حرف الظرف في نحو قولك اما في الدار فزيد نائم وانما لم يعجز ان يعمل
 مابعد الظرف لان مابعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول ابي علي
 اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت في متاعفة
 باما نفسه في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه زعم ان
 الجار متعلق برغبت وهو قول مبائن للصحة خارق للاجماع لما ذكرته لك
 من ان ان تقطع مابعد ها عن العمل فيما قبلها فلذلك اجاز وازيد جعفر
 ضارب ولم يجيز وازيد ان جعفر ضارب فانه قلت اما زيد فاني ضارب
 فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع النحويين لما ذكرته من ان اما لا تنصب
 المفعول الصريح وان ان لا يعمل مابعد ها فيما قبلها وهو في مذهب ابي العباس
 جائز وفساده واضح *

المسئلة الثانية

اما مجي الفاعل المضمر مفردا في قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله *
 وكذلك في التشبيه اذ قلت ارايتكم في خطاب جماعة النساء اذ قلت ارايتكم

فإنما افرد الضمير في هذا القول لانه لو ثني وجمع فقبل ارا يتما كما و ارا يتقوم
 و ارا يتنكح كان ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما
 لا يجوز الجمع بين استفهامين الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته
 بالنداء من الغيبة الى الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك ادعوك
 و اناديك فلذلك قال الشاعر

يا ايها الذكر الذي قد سوئتي * و فضعتني و طردت ام عياليا
 و كان القياس ان يقول ساء في و فضعتني و طرد لان الذي اسم غيبة ولكنه
 لما وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادي بالذكر جازله اعادة ضمائر
 الخطاب اليه و يوضع لك هذا انك تقول يا غلامي و يا غلامنا و يا غلامهم
 و لا نقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين النداء و الخطاب بالكاف فلذلك
 و حذوا التاء في التثنية و الجمع و الزموها الفتح في الحالين و في خطاب المرأة
 اذا قلت ارايتك لانهم جردوها من الخطاب *

* المسئلة الثالثة *

اما حذف الاسم فان سببويه حذف الفعل و لم يحذف الاسم لما يعتور حذف الاسم من
 الطعن و عول على انه اذا كان الفعل محذورا و الحرف محصورا معدودا
 فما فارقه فهو اسم و حذف بعض النحويين المتأخرين الاسم فقال الاسم كلمة
 تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل و انما قال تدل على معنى
 في نفسها تجوز ان الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره و قال غير
 مقترنة بزمان تجوز ان الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان و وصف
 الزمان بمحصل لتدخل في الحذف اسماء الفاعلين و اسماء المفعولين و المصادر

من حيث كانت هذه الاشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو المصدر الا انها تدل على زمان مجهول الاترى انك اذا قلت ضربني زيد اشد يد الاحتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا * ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيتك مضرب الشول ومقدم الحاج وخفوق النجم لدلالة هذه الاسماء على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب والقدم والخفوق فقد دلت على معنيين * واسلم حدود الاسم من الطعن قولنا الاسم ما دل على مسمى به دلالة للوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لا تنا وجدنا من الاسماء ما وضع من كلمتين كمعد يكرب واكثر من كلمتين كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تجوز اما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول واخوته وذلك لانهم وضعن ليدلن على الزمان فقط ودللن على اسم الحدث لانهم اشتقن منه فليس كالفعل في دلالة على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا دلالة الوضع يزيج عن هذا الحد اعراض من اعترض على الحد الاول بمضرب الشول واخوته فاذا اتاملت الاسماء كلها حق التامل وجدتها لا يخرج شئ منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاضمار والاعظهار وما كان واسطة بين المظهر والمضمرة وذلك اسما الاشارة وعلى ثباين الاسماء في الدلالة على المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال من نحو صه واياه ورويد وبله واف وهيئات فالمسمى بصه قولك اسكت وبياه حدث وبرويد امهل وبله دع وباف انضجر

وبهيات بعده وكذلك ما ضمن معنى الحرف نحو متى واين وكم وكيف فتى
 وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة وكم على الاعداد وكيف
 على الاحوال وهذه الكلم ونظائرها من نحو من وما واين واين مما طعن به
 على الحد الاول كقول قائله كلمة متى تدل على معنى في نفسها فقال الطاعن ان كل
 واحد من هذه الاسماء قد دل على الاستفهام او الشرط وعلى معنى آخر
 كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط وكذلك متى ومن وما فقد
 دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزمان المعين والحدث
 وليس لمعارض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه لاننا قلنا وعلى مسعى
 به ولم نقل ما دل على معنى *

المسئلة الرابعة

السؤال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي
 فليت كفا فاك ان خيرك كله * وشرك عني ما رتوى الماء مرتوي
 تحريب هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الامالى ولكننا اعدنا تحريبه هنا
 لزيادة فائدة وايضاح مشكل ولكونه من جملة المسائل الواردة فنقول
 ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ
 الا في الضرورة كقوله

فليت دفعت الهم عني ساعة * فبتنا على ما خبت ناعى بال
 الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلولا يمكن التقدير فليت لم يجز ملاصقته
 للفعل ومن ذلك قول الآخر

ان من لا م في بني بنت حسا * ن المـه واعصه في الخطوب

يجزم الله دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل
بينها وبين ان لان اسماء الشرط حكمها حكم اسماء الاستفهام في ان العامل
فيها يقع بعد ها كقولك ايهم تكرم اكرم كما تقول اذا استفهمت ايهم
اكرمت ونظير ذلك قول الآخر *

ان من بدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاد را و ظباء
* وانشد سيبويه *

ولكن من لا يلق امرا ينوبه * بسكنه ينزل به وهو اعزل
الاعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول ابي الطيب احمد بن الحسين
وما كنت ممن بدخل المشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك بعشق
* واذا عرفت هذا فان كفا فا خبر كان وخيرك اسمها وكله نو كيد له والجملة
التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليه اي لهب الشأن كان
خيرك كله كفا فاعني ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل
في خبر كان فكانه قال وكان شرك فغير ابي علي بقدر خبر كان المضمر محذوف
دل عليه خبر كان المظاهر ويقدر المحذوف بلفظ المذكور ونظير ذلك في
حذف الخبر لدلالة الخبر الاخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر
نحس بما عندنا وانت بما * عندك راض والراي مختلف
اراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة
احد الخبرين على الآخر في التنزيل والله ورسوله احق ان يرضوه * ولو
كان خبرا عنهما لكان يرضوهما فالتقدير على هذا وكان شرك كفا فا
وهذا على ان يكون ارنوى مستندا الى مرتوى *

وذهب ابو علي الى ان الخبر مرتوى وكان حقه مرتوا ولكنه اسكن الياء
لاقامة الوزن والقافية وهو من الضرورات المستحسنة لانه ردحالة الى
حالين اعني ان الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجرو مثله قول الآخر
* كفى بالناس من اسماء كافي * وقوله * يادار هند عفت الاثافيها * وحسن
الاخبار عن الشرير مرتوى لان الارتواء يكف الشارب عن الشرب فجاز لذلك
تعليق عني برتوي كما يتعلق بكاف او كفاف فكانه قال وكان شرك كافا
عني ومن قال وشرك بالنصب حملة على ليت ولا يجوز ان يكون محمولا على
ليت المذكورة لان ضمير الشأن لا يصح العطف عليه لو كان ملفوظا به
فكيف وهو محذوف واذا امتنع حملة على ليت المذكورة حملته على اخرى
مقدرة وحسن ذلك ادلالة المذكورة عليها كما حسن حذف كل فيما
اورده سيبويه من قول الشاعر

اكل امرئ تحسبين امرأ * ونا رتوقد بالليل نارا

اراد وكل نار فحذف كل واعلمها مقدرة كما كان يعملها الوظيرت فكانه على هذا
قال وليت شرك مرتوى عني فمرتوى في هذا التقدير على ما يستحقه من
سكان يائه لكونه خبر الليت وعلى مذهب ابى علي في كون مرتوى خبرا لكان
او لليت يجوز في الماء الرفع ورفعته بتقدير حذف مضاف اي ما رتوى اهل
الماء كما جاز واسأل القرية * اي اهل القرية وحتى تضع الحرب اوزارها * اي
يضع اهل الحرب اسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد اي اهل المسجد وما زلنا
نظا السماء حتى اتيناكم يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جدا
ما يشهد فيه ما بقي على ما لقي كقول المرقش * ليس على طول الحياة ندم *

اى على فوت طول الحياة وكقول الاعشى * لم نتمض عيناك ليلة ار مدا *
 اراد اغتماض ليلة ار مدا و اضاف الا غتماض المقدر الى الليلة كما اضيف
 المكر الى الليل والتمهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب اليلة
 انتصاب المصدر لا انتصاب الظرف وكيف يكون انتصابها انتصاب
 الظرف مع قوله بعد * وبت كبايات السليم مستهدا * واجاز بعض المتأخرين
 ان يكون الماء رفعا بانه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف قال وجاز
 وصف الماء بالار تواء للبالغة كما جاز وصفه بالمعش كذلك في قوله * وجئت
 هجيراً يترك الماء صاد ياءه ومن نصب الماء متبعاً مذهب ابى على اراد ما ارتوى
 الناس الماء اى من الماء اضمم الفاعل وحذف الحافض فوصل الفعل
 فنصب كما جاء في التنزيل واختار موسى قومه سبعين رجلاً * اى
 من قومه وجاء فيه حذف الباء من قوله انما ذلکم الشیطان یخوف اولیاءه
 اى يخوفکم باولیاءه ودلیل ذلك فلا تخافوهم وخافوني * وجاء
 حذف على من قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح * ومثل اضرار الفاعل
 ههنا ولم يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير اليه ما جكاه سيبويه من قولهم
 اذا كانت غدا فأتى اى اذا كان ما نحن فيه من الرخاء او البلاء غدا
 وما في قوله ما ارتوى مصدرية وابوطالب العبدى لم يعرف في هذا البيت
 الانصب الماء ولم يتجه له الا اسناد ارتوى الى مرتوى وذلك انه قال معنى
 ما ارتوى الماء مرتوى ما شرب الماء شارب ثم قال واماما ذكره الشيخ
 ابو علي في قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى في موضع نصب وان
 حملته على لبث نصبت قوله وشركه مرتوى مرفوع فكلام لم يفسره رحمه الله

ثم قال ومربي بعد هذا في تعليلي كلام الشيخ أبي علي أنا حاكبه على الوجه وهو أنه أورد البيت ثم قال بعد إرادته ليت معمول على إضمار الحديث وكفا فآخبر كان فاما قوله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من أعمل الثاني أن يكون شرك مرتفعاً بالمطف على كان ومرتوى في موضع نصب إلا أنه أسكن في الشعر مثل كفا فالثاني من أسماء بكافي ومن أعمل الأول نصب شرك بالمطف على ليت ومرتوى في موضع رفع لأنه الخبر وما ارتوى الماء في موضع نصب ظرف يعمل فيه مرتوى هذا ما ذكره ثم قال العبدى وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى وإذا ثبت ما ذكرته علم أن الأمر على ما قلته والمعنى عليه لا محالة انتهى كلام العبدى وقد مر بي كلام لابي علي في (التذكرة) يشير فيه الى ما قاله العبدى واختيار ابي علي ما اختاره في هذا البيت من كون مرتوى خبر المكان أو لليت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعراباً من مرأيه البعيدة *

المسئلة الخامسة

وأما من بين فلفظه يحتمل معنيين لكل واحد منهما وزن غير وزن الآخر * أحدهما * أن يكون عبارة عن مصغرو وزنه مفعل وهو مصغر مزدان ومزدان أصله مرتين مفتعل من الزينة فقلت بأوجه الفتح كهاو الفتح ما قبلها فصار الى مرتان وكره اجتماع الزاء وإثاء لان الزاء مجهور والتاء حرف مهموس فكرهوا التنافر فابدلوا التاء بالالان الدال توافق الزاء في الجهر وتقارب الثاني في المنفرد ولما يريد تصغير مزدان وعدة حروفه خمسة اثنان زائد تان الميم والدال ووجب أن يرد الى أربعة بحذف أحد الزائد ين لم يخل من أن تحذف

الميم او الدال فكان حذف الدال اولى لامرين * احدهما ان الميم تدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة عليه * والثاني * ان الدال اقرب من الظرف والظرف وما قار به احق بالحذف ولما حذفت الدال بقي مزان فقبل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب غريب فالضمة التي هي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول بلبل نزول اذا قلت بلبل *

المسئلة السادسة

واما فتح التاء في ارايتكم وارايتكما وارايتك يا هذه وارايتكن فقد علمت انك اذا قلت رايت يارجل فتحت التاء واذا قلت رايت يافلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين او اثنتين او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رايتما ورايتهم ورايتن فقد ثبت واستقر ان التذكير اصل للتانيث وان التوحيد اصل للتثنية والجمع فلما خصوا الواحد المذكر المخاطب بفتح التاء ثم جردوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في ارايتك وارايتك يازينب والكاف وما زيد عليها في ارايتكما وارايتكم وارايتكن الزمو التاء الحركة الاصلية وذلك لما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنتين وللجماعة وكون المذكر اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به *

المسئلة السابعة

* واما قول الشاعر *

وبعد غد يالهف نفسي من غد * اذا راح اصحابي ولست براحم
فالعامل في الظرف المصدر الذي هو الالهف وان جعلت من زائدة على

ما كان يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الواجب وحمل عليه قوله تعالى
فكلوا مما امسكن عليكم * وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم * والتقد يرفي
هذا القول يالهف نفسي غدا فاذا قدرت هذا جعلت اذا بدلا من غدا فهذا
وجهان واضحان ولك وجه ثالث وهو ان تعمل في اذا معنى الكلام وذلك
ان قوله يالهف نفسي لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا
فالتقد يرأسف واتوجع وقت رواح اصحابي وتخلي عنهم *

المسئلة الثامنة *

قول ابي علي * اخطب ما يكون الا ميرقاثا * اخطب من باب افعل الذي
هو بعض ما يضاف اليه كقولك زيدا كرم الرجال * وجمارك افوه
الحمير والياقوت افضل الحجارة ولا تقول الياقوت افضل الزجاج لانه ليس
منه كما لا تقول احسن الرجال * واذ اثبت هذا فان ما التى اضيف اليها اخطب
مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض *
اي مدة دوام السموات فقوله اخطب ما يكون الا ميرقاثا * اخطب
اوقات كون الامير كما قدرت في الآية مدة دوام السموات او مدد دوام
السموات فقد صار اخطب باضافته الى الاوقات في التقدير وقتا مثلته
لك من كون افعل هذا بعضا لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت
توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم
فيه وقال الشاعر

لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى * ونمت وما ليل المطى بنا ثم
ومثله اضافة المكر الى الليل والنهار في قوله عز وجل بل مكر الليل والنهار *

وانما حسن اضافة المكر الى الليل والنهار لوقوعه فيها والتقدير ير بل مكرم
 في الليل والنهار واذا عرفت هذا فاطلب مبتدأ محذوف الخبر والحال
 التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب اوقات كون الامير اذا كان
 قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا والى الاوقات تقديرها وقد
 بينت لك ان اقل هذا بعض ما يضاف اليه وقد صار في هذه المسئلة وقتا
 وكونا فجاز لذلك الاخبار عنه بظرف الزمان الذي هو اواز الزمانية واذا
 كان قائما نصب على الحال فكان المقدرة في هذا النحوي التامة المكثفة بمرفوعها
 التي بمعنى حدث ووقع ووجد ولا يجوز ان تكون النافضة لان النافضة لا يازم
 منصوبها التنكير والمنصوب ههنا لا يكون الانكارة ثبتت بازوم التنكير له انه حال
 واذا ثبت انه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فعل موضعه مع مرفوعه
 جربا بضافة ظرف اليه عمل فيه اسم فاعل محذوف وتفسير هذا ان قائما
 حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جربا بضافة اذا
 اليها لان اذا واذا تازمهما الاضافة الى جملة توضح معنيهما كما توضح الصلة معنى
 الموصول ولذا لك بنيتا فاذا تضاف الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما
 يكون بالفعل واذا تضاف الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة
 ظرف اوقع خبرا عن المبتدأ الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل
 فيه اسم فاعل محذوف مرفوض اظهاره نحو قولك زيد خلفك والخروج
 يوم السبت فتأمل جملة الكلام في هذه المسئلة فقد ابرزت لك غامضها
 وكشفت لك مخبوءها واما قوله شربي السويق ملتبوتا فد اخل في هذا
 للشرح واقول ان شربي مضاف ومضاف اليه فشرب مصدرا ضيف

الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله وخبره على ماقررتة محمد وف سدت
الحال مسده فقولك ملتوا تاكلتوا في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف
المقدر في الاولى هو اذا او المقدر في هذه معمول على المعنى فان كان الاخبار
قبل الشرب اردت شربي السويق اذا كان ملتوا وان كان الشرب
سابقا للاخبار اردت شربي السويق اذا كان ملتوا والله سبحانه وتعالى التوفيق
وبلوغ الصدق والتحقيق *

قال ابو الفضل مؤيد بن موفى صاحبى في كتاب الحكم ابو الغي في شرح
الكلم النوايع رسالة الملا نكة * الفها ابو العلاء المعري على جواب مسائل
لصربية الفاهاليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطريق المشتمل على الفوائد
الانيقة مع صورتها المستغربة الرشيفة *

بسم الله الرحمن الرحيم *

ليس مولاي الشيخ ادا الله عزه باول رائد ظن في الارض العاربية فوجدها
من النبات قفراء * ولا آخر سائم ظن الخبر بالسحابة فكانت من قطر صفراء *
جاءتني منه فوايد كانها في الحسن نبات مخرمتمثلا بيت صفراء *

لعمري لقد نهبت من كان نائما * واسمعت من كانت له اذانان

ان الله يسمع من يشاء * وما انت بسمع من في القبور * اولئك ينادون من
مكان بعيد * وكنيت في عنفوان الشبيبة او ذننى من اهل العلم فسجنتني عنه
سواجن * غادرتنى مثل الكرة وهن المحاجن * فالان مشيت رويدا *
وتركت عمر المصارب وزيدا * وما اوثران يزاد في صحيفتى خطا في النحر *
فيخلد آمانا من المحو * واذا صدق فجر اللمة فلا عذر لصاحبها في الكذب * ومن

رسالة في بيان لفظ الملا نكة *

لمعذب العطش بالمعذب * وصدق الشعر في المفرق * يوجب صدق الانسان في
 الفرق * وكون الحالة بلاخرص * اجمل بها من النخرص * وقيام النادبة بالنادب *
 احسن بالرجل من القول الكاذب * وهو ادام الله الجمال به يلزمه البحث عن
 غوامض الاشياء لانه يتمد بسؤال رائع وغاد * وحاضر ير جو الفائدة وباد *
 فلاغروان كشف عن حقائق التصريف * واحتج للتكثير والتعريف * وتكلم عن
 همز وادغام * وازال الشبه عن صدور الطعام * فاما انافخلس البيت ان لم اكن
 الميت * فشبيه بالميت * لو اعرضت الاغربة عن النعيب * اعراضى من الادب
 والاديب * لاصبحت لائحس نعيبا * ولا يطبق هر مهار عيبا * ولما وافي
 شيخنا بوفلان تلك المسائل الفيتها في اللذة كانها الراح * يسفر من سمعها المراح
 وكانت الصهباء الجرجانية طرق بها عميد كفر * بعد ميل الجوزاء وسقوط
 الغفر * وكان على يعبها * جلب الينا الشمس واياها * فلما جليت الهدى * ذكرت
 ما قال الاسدي *

فقلت اصطبجها او اغبرى فاهدا * فما انا بعد الشيب وتيك والحر
 تحاللت عنها في السنين التي مضت * فكيف النصابي بعد ما كلال العمر
 ومارغبني في كوفي كبعض الكروان تكلم في خطب جرى * والظلم يسمع
 ويرى * فقال الاخفش او الفراء * اطرق كرا ان النعامة في القرى * وحق
 مثلي لايسأل فان سئل تعين عليه ان لا يصب فان اجاب ففرض صلى
 السامع ان لا يسمع منه فان خالف باستماعه ففريضة ان لا يكتب ما يقول
 فان كتبه فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشواء * وقد
 بلغت سن الاشياخ وما حازي زيدا نفع من هذا الهذيان والظن الى الآخرة

قريب افتراضي ادفع ملك الموت فاقول اصل ملك ملاك وانما اخذ من
الالوكة وهي الرسالة * ثم قلت * ويد لنا على ذلك قولهم في الجمع الملائكة
لان الجموع ترد الاشياء الى اصولها وانشد قول الشاعر *

فلست لانسى ولكن الملاك * تنزل من حول السماء بصوت

فيجبه ما سمع فينظر في ساعة لا اشتغاله بما قلت فاذا هم بالقبض قلت وزن
ملك على هذا مغل لان الميم زائدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب
من لك الى لك والقلب في الهمز وهمز العلة معروف عند اهل المقاييس
فاما جاذ وجذب ولقم الطريق ولقمه فهو عند اهل اللغة قلب والنحويون
لا يرونه مقلوبا بل يرون اللفظين كل واحد منهما اصلا في بابه فوزن الملائكة
على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن ما لككة يقال الكنى الى فلان قال الشاعر *

الكنى الى فومي السلام رسالة * باية ما كانوا ضعا فاولا عزلا
وقال الاعشى في الملائكة *

ابلع يزيد بن شيبان مالكة * انا بليت اما تنفك تا نكل
فكانهم فروا من المالككة من ابتداء هم ثم بحثوا بعد ها بالالف فقرأوا
ان نجي الف او لا تخف كما قرأ من شاي الى شاء ومن ناي الى ناء * قال
همر بن ابي ربيعة *

بان الحمول فاساوتك نقرة * ولقد ار النساء بالافلقان

* وانشد ابو عبيدة *

اقول وقد بانتم بهم غربة النوى * برى حميوا ولا تشط ديارك
فيقول الملك من ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الا باطل ان كان لك عمل صالح

فانت السعيدو الافخسا وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى اخبرك بوزن
عزرائيل واقيم الدليل على ان الهمة فيه زائدة فيقول الملك هيئات ليس الامر لي
اذ اجاء اجلهم لا بسنا خرون ساعة ولا يستقدمون امام راني ادارى منكرا ونكيرا
فاقول كيف جاء اسماء لك عرييين منصرفين واسماء الملا ثكة كلها من
الاجمية مثل اسرافيل وجبرئيل وميكائيل فيقولان هات حجتك وخل
الزخرف عنك فاقول متقربا اليهما كان ينبغي لكما ان تعرفاما وزن جبريل
وميكائيل على اختلاف اللغات اذ كانا اخويكما في عبادة الله عز وجل فلا يزيدهما
ذلك الا غيظا ولو علمت انها يرغبات في مثل هذه العلل لاعدت
لهم شيئا كثيرا من ذلك ولقلت ماتريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي
سألتهم عن دينه وحجته فابان واوضح فان قالوا موسى اعجمي الا انه يوافق
من العربية على وزن مفعول وفعل اما مفعول اذا كان من بنات الواو ومثل
اوسيت واوريت فانك تقول موسى ومورى وان كان من ذوات الهمز
فانك تخفف حتى تكون الواو خالصة من مفعول تقول آيت العشاء فهو
موتى وان خففت قلت موتى قال الخطيئة

وايت العشاء الى سهيل * او الشعرى فطال بي الاناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة
الواو الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير اعراب او غير ما يشاكل
الاعراب جاز ان تحول همزة كما قالوا اقيت ووقيت وحمام ورق وابق
وشحت واشحت * قال الهذلي

ابا معقل ان كنت اشحت حلة * ابا معقل فانظر لسهمك من ترمى

* وقال حميد بن ثور الهلالي *

وما هاج هذا الشوق الاحمامة * دعت ساق حرنوحة وترغا
من الارق حما الملاطين باكرت * عسيب اشيا مطلع الشمس اسما
* وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهورا *

احب الموقدين الى موسى * وحرزة اواضاء الى الوفود
وعلى مجاورة الضمة جاز الحمز في سوق جمع ساق في قرأة من قراء كذلك
ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فمين ضم السين ثم همزت الواو
ودخلها السكون بعد ان ذهب فيها حكم الحمز واذا قيل ان موسى فعلى
فان جعل ان اصله الحمز وافق فعلى من ماس بين القوم اذا افسد
بينهم * قال الافوه

اما ترى راسي اذرى به * ماس زمان ذي انكاس موفوس
ويجوز ان يكون فعلى من ماس يمس فقلبت الياء واو الاضمة كما قالوا
الكوسى من الكيس ولو بنوا الفعل من قولهم هذا اعيش من هذا واغبط
منه لقالوا العوشى والغوظى فاذا سمعت ذلك منها قلت لله دركالم اكن
احسب ان الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان
غشي علي من الحيفة ثم افقت وقد اشار الى بالارزبة * قلت تشبها
رحمكم الله كيف تصغر ان الارزبة وتجمعاها جمع تكسير فان قالوا ارزبة
وارازب بالشد يد قلت هذا وهم انما ينبغي ان يقال ارزبة وارازب
بالتخفيف فان قالوا كيف قالوا علاني نشدوا كما قال العربي +
وذى نجوات طامع الطرف جادبت * حوالى فلوى من علانيه مرى

* قلت ليس الياء كغيرها من الحروف فانها وان لحقها التشديد ففيها عنصر
من اللين فان قالوا ليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسبيويه
ان الياء اذا شددت ذهب منها اللين واجاز في القوا في ظبا مع ظي قلت
وقد زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يأت فيه نحو ما قال الا ان يكون نادرا
قليل فاذا عجزت ما قاله اظهر الى تهاونا بما يعلمه بنو آدم وقالوا لوجع
ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والازمنة ما بلغ علم واحد من
الملائكة يمدونه فيهم ليس بعالم فاسمع الله واميده واقول قد صارت لي بكما
وسيلة فوسعالي في الحديث ان شئت بالباء وان شئت بالالفاء فان احداها
تبدل من الاخرى كما قالوا مغاير ومغاير واثا في واذا في وفوم وثوم
وكيف تقرأ ان رحكما الله هذه الآية وثومها وعدسها * بالباء كما في مصحف
عبد الله بن مسعود ام بالفاء كما في قراءة الناس وما الذي تختاران في تفسير
القوم هو الحنطة كما قال ابو عبيد

قد كنت احسبني كاغنى واجد * قدم المدينة من زراعة قوم
ام الثوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفراء وجاء في الشعر الفصيح
* قال الفرزدق *

من كل اغبر كالراقد حجرة * ادا العشي عتيق التمر والقوم
فيقولان او احدهما انك لتهدم الحول وانما يوشع لك في ريمك عملك
فاقول لهما ما افصح كما قد كنت سمعت من الحياة الدنيا ان الرقيم القبري سمعت
قول الشاعر

اذا مت فاعتادي القبر فسلمي * هلى الرقيم اسقبت السحاب الغوايا

وكيف نبينان رحمك يا الله من الرِّيم مثل ابراهيم اتربان فيه رأي الخليل
وسيبويه فلا تبينان مثله من الاسماء العربية ام تذهبان الى ما قاله سعيد بن
مسعدة فميزان ان تبينا من العربي مثل الاعجمي فيقولان تر بالك ولمن
سميت اي علم في ولد آدم انهم القوم الجاهلون وهل اتردد الى مالك
خازن النار فاقول رحمك الله ما واجد الزبانية فان بني آدم فيه مختلفون
يقول بعضهم الزبانية لا واحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السواسية
اي القوم المسنونين في الشر * قال *

سواسية سود الوجوه كانوا * بطونهم من كثرة الزاد وطب
ومنه من يقول واحد الزبانية زبئية وقال آخرون واحد هم زبني اوزبني
فيبس لما سمع ويكفر فاقول يا مال رحمك الله ما ترى في نون غسلين
وما حقيقة هذا اللفظ هو مصدر كما قال بعض الناس ام واحدا جمع اعربت
نونه تشبيها بنون مسكين كما اثبتوا نون قلبن وسنين في الاضافة وكما
قال سحيم بن وثيل

وما ذا بدرى الشعراء مني * وقد جاوزت حدا را ربعين
فاعرب النون وهل النون في جهنم زائدة اما سيبويه فلم يذكر في الابنية
فمنعنا الا قليلا وجهنم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق لجاز ان يكون من
الجهامة في الوجه ومن قولهم تعجبت الامراذ اجعلنا النون زائدة واعتقدنا
زيادتها في هجف وانه مثل هجف وكلاهما صفة الظلم * قال الهذلي
كان ملائي على هجف * تفرمع العشبة للريال
* وقال حر قال العود *

يشبهها الراى المشبه بيضة * غدا فى النداء عنها الظليم المحجنف
وقال قوم ركية جهنم اذا كانت بعيدة القفر فان كانت جهنم عربية فيجوز ان
تكون من هذا وزعم قوم انه يقال اخرج جهنم اذا كان شد يد الحمرة ولا ينع
ان يكون اشتقاق جهنم منه * فاما سقر فان كان عرييا فهو مناسب لقولهم
سقرته اذا المت دماغه * قال ذو الرمة .

اذا دانت الشمس اتى سقراتها * بانان مر بوع الصريمة مقبل
والسين والصاد يتعاقبان فى الحرف اذا كان بعدهما قاف او خاء او غين او طاء
تقول سقب وصقب وسويق وصوبق وبسط وبسط وطلع الكيش وصلع
فيقول مالك ما اجهلك واقل تميزك ما جلست هنا للتصريف وانما جلست
لعقاب الكفرة والفاسطين وهل اقول للسائق والشهيد اللذين ذكرافى
كتاب الله عز وجل وجاءت كل نفس معها سائق وشهيد * يا صاح انظر انى
فيقولان تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان فاقول الم تعلمان ذلك جائز من
الكلام وفى الكتاب العزيز وقال قرينه هذا ما لذي قنب القيا فى جهنم كل
كفار عنيد * فوحد القرين وثنى فى الامر كما قال الشاعر

فان ترجرائى يا ابن عفان ان ترجر * وان تدبها فى احم عرضا ممنا
* وكما قال امرئ القيس *

خليلى مر ابي على ام جندب * لا قضى حاجات الفواد المذب
المترافى كلما جئت طارقا * وجدت لها طيبا وان لم تطيب
هكذا انشد الفراء وبعضهم يشد الم ترابى وانشد ايضا
فقلت لصاحبى لا تجلسا نا * بنزع اصوله واجتز شيا

فهذا كله يدل على ان الخروج من مخاطبة الواحد الى الاثنين او من مخاطبة
 الاثنين الى الواحد سائق عند القراء وهل اجبى في جماعة من جهابذة الادباء
 قصرت اعمالهم عن دخول الجنة ولحقهم عفو الله فزحزحوا عن النار
 فنقف على باب الجنة فنقول بارضوا لئاليك حاجة ويقول بعضنا يارضو
 فيضم الواو فيقول رضوان ماهذه الماطبة التي ما خاطبني بها قبلكم احد
 فنقول انا كنا في الدار الاولى نتكلم بكلام العرب وانهم يرخون الذي
 في آخره الف ونون فيحذفونها للرخيم وللعرب في ذلك لفتان يختلف
 حكمهما قال ابو زيد *

يا غنم ادر كنى فان ركنى * صلدت فاعيت ان تفيض بماثما
 فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة لتقصير الاعمال
 وادركنا عفو الله فنحنون من النار بقية ينال الدارين ونحن نسأل ان تكون
 واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستقنون عن مثلنا وانه قبيح بالعبد المؤمن ان
 ينال هذه النعم وهو اذا سجد لله لحن ولا يحسن بساكن الجنان ان يصيب
 من ثمارها في الخلود وهو لا يعرف حقائق تسميتها واهل في الفردوس قوما
 لا يدرون احرى الكثرى كلها الاصابة ام بعضها زوائد ولو قيل لهم ما وزن
 كثرى على مذهب اهل التصريف لم يعرفوا فاعلى وهذا بناء مستنكر لم يذكر
 سيبويه له نظير او اذا اصح قولهم للواحد كثرات فالف كثرى ليست للتانيث
 وزعم بعض اهل اللغة ان الكثرة تدخل الشئ بعضه في بعض فان صح هذا
 فانه اشتقاق الكثرى وما يحمل بالرجل من الصالحين ان يصيب من سفر رجل
 الجنة وهو لا يعلم كيف تصغيره وجمعه ولا يشعر ان يجوز ان يشتق منه

فعل ام لا والافعال لا تشق من الخماسية لانهم نقصوها عن مرتبة الاسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة مثل اسفر جل اسفر جل اسفر جالا وهذا السندس الذي يطأه المومنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلى ام فيعل والذي نعتد فيه ان النون زائدة وانه من السدوس وهو الطيلسان الاخضر * قال العبدى *

وذا وبتهاجين شبت حسبه * كان عليها سند ساو سدوسا
ولا يمتنع ان يكون سندس فعلا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكره وشجرة
طوبى كيف يستظل بها المتقون ويحتمونها الا بد وفيهم كثير لا يعرفون
امن ذوات الواوي ام من ذوات الياء والذي نذهب اليه اذا حملناها
على الاشتقاق انها من ذوات الياء لانا اذا بنينا فعلا ونحوه من ذوات الواو
قلبناها ياء فقلنا عيسدو قيل وهو من عاد يعود وقال بقول * فان قال
قائل فعلى قولهم طاب يطيب من ذوات الواو وجاء على مثال حسب يحسب
وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم تاه يتيه وهو من توهت قيل له * يمنع من
ذلك انهم يقولون طيب الرجل ولم يحك احد طوبته والمطيبون احياء
من قرش اختلفوا فغمسوا ايديهم في طيب فهذا يدل على ان الطيب من ذوات
الياء وكذلك قولهم هذا الطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون
اوبة وطوبه فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم
حيالك الله ويالك انه اتباع وان اصل يالك بواك اى بوالك منزلا يرزاه واما
قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه من غير
لفظ الطيب الا على رأى ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا من

ذوات اليا به قلبه الى الو او فيقول الطوب والنوش فان كان الطوب الاجر
اشتقاقه من الطيب فانما يريد به والله اعلم ان الموضع الذي بنى به طابت الإقامة
فيه ولعلنا لو سألنا من يرى طوبى في كل حين لم حذف منها الالف واللام
لم يحذف ذلك جوابا * وقد زعم سيبويه ان الفعلى التى تؤخذ من افعال
منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول هذا اصغر منك
فاذا رددته الى المؤنث فقلت هذه الصغرى او صغرى بناتك ويقبح عنده
ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولا لام * قال سحيم *

ذهبن بمساوي وغادرن مذهباً * من الصوغ في صغرى بنان شماليا
وقرأ بعض القراء وقولوا للناس حسنى * على فعلى بغير تنوين وكذا قرأ
في الكهف اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى * على فعلى بغير
تنوين * فذهب سديد بن مسعدة ان ذلك خطأ لا يجوز وهو رأي ابي اسحاق
الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل البصرة يجب ان تكون
بالالف واللام كما جاء في موضع وكذب بالحسنى * وكذلك البسرى والعسرى
لانها انثى فاعل منك * وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة عن الالف واللام
ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومناة الثالثة الاخرى *
وفيه لنريك من آياتنا الكبرى * قال عمر بن ابي ربيعة *

واخرى اتت من دون نعم ومثلها * نهى ذا النهى لا يرعوى او يفكر
فلا يمتنع ان تعدل حسنى عن الالف واللام كما عادت اخرى وافعل منك
اذا اخذت منه من بقي على ارادتها نكرة او عرف باللام ولا يجوز ان يجمع
بين من وبين حرف التعريف والذين يشر بون ماء الحيوان في التعميم المقيم

هل يعلمون ماهذه الواوالتى بعد الياء وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور العين خالدا مقلدا هل يدري ما معنى الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري من الخيرة والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد بهن نساء الامصار * وقال قوم الحور في العين ان تكون كلها سوداء وذلك لا يكون في الانس وانما يكون في الوحوش وقال آخرون الحور شدة سواد العين وشدة بياضها وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة * وهل يجوز ايها المتمتع بالحور العين ان يقال حبر كما يقال حور فانهم يشدون هذا البيت بالياء *

الى السلف الماضي واخروا قف * الى رب رب حبر حسان حادره
فاذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء قدح ذلك في قول من يقول انما قالوا الحبر اتباعا للعين كما قال الراجز *

هل تعرف الدار على ذي القور * قد درست غير رب ما دمكفور
مكتتب اللون مريح ممطور * ارما رعيننا سرور المسرور
* حوراء عيناء من العين الحور *

وكيف يستخير من فرشه من الاستبرق ان يمضي عليه ابدا بعدا بد وهو لا يدري كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه ابارق وفي تصغيره ابرق * وكان ابو اسحاق الزجاج يزعم انه في الاصل سمي بالفعل الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق او من البرق وهذه دعوى من ابني اسحاق وانما هو اسم اعجمي عرب * وهذا البقرى الذى

عليه الكاء المومنين الى اى شئ نسب فاننا كنا نقول في الدار الاولى ان العرب كانت تقول ان عبقر بلاد يسكنها الجن وانهم اذ ارأوا شيئا جديدا قالوا عبقرى اى كانه عمل الجن اذ كانت الانس لا تقدر على مثله ثم كثر ذلك حتى قالوا سيد عبقرى وظلم عبقرى قال ذو الرمة *

حتى كان حروف القف البسهاء * من وشى عبقر تحليل وتعييد
* وقال زهير *

فحيل عليها جبة عبقرية * جديرون يوما ان ينالوا ويشغلوا

وان كان اهل الجنة عارفين بهذه الاشياء قد اهتمهم الله العلم بما يحتاجون اليه فان يستغنى عن معرفته الولد ان المخلدون فان ذلك لم يقع اليهم وانا لنرضى بالقليل مما عندهم اجرا على تعليم الولد ان فتبسم اليهم رضوان ويقول ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكفون هم وازواجهم في ظلال على الارائك متكئون فانصرفوا رحمكم الله فقد اكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه واما كانت هذه الاشياء اباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل * فاذا راوا جددة في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسا لك ان تعرف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة باناواقفون على الباب نريد ان نخاطبه في امر فيقول رضوان من توثرون ان اعلم بمكانكم من اهل العلم الذين غفر لهم فيشترون طويلا ثم يقولون عرف بموقفنا هذا الخليل بن احمد الفرهودى فيرسل اليه رضوان بعض اصحابه فيقول على باب الجنة قوم قد اكثروا القول وانهم يريدون ان يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل فيقول انا الذى سألتكم عنه فماذا تريدون فيعرضون عليه مثل ما عرضوا

على رضوان فيقول الخليل ان الله جلت قدرته جعل من يسكن الجنة
 ممن يتكلم بكلام العرب ناطقا بافصح اللغات كما نطق بهما يعرب بن قحطان
 او معد بن عدنان لا يدرهم الزينغ ولا الزلل وانما افتقر الناس في الدار
 الفارسة الى علم اللغة والنحو لان العربية الاولى اصابتها التغيير فاما الآن فقد
 رفع عن اهل الجنة كل الخطاء والوهم فازهبوا راشدين ان شاء الله فيذهبون
 وهم مخفقون مما طلبوه * ثم اعود الى ما كنت متكلم فيه قبل ذكر الملائكة من
 اهدى البريرة الى نعمان وارق النطفة على الفرات وشرح القضية
 لامير المؤمنين فقد اساء فيما فعل ودلني كلامه على انه بحر يستجيش مني
 ثداء وجبل يستضيف الى صخور حصي * وغاضبة من الزيران تجتلب الى
 جمارها سقطا * وحسب نهامة ما فيها من السمرو سوال الشيخ مولاي
 كما قال الاول *

فهذي سهوف يا عدي بن مالك * كثير ولكن اين بالسيف ضارب
 لاهيتم الليلة للمطى * قضية ولا ابا حسن لها * وشكاه فاين الحارث بن كعدة
 * وخيل لو كان لها فوارس * والله المستعان على ما تصفون * والواجب ان اقول
 لنفسى وراك او سع لك فالصيف ضمنت اللبن ولا يكدر * الرائد اهله
 ولو كان معي ملا السقاء سلكت في الارض المقام سوف اذكر طر فاما انا
 عليه غريب في العامة من سب الى دب ترمون اني من اهل العلم وانامته
 خلوا الا ماشاء الله ومنزلتي الى الجهال ادني منها الى الرهط العلماء ولن اكون
 مثل الربداء ازعم في الابل اني طائر * وفي الطير اني بعير سائر * والتمويه
 خلق ذميم ولكني ضب لاجمل ولا اطيير * ولا ثمن في البيع خطير * اقتنع

بالحيلة والسحابة والعود من بني آدم في مساء وضحا * واذا خلوت في بيتي
 تعلت * وان فارقت ما وائي ضللت * ذكر ابن حبيب انه يقال في
 المثل احبر من ضب وذلك انه اذا فارق بيته فابعد لم يهتد ان يرجع
 اليه وقد علم الله بغالب قدرته اني لا اسبح بان اكون في الباطن استحق
 تشريفا وادعى في الظاهر ادبيا * ومثلي مثل البيعة الدائمة تجمع طوائف
 من المسيحية انها تبرى من الحمى او من كذا او انما هي صد رقائمة لا تفرق بين
 مطلس الهادم والمبيعة بيد الهاجري وسبان عندها صن الور وما يعتصر من
 كي الورد ولست بدعا من كذب عليه وادعى له ما ليس عنده وقد
 ناديت بتكذيب القالة نداء من خص وعم * واعترف بالجهالة عند من نقص
 وام * واعتذرت بالثقصير الى من هزل وجد وقد حرم على الكلام في هذه
 الاشياء لاني طلقها طلاقا بائنا لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدتها
 فوارك فقابلت فركها بالصلف والقبت المرامي الى النازع وخليت الخطب
 لرقة المنابر وكنت في عداد المهلة اجذا اذا زاولت الادب كاتني عار ينضم *
 واقطع الكفين ليختم * وينبغي له ادام الله تمكينه ان ذكرني عنده ذا كر
 ان يقول رهن دين * وسعد القين * انما ذلك اجهل من صعل الدو * خال نكلو
 ابو * ولو كنت في حسن العمر كما قيل لكنت قد انست ونسيت لان حد يثي
 لا يجهل في لزوم عطى الضيق * وانقطاعي عن المعاشرة ذهاب الشيق *
 ولو انني كما تظن افعلت كما اخترت وبرزت للاعين فما استترت وهوى روى
 البيت السائر لزهر

والستر دون الفاحشات ولا * يلقاك دون الخير من ستري

وانما ينال الرب من الاداب من يباشرها بنفسه وبفنى الزمن بدرسه
 ويسمعين الزهلقى * والشعاع المتالى * لا هو العاجز ولا هو المحاجز ولا خيامه
 فى الرجل مثلى ولا يرم اذا امسى بورم ومثله لا يسال مثلى للفائدة * بل
 للامتحان والخيرة فان نسكت جاز ان يسبق الى الظن الحسن لان السكوت
 ستر يسبل على الجهول وما احب ان يفترى على الظنون كما افترت الالسن
 فى ذكرها انى من اهل العلم واحلف ببررة الكذب لان ارم صابه * او
 مقرا اثر لى من ان الحكم فى هذه الصناعة كلمة وقد تكلفت الاجابه * فان
 اخطأت فنبت الخطاء ومعد نه * غاوت عرض لالا يحسنه * وان اصبحت فما
 احمد على الاصابة رب دواء ينفع وصفه * لمن ليس بناس * وكلمة حكم تسمع
 من حايى وسواس * تمت الرسالة بحمد الله وعونه * ولطفه وصونه *
 والحمد لله على افضاله وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وآله وصحبه اجمعين *
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 قال ابن الشجرى فى (اماليه) كتب الى رجل من امثال كبار العجم يسأل عن هذا
 البيت اصحح اعرابه ام فاسد وذكر انه لشاعر اصفهاني من اهل هذا
 العصر وهو هذا *

تذلل عصلا لا نباهن هينة * ضعافا ولا طرافهن نوابا
 رفع نباهن بلاو نصب هينة بأنه خبرها وانما فعل ذلك لينصب القافية لانه
 لما عمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل الاولى * ولحنه فى هذا
 نحوي من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال ان من شبهه لا يلبس
 من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة * فاجبت * عن هذا

بأنى وجدت قوماً من النحويين معتمدون على أن لا المشبهة بليس إنما ترفع
 التكرات خاصة كقولك لا رجل حاضر أو لم يجزوا لا الرجل حاضر كما
 يقال ليس الرجل حاضر أو علواً هذا بان لا ضعيفة في باب العمل لأنها إنما
 تعمل بحكم الشبهة لا بحكم الأصل في العمل والتكررة ضعيفة جداً فذلك
 لا يعمل العامل الضعيف إلا في التكرات كقولك عشرون رجلاً أو مثله
 فرسا أو زيد أحسنهم إداً فلما كانت لا تضعف العاملين والتكررة تضعف المعمولين
 خصوصاً الأضعف بالأضعف * وجاء في شعراي الطيب أحمد بن الحسين
 أعمال لا في المعرفة في قوله

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى * فلا الحمد مكسوبة ولا المال باقيا
 * ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي
 ولكنه قال بعد إيراد البيت قال شبه لا بليس فنصب بها الخبر * وأقول *
 أن مبي مرفوع لا منكر وأني الشعر القديم هو الاعرف إلا أن خبرها كانهم
 ألزموه الحذف وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة *

من صد عن إبراهيم * فأننا ابن قيس لا إبراهيم

أراد لا إبراهيم لي أو عندي وفي قول ربيعة بن العجاج

والله لولا أن تحش الطنجيني * الجحيم حين لا مستصرخ

أراد ولا مستصرخ لي * ومربي بيت للتأنيب الجعدي فيه مرفوع لا معرفة وهو
 وحلت سواد القلب لا أنا مبنغ * سواها ولا عن حبها متراخيا
 * وقبله *

دنت فعل ذي حب فلما تبعها * تولت وردت حاجتي في فواد يا

* وبعد *

وقد طال عهدي بالشباب وظله * ولا قيت ايا ما تشيب النواصيا
وانما ذكرت هذين البيتين مستدلا بهما على نصب القافية لئلا ينوهم متوهم
ان البيت فرد مصنوع لان اسكان التاء في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح
الوزن على ان يكون البيت من الخطويل الثالث مثل قوله

اقموا بنى النعمان عنا صدوركم * والا تقيموا صاغرين الروسا
واذا صح نصب قافية البيت فلا تخلوا الاولى ان تكون معملة او ملغاة
فان كانت معملة فبتع خبرها وكان حقه ان ينصب ولكنه اسكن الياء في
موضع النصب كما اسكنها الآخر في قوله * كفى بالناى من اساء كافي *
وكان حقه كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله وليا *
وكفى بالله نصير * ومثله في اسكان الياء في موضع النصب قول الفرزدق *
يقلب راسا لم يكن راس سيد * وعيناله حولاء ياد عيوبها

قال باد وكان حقه باد ياتباعا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيوبها مبتدأ
وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول بادية لا ترى انك لو قدمت
العيوب لم يصح ان يقول عيوبها باد كما لا يقول الرجال جالس واذا كان
كذلك فالنصب في قوله متراخيا بالعطف على مبتدع لانه منصوب الموضع
فكانه قال لانا مبتغها سواها ولا متراخيا عن حبيها فان جعلت الاولى ملغاة
كان قوله مبتدع مبتدأ وخبره اول زمك ان تعمل الثانية ويكون اسمها محذوفا
تقديره ولا انا عن حبيها متراخيا وحسن حذفه لتقدم ذكره * فان قيل *
فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف الذي

هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا * قيل *
لا يجوز ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام
الا ترى ان قولك زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا
ومحمد فيك راغبا لم يجز لانك لو اسقطت راحلا وراغبا فقلت زيد عنك
ومحمد فيك لم يكن كلاما مفيدا فاذن لا يصح الا ان ترفع راحلا وراغبا وتلقى
الجارين بهما * ووجدت بعد انقضاء هذه الامالي في كتاب عتيق يتضمن
المقارن من شعرا لجمعي * لانا باغيا سواها * فهذه الرواية تكفيك
تكلف الكلام على مبتغ * فاما قوله * تدلل عصلا فعني تدلل تعدا نيا با
عصلا والعصل شدة الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب اعصل والبي
جمع بنبة يريد اصول الانياب وقوله هينة مخفف هينة كقولهم في ميت
ميت وكما جاء في الحديث المؤمن هين لين والنوابي من قولهم نبال السيف
ينبوا اذا ضربت به فراجع اليك ولم يعمل في الضربة وقول روبة تحش
الطبخ يقال حششت النار احشها اذا اذ كبتها والطبخ واحد طابخ
كساجد وسجد وراكع وركع شبه ملائكة النار بالطباخين وقوله حين
لا مستصرخ اي حين لا احدهناك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقول
سعد بن مالك وضعت ارا هط ذكوار اهاط ابو علي في باب ما جاء بناء
جمعه على غير بناء وا حده كقولهم في جمع باطل ابا طيل وكانه
جمع ابطال او ابطيل وارا هط كانه جمع ارا هط قال وافعل لم تسعمل
عنده في هذا قوله عنده يعني سيويوه وقوله وافعل لم يسعمل عنده في
هذا يعني انه لم يثبت عنده انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون

المشرة على ارهط ولكنهم استعملوا الارهط في ارهط الذي هو اديم تلبسه
 الحائض يكون قدره ما بين السرة الى الركبة وغير سيبويه قد حكى في
 الرهط الذي هو العصابة انهم جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط
 كما جمعوا الكلب على الاكلب ثم جمعوا الاكلب على الاكالب ومما
 جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه احاديث واحاديث
 كأنه جمع احداث كاعتصار واعاصير ولا يجوز ان يكون احاديث جمع
 احداثه كاخلوطه واغاليط لانهم قد قالوا حديث النبي واحاديث النبي
 ولم يقولوا احداث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما جمعوه على غير قياس
 قولهم في الرمي وهي الشاة التي تحبس اللبن وقيل الحدبثة العهد بالولاد
 ربات مضموم الاول ومثله قولهم في جمع التوام وهو الذي يولد مع آخر توأم
 وفي جمع الظفر وهي الداية ظفوار وفي جمع الثني ثناء وهو ولد الشاة اذا
 دخل في السنة الثانية والبعير اذا اتى ثنيته وذلك اذا دخل في السنة
 السادسة وفي جمع الرخل رخال وهي الانثى من اولاد الضبان وفي جمع
 النفساء وهي المرأة التي وضعت نفاس وقيل ايضا نفاس بكسرا وله
 والنفاس ايضا بالكسر ولادها *

نقلت من خط بعض الفضلاء *

قال نقلت من خط العماري قال الشيخ ابو عمرو عثمان بن عيسى بن منصور
 ابن ميمون البلطي النحوي هذه القصيدة الحرباوية لانهم اتلون كالحرباء
 وحرف رويها يكون مضموم ما ثم يصير مفتوحا ثم مكسورا ثم ساكنا وانما
 عملتها كذا لك الامر بن * احدهما * اني اتى بما لم اسبق اليه والآخر كيتا ثم حدى

بها النحاة لاني اتيت فيها بمذهب من النحوي لم يقف عليها احد منهم ومضمونها
شكوى الزمان واهله وهذه اولها

(ص) اني امرأ لا يطيبني * الشادن الحسن القوام

(ش) يجوز في ميم القوام الرفع على انه فاعل الحسن والنصب على التشبيه
بالمفعول به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم
فيه حركة الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس
من الكامل واذا سكنت فالشعر من الضرب السابع منه

(ص) فارقت شرة عيشتي * اذ فارقتني والفرام

(ش) ارتفع الفرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على شرة
ولا تخفض عطفا على عيشتي

(ص) لا اسئلذ بقينة * تشذ ولدي ولا غلام

(ش) ارتفع غلام عطفا على المضمر في تشذ ووا انتصب عطفا على
موضع قينة فكانه قال لا اسئلذ بقينة وانخفض عطفا على لفظه

(ص) ذوالحزن ليس يسره * طيب الاغاني والمدام

(ش) ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع وانخفض عطفا
على الاغاني

(ص) امسى بدمع سافح * في الخد منسكب سجام

(ش) ارتفع سجام لانه خبر مبتدأ محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني
وانجر صفة لما قبله *

(ص) التي صروف الدهر مص ————— * طبر اما حدى كهام

(ش) يجوز رفع خبر ما على لغة بني تميم ونصبه على لغة الحجاز واما
الكسرفان بعض العرب يبنى كلما جاء على هذا الوزن على الكسري فيسونه
على شفار ونزال

(ص) لا اشتكى من الدواهي * اذ تحمل بي العظام

(ش) ارتفع العظام فاعل تحمل وانتصب حصة لمحن وانجر صفة للدواهي

(ص) مارستن وما رستني * في تصرفها الجسام

(ش) ارتفع الجسام بقوله مارستني وانتصب بدلامن هن في مارستن

وانجر بدلامن هافي تصرفها على حد قول الفرزدق

(ص) على حالة لوان في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

(ش) والقوا في مخفوضة وانخفض حاتم على البدل من الماء في جوده

(ص) وبلوت حد السيف في * عمل فاخلقني الحسام

(ش) ارتفع الحسام فاعل اخلقني وانتصب بدلامن حد وانجر

بدلامن السيف

(ص) ان كنت في ليل الخطوب * لرقب لينكشف الظلام

(ش) ارتفع الظلام لينكشف وانتصب بأرقب وانجر بدلامن ليل

(ص) واترك ملام الدهر منـ *ك فما حد يثك والملام

(ش) ارتفع الملام عطفا على حد يثك وانتصب بوامع وانجر

عطفا على الكاف في حد يثك

(ص) ارمى زما في ما رمى * للعرض حتى لا يرام

(ش) قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول

الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة الباء في يرام فيصير يرامى
من المراماة ويصير المعنى لا ازال ارمى الزمان حتى يترك مرماى

(ص) اني ارى العيش المحول * وصحبة الاشرار ذام

(ش) صحبة الاشرار مبتدأ وذام خبره ويجوز نصبها معا بارى

والذام الذم واذا زدت على ذام الباء صار بلفظ المحفوض وتضغه اليك

(ص) كم حاسدين معا ندين * عدوا علي وكم لثام

(ش) قد جاء بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور * قال الفرزدق

* كم عمة لك يا جرير وخالة * روي برفع عمة ونصبها وجرها

(ص) رب امرأ عاينته * لهجا بسبي مستهام

(ش) الا خفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع فيكون

رفع مستهام على الصفة لامرء على الموضع ونصبه بعائته وجره نعت

امرء على اللفظ *

(ص) بين العدو غدوت * مضطرا بصحبته اسام

(ش) اسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامى مبنى للمفعول

وبالكسر اى اسامى يقول اضطر في الزمان حتى افاخر من يفاخرنى *

(ص) لا غرو في تفضيله * هذا الزمان علا اللثام

(ش) ارفع اللثام على ان علا فعل ماض من العلوا وانتصب كذلك على ان فاعله

ضميرى جلا هو اللثام اى زاد عليهم في اللوم وانجر على ان على اسم بمعنى فوق

يجرها و بلفظ النجاة (١) ويسمونها حرا فاكقولهم زيد على الفرس وانما

التفدي يرفوق الفرس وانشد سيبويه

* فهي تنوش الحوض عو شامن علا *

(ص) مالى وللمحق الاشيم * المجاهل القدم العلام

(ش) تقدم ان النعت يتبع ويقطع الى الرفع والنصب

(ص) ان المموء عند فسد * م الناس يعلو والطعام

(ش) يجوز فى الطعام الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب عطفا على

اسم ان والجر عطفا على قدم

(ص) لا ترح خيرا من ضعيف * الود يخل بالسلام

(ش) الرفع على الحكاية اى بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر

اى بان يسلم السلام انشد الفارسي

تادوا بالرحيل غذا * وفى ثرحا لهم نفسى

وقال يجوز فى الرحيل الرفع والنصب والحذف ذكر ما بن جنى

فى (سر الصناعة)

(ص) وعليك بالصبرا الجميل * وما يلوز به الكرام

(ش) الرفع يلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر

(ص) لا يستفيق القلب من * كمد يلاقى او غرام

(ش) الرفع على الابتداء والخبر محذوف والنصب يلاقى والجر

عطفا على كمد

(ص) حتى متى شكوى اخى * البس الكتيب المستضام

(ش) شكوى مصدر مضاف الى فاعله او مفعوله فرفم المستضام اتباعا

لحل الفاعل ونصبه اتباعا لحل المفعول وجره على اللفظ

(ص) مامن جوى الاتضمنه * فؤادى اوسقام
(ش) الرفع اتباع الموضع جوى فان من زائدة والجر على لفظه والنصب
عطف على هاء تضمنه

(ص) هم ارى في بشه * ذل وملا فى لجام
(ش) ملا فى لجام مبتدا وخبر ونصب لجام بارى وكسره بتقدير لجامى
(ص) قدر على محتم * من فوق ياقى او امام
(ش) فوق وامام مبيان على الضم او منصوبان على الظرفية
او مجروران بن اعراب على انها انكرتان

(ص) ما قيل خلفك خل عنـه فيه ما تقع الملام
(ش) الرفع بنفع والنصب بخل والجر بدلا من هاء عنه
(ص) ما انت تضرب ذاك * الا حين تسمعه الكلام
(ش) الرفع بتضرو والنصب بدلا من هاء تسمعه والجر بدلا من ذاك
(ص) ما فى الورى من مكرم * لذوى العلوم ولا كرام
(ش) الرفع عطف على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا
(ص) ١١ عيش فيهم اذ بلو * تهم وقد جهلوا الا نام
(ش) الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم
والجر بدلا من هم في فيهم

(ص) فى غفلة ايقا ظهم * عن سودد بله النيام
(ش) عند قطرب ان بله بمعنى كيف يرتفع ما بعدها واصلها ان تكون
بمعنى دع فينصب ما بعدها ويجريها تشبيها بالمصدر وقد اجاز ابن جنى في قول

المتنبى * اقل فعلى بله اكثر مجده * رفع اكثر ونصبه وجره
(ص) لبس الحياة شهية * لى فى الشقاء ولا مرام
(ش) يرتفع مرام بلا معنى ليس والجر مذكوف على حد قوله * فاننا
ابن قيس لابرأح * وينصب عطف على شهية ويجر عطف على لى الى التوهم لانها
فى تقدير الباء على حد قوله

بدالى انى لست مدرك ماضى * ولا سابق شيئاً اذا كان جائئاً
(ص) فكرهت فى الدنيا البقاء * وقد تنكد والمقام
(ش) الرفع عطف على ضمير تنكد والنصب عطف على البقاء والجربوا والقسم
على ارادة مقام ابراهيم الخليل عليه الصلوة والسلام
(ص) انى وددت و قد سئمت العيش لو يدنو حمام
(ش) الرفع يدنو والنصب بوددت والكسر على تقدير حماني والله سبحانه اعلم *
* بسم الله الرحمن الرحيم * وبه نستعين وصلى الله عليه وسلم على سيدنا محمد
 وآله وصحبه اجمعين * وجدت بخط العلامة شمس الدين ابن الصائغ مانصه
 الكلام على قول الشاعر

هيات لاياتي الزمان بمثله • ان الزمان بمثله ليجيل

هيهات اسم للفعل بمعنى بعد على الصحيح فقد حكى عن ابن عصفور أنها تستعمل مقصد رابئزلة البعد فتعرب إذا ذلك لا يأتى الزمان بمثله فعل وفاعل ومتعلق وفاعل هيهات خطر لى انه ضمير يعود على مثله اى بعد مثل هذا الممدوح عنا لا يأتى الزمان بمثله والبعد لا يمنع تعلقه بالاعيان كما قال الشاعر *

فهيهات هيهات العقيق واهله * وهيهات خل بالعقيق نواصله

وتكون المسئلة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى
 هاؤم اقرا واكتابه * قبل لا بد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص
 على ذلك ابن هشام الحضراوى وابن عصفور في شرحهما على (الايضاح)
 وابوحيان في (الارتشاف) والابذي في اثناء كلام على (الجزولية) * والجواب
 عن قوله هاؤم اقرا واكتابه بان هذه ليست من باب الاعمال او انها منه
 وحرف العطف مقدر كما خرجت عليها آيات منها قوله تعالى ثلاثة رابعهم
 كلهم وخمسة سادسهم كلهم * وقوله تعالى ان الله بن عنده الاسلام * على قول
 ابي على في الحجة وقوله كيف اصبحت كيف امسيت واكت سمكنا قرا او انها
 جملة حالية في تقدم الخبر اى هاؤم قاريين على حد فليمدد حال منتظرة * وانه
 بدل اشتمال او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف في قوله تعالى النار
 ذات الوقود * وان الفعين قد ارتبط احدهما بالآخر من حيث كانا معا
 محكيين بالقول ذكره ابن عصفور في (شرح الايضاح) * قلت * لانسلم
 اشتراط الربط قال الامام محمد ابن ابي البركات محمد بن عمرو بن (شرح
 المفصل) مانصه ضابط هذا معنى باب الاعمال ان يجتمع اكثر من عامل من
 فعل او اسم يعمل عمل الفعل ويقع بعد ذلك كلمة يصح ان يعمل فيها كل واحد
 مما تقدم على انفراد سواء في ذلك ما يعمل بنفسه او بحرف جرو سواء
 المتعدى لواحد واثنين وثلاثة وسواء وجود حرف عطف وعدمه
 انت مثير في ايهاشئت * وقال الابذي في (شرح الجزولية) بعد كلام طويل
 على قوله * ولو ان ما سعى لاد في معيشة * البيت ودخول هذا البيت في باب
 الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثانى عليه لفساد المعنى وحقيقة الاعمال

ان يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول اكل واحد منها تعلق به من جهة
المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامشابهة لباب الاعمال في ان فصل
فيه بين العامل والمعمول بجملة * وقال بعضهم يمكن ان يجعله من باب الاعمال
وينصب قليلا بلم اطلب ولا يفسد المعنى وذلك على تقديم وانما لم اطلب معطوفا
على الجمل كلها لعل الجواب الذي هو كفاي ويكون التقدير * ولو ان ما سعى
لا دنى معيشة كفاي هو اي القليل من المال وانما لم اطلب القليل بل طلبت الكثير
* ورده بعضهم بان باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول
بحرف العطف او يكون معمولا له نحو جاء في زيد حتى يكون الفصل
كلافصل اذا العرب لا تقول اكرمت اهنت زيدا الا بالواو ونحوها وفي تقديره
لا يشرك الثاني الاول في شيء ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط
مختصا في تعاطف بين العاملين او عمل منها فقد يكون في عمل غيرهما فيها
كما قد مناعن ابي الحسن بن عصفور في توجيه الاعمال في هاوهم اقرأوا
كتابه واثوني افرغ * ان قلنا ان العامل شرط مقدرفيه اي ان تاتوني
افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة * فانه جواب سوال فقد ركانه قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا
يخرج هاوهم اقرأوا والبيت ايضا هيئات وهو انه سأل له كانه قيل * فان قيل *
لماذا بعد * قيل * لا ياتي الزمان بمثله او يقول الجملة الثانية مفسرة للاولى كانه قال
بعد مثله اي لا ياتي الزمان بمثله * فان قيل * فهيئات بمعنى بعد والبعد تفسير بعد اثنان
الزمان بمثله * قلت * البعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك
رجع بعيد * فان قيل * ذلك في لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيئات قال هيئات

هيهات لما توعدون * وقد نص ابن عصفور في قوله هيهات العقيق على انه من باب الاعمال ونقله عن ابي علي وغيره ونفي ان يكون من باب التاكيد فانظر الى تعلق الاول بالثاني * قال ابن عصفور في (شرح ابيات الايضاح) فاذا قلت انها اسم فعل فالاختيار في العقيق انه مرفوع بهيهات المتاخرة عند البصريين وعند الكوفيين بالمتقدمة وان تقول هذا من باب الاعمال وليس قولك قام قام زيد منه لان ذلك الثاني مؤكدا للاول ولا يمكن هنا التاكيد لان اسم الفعل اتى به بدل الفعل اختصارا بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكور والمؤنث فتكراره للتاكيد مناقض لما يريد به من الاختصار فان اكدت الجملة اسرها ساغ نحو نزال نزال وحمل الفارسي وغيره ذ البيت على الاعمال واعتقدوا الاضمار في غير العامل في الظاهر *

كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر *

تصنيف الامام العالم العلامة حجة الادب لسان العرب محمد
ابن عبد الرحمن الشهير بابن الصائغ الحنفي عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء المشتقة من الافعال وتشبه من الافعال الافعال غير المتصرفة وهي وفعل التعجب من باب واحد خبي ان حذاق النحويين قالوا ان الذي شذ من احد البابين شذ في الآخر * قال ابن عصفور لا يتعجب من فعل المفعول وشذ ما خوفه عندي وانشده فلهو اخوف عندي اذا اكلمه ولا من الاوان وشذ قوله فانت ايضهم سربال طباخ * ولقد كنت قد ما نظرت

كتاب الوضع الباهر في رفع افعال الظاهر *

هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد والوارد في احدهما وارد في الآخر بمسئلة فقهية وهي ان التمتع والقران كذلك من واد واحد والنص الوارد في التمتع وارد حكمه في القران ضمنته كتابا باسميته (باختراع الفهوم لاجتماع العلوم) اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة ان لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا ان اشبهت الفعل او اشبهت ما اشبه الفعل فالاول كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذه لو تشبه الفعل شبيه اسم الفاعل في جريانها مطلقا واعنى حالة تذكيرها و افرادها وفروعها وهو تفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل كقوله

لعمرك ما ادرى واني لا وجل * على اينا تعدو والمنية اول بل ان جرى افعل على المضارع فلم يجر بغير الفروع * فان قلت * ولم لم تكن افعل جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذا لا اعتبار بالاصالة والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على يضرب * قلت * علامة التانيث خارجة عن ذلك الا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن ذلك * ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزر بدليل استثنائه بخلاف الالف والذي يدفع هذا كله ان كلا منا في افعل من وهي لازمة الافراد والتذكير ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع في الحركات والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند اليه بل جرت مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزم الافراد

والتذكير اذا كانت مجردة من ال والاضافة لزومه لذلك وليس لزوم
افعل كذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلا لتهام على الجنس
كما ذكره موفق الدين بن يعيش في (شرح المفصل) وابن بابشاذ وقد اخذه
ابن السراج كذا في (الايضاح) وقد علل ذلك بمثال في (الايضاح) بانهم
لوجمعوا بينهما في علامة الفروع وبين ال فاذا البيت من ادخلوا الفروع
بمعنى مع ال الاضافة لان غير المجرد وبقية المشتقات كذلك ولا كما ذكره
بعض المتأخرين من انها مع كـ بعض الكلمة مع باقيها وبعض الكلمة لا تلحقه
العلامات لان اعرابها على حدتها يدفع ذلك واذا كان الجامد من الافعال
قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسماء فما يشبهه من الاسماء ينبغي ان
لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف عملت في
الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف ومديله لا في الظاهر ولا في
المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا نعمل واما قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته * فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اى يعلم
حيث لا جبر بالاضافة لان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب باعلم نصب
الظرف لان علمه غير مقيد وفي الآخر بحث وكذلك قوله * واضرب منا
بالسيوف القوانسا * نصبه يضرب مقدر او قيل باسقاط الخافض اى
اضرب للقوانس ورجع الاول بكثرة حذف الفعل دون الحرف ولا يقال
انها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه وهذه ليست
كذلك فكيف تدل لانه كقوله * كان جزائي بالعصا ان اجلدا * وزيدا
مررت به وبعض العرب لاجل الاشتقاق اعملها في الظاهر مطلقا حكاية

سيبويه في موضع ومنه في آخر وحكم عليه بالعلة والرداءة ورفع بها الظاهر كل
 العرب في مسألة الكحل استحسانا والقياس قد قد مناه ووجهه الا ان بعض
 المتأخرين اعترض عليه بان عدم لحاق العلامات بالفعل يقوي شبهه بالفعل
 من حيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فينبغي ان يعمل بطريق الاولى وهو
 مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد والرشيد سعيد مسبوق ايضا قال
 ابو علي فيما نقله التدمري عنه في مسألة زيد شرما يكون خير منك خير
 ما تكون وتوجيه قول المازني ان خير ما يكون نصب بخير منك وقد تقدم
 انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصف
 بالحرف تارة زيد اعلم منك * وجواب * ذلك اننا لانسلم ان ذلك لقوة شبهه
 بالفعل بل لضعفه حيث لم يجز مجراه في لحاق العلامات فلحاق العلامات
 مما يقوى شبه الفعل وقد ذكره جماعة من النحويين في عمله عمل اسم الفاعل
 عمل الفعل وان سلم ان ذلك يقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف
 غير متصرف شبه بالا سماء بدليل مسألة ان زيد النعم الرجل ومثله وان
 ليس للانسان الاماسي * فانها المنخفضة من الثقيلة بدليل وان سعيه الى غير
 هذا من المسائل وما حال ضعيف تعلق بضعيف * ووجه الشيخ ابو عمرو
 القياس بان اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت
 لشبهها بفعل وجد معناها وهو يفعل ويفعل وفعل وافعل لم يوجد فعل بمعناه اي
 يدل على الزيادة واعترض عليه اولابان الصفة دلالة على الثبوت ولا فعل الا
 وهو دال على الحدوث وفي افعال الضرائر ودالاتها على الحدوث او الثبوت
 بحث * واما امثله الغالبة فنائية عن فاعل او فعلا فعل او فعل او فعل

فعلها المجرد من اداة الكثرة فانه وان لم يوضع لها لايتافيهما وثانيا بان لا فعل
بمعناه وهو فعل التعجب ولو زاد قيد التصرف لخرج عن ان لقائل ان يقول
ليس افعال في التعجب موضوعا لك ومسئلة الكحل لقبت بذلك لان سببويه
مثلا بما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في غيره ولكثرة الامثلة في
مثال الكحل مالم يبسطه في غيره وبغير ذلك من الامثلة وبسط الكلام في
مثال الكحل مالم يبسطه في غيره * وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو
بإذا كان افعال شي * وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه
باعتبار غيره منفيا اي صفة شي * وهو في المعنى لمعاق به مفضل وهو الكحل
وقيل وهو لمسبب اي ليعمل سببا وقيل الافضل بالحقيقة العين هي سبب
للكحل في التفضيل ولهذا الزمت باعتبار وقوعه في الاول وهو ذلك الشي
الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف
والتفضيل انعكس لاجل النفي * والامام جمال الدين ابن مالك حيث قال
في (تسهيله) لا يرفع افعال التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول
هو هو مذكور او مقدر مفسر بعد نفي او شبهه بصاحب افعال والاعرف
مخرج للغة من يرفع بها الظاهر مطلقا كما سبق لكن كان ينبغي ان يزيد
او ضميرا منفصلا ليخرج مثل مررت برجل احسن منه انت الا قبل
مفضول المفضول ابد هو المجزور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقيده بانه هو
هو اي المجزور هو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعال له وهو الكحل اذ الضمير
يعود عليه ومثال كونه مذكورا المثال السابق وكونه مقدر او منه
ما ذكره سببويه من الحديث مامن ايام احب الى الله فيها الصوم من

عشر ذى الحجة * قيل وحذف اليها ايضا * قال الخفاف من قال احب
 حمله على لفظ الايام ومن رفع على موضعها والخبر محذوف اى
 في الوجود والمروى في الصحيح ما من ايام العمل الصالح فيهن احب
 الى الله العمل من هذه الايام العشر * ولا شاهد فيه اما تجوز به معاد خال
 من على المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد او على ذى
 المحل كما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما يحذفه مع من كقوله *
 ما ان رأيت كعبد الله من احد * اولى به الحمد في وجد واعدام
 ومنه بينا الكتاب المعز وان السعيم *

مررت على وادي السباع ولاارى * كواد السباع حين يظلم واديا
 اقل به ركب اتوه ثنية * واخوف الاما وفي الله ساريا
 قال الاعلم في كتابه تحصين عين الذهب) التقدير اقل به ركب اتوه منهم
 بوادى السباع فجري في الحذف مجرى الله اكبر يعنى على احد القولين
 وقد ره في (النكت) اقل به ركب اتوه ثنية منهم به على ان به يعود على وادى
 السباع لاعلى ما عادت عليه به في الاول وهو قريب من الاول * وقدره
 بد الدين ابن مالك لاارى واديا اقل به ركب ثنية كوادى السباع
 ولم يوف التقدير حقه لانه حذف المفضل عليه وهو منهم العائد على الركب وبقي
 المحل الآخر وهو كوادى السباع فانه اراد هو المذكور في البيت فيه ال وال
 من جملة الموصوف باسم التفضيل * وتلخيص البيت ولاارى كوادى السباع
 واديا اقل به الركب الا اتوه ثنية وهي المكث منهم بوادى السباع * وقال
 ابو جعفر ابن النحاس في (شرح ابيات سيبويه) تأيت بالمكان مثل تقعلت تمكثت

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) ويحتمل ان يكون اقل هنا فعلا ماضيا ويرفع
ركب على انه فاعل وتثية مفعول به والكل فى موضع الصفة لواديا واخوف
علي اى ولم ار اخوف * قال الخفاف وواديا مفعول ارى وكواد صفة
تقدمت فانتصب حالا ويجوز ان يكون كواد مفعول ارى وواديا تمييز
بمنزلة مارأيت كاليوم رجلا واخوف معطوف اى واخوف به منهم وبعد
ضمير اى يكون افعلا بعده ضمير مذكور وهو فى المثال فى عينه او مقد رنحو
ما حكاه ابو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم مارأيت قوما شبهه بعض ببعض
من قومك وقال رفعت البعض لان شبهه وليس لقوم به قال بعض شراح
(التسهيل) لقد بره مارأيت قوما بين فيهم شبهه بعض من شبهه بعض قومك
ببعض فجعل شبهه موضع ابين واستغنى به عن ذكر المضاف ثم كل الاختصار
بوضوح المعنى بالتقدم مارأيت قوما بين فيهم شبهه بعض ببعض فى قومك
ثم حذف الضمير الذى هو فيه العائد على شبهه وادخل من على شبهه فصار
التقدير من شبهه بعض قومك ببعض ثم حذف شبهه وبعض وادخلت من
على قومك وحذف متعلق شبهه وهو ببعض لحذف ما يتعلق به وهو شبهه
فبقى من قومك وهو على حذف اسمين وبعد نفي تقدم فى المثال وشبهه
يعنى به النهى والاستفهام وقد اعترض عليه بعدم السماع فى ذلك
وليس موضع قياس وجوابه انه قد استقران النهى والاستفهام للا تكرار
يجريان مجرى النفي فى اخوات كان الاربعة والاستثناء وتسوية مجيئ
الحال من التكررة فى الفصحى الى غير ذلك وصاحب افعلا هو رجل
فى المثال * وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين ابن مالك باشتراط كون

الفاعل اجنبيا فقال في (شرح الخلاصة) لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب
 اذ اولى نفيها وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين * وقد رأيت
 الامام جمال الدين ابن الخاجب اشترط السببية والامام جمال الدين ساكت
 عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفى السببي الذي اتصل بضمير
 الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا احسن منه ابوه فلا شك
 ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان مستغنى
 عنه بقوله كان مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفى السببي الذي
 للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد من ان يكون سببا بهذا المعنى
 وهذا الذي يحمل كلام الشيخ ابي عمر وعليه وان يكون اجنبيا بالمعنى
 الاول ليخرج ما رأيت رجلا احسن منه ابوه لكن قد قد منا ان هذا خارج من
 قيد آخر وبقي النظر فيما اذا قيل ما رأيت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون
 الضمير في منه يعود على كحله لفظا على حد عندى درهم ونصف خلافا لابن الصائغ
 شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره * وقول الشاعر *
 وكل اناس قارنوا قيد فخلهم * ونحن حملنا قيده فهو سارب

كحله منه في عين زيد هل هي داخله تحت الضابط ويرفع فيها افعل
 وعبارته ولذلك يظهر انها تدخل الا على رأى بدر الدين * فان قيل *
 الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط ان يكون سبب مفضل باعتبار الاول
 على نفسه وما اعهد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل بل المنفصول كحل
 عين المفاضل ولذا شرط الشيخ جمال الدين ابن مالك قبل مفضول
 هو هو * قلت * المسوغ يعود الضمير عليه تصيره كانه هو وهذا المعنى

لا بد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه فان الكحل المنفى فضله
 في عين رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي سوغ تعدى افعال
 الرفع للكحل هنا الى ضميره المجزور بمن في قولك منه ولا يجوز مرز يده
 قال الصفار في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسئلة وبقي فيها اشكال
 اثاره صاحبنا ابو الحسن بن عصفور وفقه الله تعالى وهو انهم قد منعوا
 مرز يد به والفضل عن هذا بانه عائد على الكحل لفظا لا معنى لان
 الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلا لمعنى آخر فهم من باب ارى كل قوم
 قار نواقيد فلهم * البيت قال وهذا حسن انتهى * وقد يقال ان ال
 في الكحل المذكور فيه للحقيقة فالذى يعود عليه الضمير مفسر من حيث
 اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك الماء شرب منه زيد وشرب منه
 عمرو فكلاهما يرجعان للماء وان كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر
 انتهى * ويمكن الانفصال عن اشكال ابن عصفور بان ذلك اغنفر في افعال
 لما كان بمعنى فعلين ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو زيد يوم الجمعة احسن
 منه يوم الخميس وبان احسن في المعنى انما هي لرجل لا للكحل على ما سبقت من كلام
 سيبويه وشرحه * واعلم ان قول ابن الحاجب منقيا لا يخالف قول ابن
 مالك بعد نفى او شبهه لان الواقع بعد شبه النفى منقيا وبقي النظر في شبهتين
 في وجه رفع افعال هنا الظاهر وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك
 امارفعها الظاهر هنا فذكره الجمهور تعليلين * احدهما * ان افعال هنا يعا قبه
 الفعل فاز اقامت الفعل مقامه افاد ما افاد افعال من التفضيل وقد كان الموجب
 لقصوره عن الاوصاف العاملة كهو لاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره قال

الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه صححان برفع الظاهر هنا كما صحح اعمال اسم
 الفاعل بمعنى المضى في صلة ال بمعنى من اجل ان كان القياس ان لا يعمل في الماضى
 وحين دخلته ال عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعليه مناقشة وهو ان ال يقتضى
 الوصل واصله ان يكون بالجملة وتشابه المعرفة وهى انما تدخل على المفرد
 فلذلك اختير وصلها بالوصف الذى له شبهان بالجملة والمفرد فهو بعدها له
 جاذب للفعلية اما في مسئلتنا فبعد تسليم ان الفعل يقع هنا ويؤدى معنى
 الوصف لاجازب له الا ان يقال الاصل في مكان المشتقات اذا ادى الفعل
 معناها وصح حلوله محلها ان يكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان
 الفعل اذا وقع هنا لم ينسا والتركيبان من حيث ان نفى الاحسنية تصدق
 بالمساواة وحاول بعض شراح (الحاجية) الانفصال عن ذلك فقال فاذا نفى
 ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكل في عين رجل على عين زيد وهذا
 انما يحصل ايضا بنفى ان يكون حسنه كحسنة وهذا فيما اراه مكابرة وحاول
 بعض اجناسه الانفصال بان ما رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في
 عين زيد محتمل لان يكون كل عين زيد اجسن ولان لا يكون بان يكونا
 متساويين وما رايت رجلا يحسن محتمل لان يكون في كل عين زيد احسن
 وازيد كما تقدم ولان لا يكون بان يكون انقض فقد تساوى المدلولان
 في الجملة وهو على ما فيه اقرب من الاول للقبول وقد يقال ان قولك ما رايت
 رجلا احسن في عينه الكل وان كان منصبا على نفى الزيادة في عين الرجل وهى
 تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد فالمراد في الاستعمال الاخير بوضع
 لك ذلك انك تقول ما رايت افضل من زيد بقصد اثبات الافضية له

* قال من يعلم من محقق التفسير في قوله من اظلم ممن منع مساجد الله * ومن اظلم ممن كذب * المعنى لا اجد اظلم من اولئك وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يذكر في موضعه وقولك ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه من عين زيد وان كان منصبا على نفى المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الامر بن حسب ما اخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابي هريرة عن النبي عليه الصلوة والسلام انه من قال حين يصبح وحين يمسي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت احد يوم القيامة بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه * ولو قيل ان او بمعنى الواو كان مكلفا وما سبق اولى فتأمل له لكن المراد في الاستعمال اثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه ويوضح ذلك البحث البياني في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى * ونظير ما ذكرناه هنا في التراكيب من قصرها في الاستعمال على احد ما يقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا نحو الدابة في الاجناس وان عمروا في البيت في الاعلام بالعلبة هذا شي يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يجمد * عن القواعد الجدلية * الثاني * من تعليل الجمهور لرفع افعل الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر ورفع اما على انه مبتدأ مخبر عنه بالكمل او خبره الكمل تقدم عليه لزم منه امر ممتنع وهو الفصل بين افعل ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول له عمل الفعل فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدأ او الخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع احدهما بالآخر والفصل بين المائد ومعموله بالاجنبي لا يجوز لانها كالكلمة الواحدة قبل ولان افعل مع من كالتضائفين ولا يفصل بينهما باجنبي

على قول الجمهور ولا ينبره الا لضرورة * وقد اعترض على هذا التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير ان يتقدم احسن ويناخر منه اما على تقدير ان يتقدم الكحل او يناخر منه بان يقال مارأيت رجلا الكحل احسن في عينه منه او مارأيت رجلا احسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المعذور . واجاب بدرالد بن بن مالك ووافقه الحدبى بان في تقديم الكحل تقدير غير الاثم لالضرورة اذا الامتناع من رفع الفعل ليس لعلة موجبة انما هو الامر استحسانى ولذلك اطرده عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه مراعيته اولى وهو تقديم ما هو اهم وايراده في الذكرا ثم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفي صفة رجل في المسئلة باحسن قال الاتري انك لو قلت مارأيت رجلا كان صدق الكلام موقوف على تخصيص رجل بامر يمكن انه لم يحصل لمن رأيت من الرجال لانه ما من راء الا وقد راى رجلا ما فلما كان الصدق موقوف على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب واقتصر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يزيد الفائدة وفي النفي يصون الكلام عن كونه كذباً فلا يقتضي ذلك جواز مثله في الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصارني له قد يقال ان فيه احسن وحده ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الفضل جزء الصفة واجاب عن تأخير الكحل عن منه بانه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر في ضميرين المسمى واحد وليس هو من افعال القلوب ويقال له انك قد اوجبت

على تقدير ان يرفع ان يكون الكحل مبتدأ وهو اذا خرم يضر عود الضمير
عليه ولم يقع نحو في داره زهد وهل ذلك الا مثل فاو جس في نفسه خيفة
موسى * في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكحل هو قياس قول
سيبويه في نحو من ابوك لانه اذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه وحينئذ
يتمتع لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وتصير مثل صاحبها في الدار وينبغي
ان يحمل قول الشيخ ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكحل انه يلزم منه عود
الضمير على غير مذكور على انه بناء على قاعدة سيبويه التي ذكرناها * فان قيل *
هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثالثة وهي ما رأيت كعين زيدا حسن فيها
الكحل فان الرفع لا يحصل به ذلك المحذور * قلت * هذه فرع الاولى فكما
لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور واقع في التقدير *
وقال الرشيد سبهد قد جوز وافى التقدير ما لا يجوز في غيره * قلت * وان كان
كذلك فجوابه فقها كانت طالق غدا ولا تخرجي الا ان اذن لك لكن الاصل
ان يكون المقدركا للفظ واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد كاف
في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن في اصل المسئلة اذا رفعت
الكحل باحسن لما يلزم من تعدى فعل الظاهر الى مضمرة وقد تقدم الكلام فيه
واعمل الصغار اخذ الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي
دخل عليه من هو كل آخر غير الذي رفع باحسن فكذا هنا على ان هذا
ايضا يتأتى فيما اقدم الكحل ولم يذكره وجنح الى امر طويل خطابي ولا يتكاف
له ان يقال عود الضمير على متأخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم يجز
ولا غيره من التكلفات * واعلم ان هذين التعليلين مفهومان من كلام

سيبويه رحمه الله واورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه وانفصل بان
سيبويه انما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكمل بترتيبها ومسئلة
مررت برجل خير منه ابوه ولم يقل ليس لجواز الرفع محمل آخر* وقد
صرح الصفا بجواز المسئلة بالرفع على تقدير تقديم الكمل لما ذكرناه
وعلى تقدير تأخير عنه مثل ان يكون معطوفا على من الناس مقدرا
بان يكون الكمل مبتدأ اما اذا كان خبرا فيمتنع تأخير الكمل لما ذكرناه ونظير
هذه المسئلة على هذا التعليل من الحمل على احسن القبيحين مسئلة ما قام الازيد
اصحابك واصلمها ما قام اصحابك الازيد اقدار الامر حين التقديم بين الرفع
الراجع والنصب المرجوح لما ان البدل لا يقدم ومسئلة مررت بزيد
ورجل آخر قائم انثروا مجيئ الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة
ومسئلة هذا مقبلارجل انثروا مجيئ الحال من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح
برفع اقبح منه ولعل هذا مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لولم يرفع الظاهر لكان
مرفوعا بالابتداء وهو منعذر لقصوره عن غيره اى لان الرفع بالابتداء
قاصر عن الرفع بالقاء عليه لاستتزام ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفع
افعل الظاهر فامرء اخف و لرفع افعل الظاهر في هذه المسئلة لتعليل آخر
مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه سراجوه هي ان افعل اذا كان لتفضيل
الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الاول في المعنى مع رفعها الظاهر
فيرفعه اذ الشك كما يرفع الضمير لانك انما تفضل بها المكان على غيره اذ لا تقدر
ان تفضل بها نفس الشيء على نفسه قال سيبويه ولكنك زعمت ان لكل
هنا عملا وهيئة يعنى عملا من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره فالمعنى

ماراً بت احداً عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد وهذا في التقدير
 كقوله ماراً بت احداً يحسن عينه بالكحل كعين زيد فهو كما رأيت احداً
 يحسن بالكحل يحسن زيد فهو كما رأيت احداً احسناً بالكحل كزيد
 ولا يتأتى ذلك في مررت برجل خير منك ابوه لان فيه افعال صفة
 للاب لان تفضيل الاب على احد ممكن لخاصة الصفة لما بعد * وذكر ابن فلاح
 في (الكافي) تعليلين آخرين * اولهما * انها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء
 على نفسه لان ذلك بالنسبة الى المعاني غالباً يجري مجرى الضمائر فرفقته
 كما يرفع الضمير * ثانيهما * انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه عمل في شيء واحد
 فهذه خمس تعاليل لم ارها مجمعة * النظر الثاني في وجه اشتراط تلك
 الشروط * اما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله شيء
 وفي عبارة (التسهيل) في قوله فصاحب افعال فعيل لئلا يتأتى التفضيل وهو
 دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد * واعتراض * بان ذلك
 يكفي فيه النفي فتقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد
 كما تقول ما قائم الزيد ان رفيع الوصف مكشفي به * واجيب * بان افعال
 لم بقوة اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصحيح
 ولو وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما السبب
 عند من اشترطه لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له ولا بد منه
 لانه الذي رفعته افعال واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين
 وهو المشار اليه بالاعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما طريقه ذلك
 والنفي لا مكان وقوع الفعل موقعه واغتننا له عنه كما قررناه في التعليل

بمعاينة الفعل وهو ينتظم بالشروط السابقة لك قد تقدم ان بدر الدين
ابن مالك اشترط الاجنبية في مرفوعها و تقدم الكلام معه والتوفيق بينه
وبين من اشترط السببية * فان قلت * فان قلت ما رأيت رجلا
احسن منه ابوه او رأيت رجلا احسن في عينه الكحل في عين زيد يصح
وقوع الفعل موقعه * فقد اجاب عنه بدر الدين * بان المعتبر في افعالهم
افعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذي بنى منه مفيدا
فأدته ولو قلت في الاول يحسن ابوه كحسنة لفات الدلالة على التفضيل
او بحسنة ابوه اى يفوته لكن قد جئت بغير الفعل الذي بنى منه احسن
وفات الدلالة على الغريزة الاستفادة من افعال ولا عينه الكحل كحسنة او يحسن
الكحل كحلا فأت الدلالة على المنفصل في الاول وعلى الغريزة في الثاني
انتهى وهذا تقدم ان مثله يقال في المثال المستجمع للشرائط وتقدم الجواب
عنه فليطابق بينهما وين هذا * واعلم ان رفع افعال الظاهر على ما هو المختار
مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الفعل من اول الفعل في جميع
استعمالها لم اجد من شفي الغليل في هذه المسئلة والذي ينبغي ان يقال ان هذا
ينبنى على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عماها هل هو كونها لم تشبه الفعل
كاسم الفاعل ولا الوصف المشبه للفعل وفي الصفة المشبهة في لحاق العلامات
وهو ظاهر عبارة سيبويه رحمه الله او كونها لم توجد فعل بمناها كما قاله الشيخ
ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغي اذا استعملت بالالف واللام ان يجوز
رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل ابوه لانها اثنتي وتجمع اذا ك
وكذا اذا اصلت لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه لانه يجوز تشبيهها

وجمعها حينئذ وان قلنا بالتالي فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط والله تعالى اعلم *
 بسم الله الرحمن الرحيم * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 * فائدة * قوله تعالى حور مقصورات في الخيام * قال الشيخ جلال الدين
 البلقيني في رسالة لوالده هذه الآية تقضي القاعدة وتكثر الفائدة لان حورا
 جمع حوراء وهو جمع عاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير
 على ما قالوه لان مقصورات معناه مجعولات في القصور فلو جاء على الافراد
 لكان حور مقصورات في الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسمعها راضية وكما
 قال وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة * واما قوله تعالى ان يبذلها ازواجا خيرا
 منكن مسلمات * فيتعين ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة
 ولا يجوز ان يكون بدلا لان البذل انما يجيء عند النعذر وقد نص النحاة على
 ان قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون * يجوز ان يكون الموصول تابعا وان
 يكون مقطوعا وعلى التبعية فهو نعم لا بدل الا اذا اعتذر كقوله تعالى ويل
 لكل همزة لمزة الذي جمع * لا امتناع وصف النكرة بالمعرفة ولا يجوز ان
 يكون نعمتا للصفة السابقة وهو افعال التفضيل في قوله خير امنكن لان نصوص
 النحاة على ان الصفة التي تنعت وينعت بها المشتقات في اسماء الفاعلين واسماء
 المفعولين معنى ذلك لان خير ليس من اسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع
 نعمتا ولا ينعت ولا يحسن ان يكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصص
 بالوصف لان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان
 يكون حالا من الضمير وامتناعه اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الضمير
 وهو المتبدل بهن والحال انما هو للمتبدلات فيبطل هذا * وقوله تعالى * فيهن

بيان قوله تعالى حور مقصورات في الخيام

خيرات حسان ان شئنا جعلناه من هذا والذي ا قوله ان الوصف بكليهما
وارد في القرآن والسنة فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلوة والسلام نساء
كاسيات عاريات حائلات ثميلات لان النساء والنسوان والنسوة جمع المرأة
من غير لفظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب
ولكن الاكثر الافراد والله تعالى يمتحنا واياكم مزيد الامداد *

✽ فكتب له والده رحمهما الله تعالى ✽

مانصه قد ذكر نافي الدرس يوم الخميس * حور مقصورات في الخيام * وذكرا
ايضا * فيهن خيرات حسان * وقلنا مقصورات لا ينعين ان يكون صفة بل يجوز
ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن
لسن بطوافات ويكون قوله تعالى في الخيام * نظير قولك زيد محبوب في المكان
الفلاني فالخبر هو قولك محبوب * واما قوله تعالى فيهن خيرات حسان فلا نه لما
قال فيهن قابله بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السورة
من اولها الى اخرها والذي قبله من غير فاصل قوله فاكهة ونخل ورومان فباي الاله
ربكم انكاذبان * واعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان * ولما ما في هل اناك
حديث الغاشية * فهو اما كالذي في سورة القيامة واما مسلمات ففي بدليته كلام
آخر ذكرناه وهو البديل المشتق وهو ضعيف ولكن يجوزنا ان يكون حالا
من الضمير المستكن في خير امنكن * واما حديث نساء كاسيات عاريات
فهذا جاء على احدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والذي كره الحكيم
زادنا الله واياكم من المتقين التوفيق والحكمة وافاض علينا جميعا النعمة
ودفع عنا النعمة آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

باب
من قوله تعالى ويستغفرون ذلك في النساء

✽ كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى والده شيخ الاسلام
سراج الدين رحمهما الله تعالى ✽
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساكم ✽ واذهب عنكم ماساكم ✽
يقول الفقير اصلح الله شأنه ✽ وازال عنه ما شأنه ✽ ان الزمخشري في الكشاف ✽
وقع عليه تعقب من فيض الالطاف ✽ في قوله تعالى ويستغفرون ذلك في النساء
قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليه في الكتاب في يتامى النساء ✽ وذلك انه قال
ما في محل الرفع اى يفتيكم الله والملو في الكتاب في يتامى النساء قوله تعالى وان خفتم
ان لا تقسطوا في اليتامى ✽ وهو مثل قواك اعجبنى وقد ذكرته ويجوز ان ما يتلى
عليكم مبتدأ وفي الكتاب خبره على انها جملة مترضة ويجوز ان يكون
مجرور اعلى القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب
ثم قال فان قلت ✽ هم تعاقى قوله في يتامى النساء ✽ قلت ✽ في الوجه الاول هو صلة
يتلى اى يتلى عليكم في يتاماهن ويجوز ان يكون في بيان النساء بدلا من فيهن فاما
في الوجهين الاخيرين فبدل لا غير انتهى كلامه ✽ واقول لا يصح على الوجه
الاول وهو ان يكون ما فاعلة البدلية من قوله فيهن والذي ذكره المعربون
في ذلك ومنهم العسكري انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح
بوجهين ✽ احدهما ✽ ان قوله فيهن ضمير عائد على النساء فهو مقصور في
الجواب لان الجواب عن حكم النساء كالجواب الله يفتيكم فيهن اى في النساء
واما قوله وما يتلى عليكم في الكتاب ففقه تصرع يتامى النساء فصار
التقدير قل الله يفتيكم في النساء ويقتيكم المثلو في الكتاب في يتامى النساء
فلا تصح البدلية حينئذ من فيهن لاستلزام ان يكون الجواب اخص من السوال

لان المسئول عنه حكم النساء ونحوه الجواب على نقد بديل قل الله يفتيكم
 في يتامى النساء وهذا وان كان مقصودا بالحكم الا ان الاول ايضا مقصود وي
 ان الله يفتي عباد في امر النساء عموما ويفتيكم المتلوفي الكتاب في يتامى النساء
 خصوصا والجواب لا يكون اخص من السؤال * والوجه الثاني * ان
 قوله فيهن متعلق بجملته قل الله يفتيكم وقوله في يتامى النساء متعلق بجملته
 يفتيكم المتلوف بناء على ان ما فاعله ولا يندل المتعلق بجملته من المتعلق بجملته
 اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا يستقيم البدلية لامن الكتاب ولا من
 فممن امامن فيهن فلما ند منه من استلزام ان يكون الجواب اخص من السؤال
 وامامن في الكتاب فان على هذا بين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم محفوظ
 في الكتاب لانه قال المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثل
 وانه في ام الكتاب له ينال على حكمه فلا يصح ان يبدل في يتامى النساء من قوله
 في الكتاب لان ذلك ذكر للتعظيم والمبدل منه في نية الطرح فيؤدي الى فوات
 الامر الذي سبق له والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه اقرر في الكتاب
 اللوح المحفوظ وكذلك على القسم لانه انما يقسم بالامر العام وهو ما يتلى في
 الكتاب على سبيل التعظيم واما الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النساء
 فلم يقسم به فلا يصح البدلية على هذين الوجهين بوجه واذا بطلت البدلية
 فلا يصح له حينئذ ان تكون اللمعة اعتراضية ولا قسمية الا اذا اعلق في يتامى
 النساء بقوله يتلى عليكم في الكتاب مع انها اعتراف بان مقتضى ما لم يسبق اليها احد
 * فالمسئول مامثل هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة ام لا والله يدوم
 انتفاع الناس بوجود من يزبل عنهم الباس *

﴿ فكذب اليه والده ﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات * اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد
السادات * من اهل الارض والسموات * وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه
واحبابه من سهل والطف وبسر اسعد الله صباحكم * وادام سعدكم ونجاحكم *
لقد ابدىتم افنانا وقلدتم امتنا * واقول في الجواب * والله الموفق للصواب *
ان قول الزمخشري والمتلوفي ان الكتاب معنى اليتامى يعنى قوله وان خفتم
ان لا تقسطوا في اليتامى الآية التي فيها ذكر اليتامى في الخوف ان لا يقسططن
وهي المذكور فيها فانكوا ما طاب لكم من النساء * فمجرد ان يكون في يتامى النساء
بدلا من فيهن فيصير التقدير والمتلوفي الكتاب في الآية التي فيها ذكر اليتامى
مما يتعلق بالنساء هو قوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء * واذا اختصرت
قلت التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلوفي الكتاب فيهن وذلك المتلو هو في
الآية التي فيها ذكر اليتامى كما نقول اذا سألنا سائل عن المحجور عليهم العالم
يفتيك فيهم والمقرر في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر الصبي
ما يتعلق بموم المحجور عليهم وبذلك يظهر ان الجواب ليس اخص من
السؤال بل هو مساو له واما التعلق فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم وقوله
في اليتامى يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله
يتلى على غير البدل وما ذكر تجوذه على الوجهين الاخيرين فالبدلية من
في الكتاب لم تعرض لها الزمخشري والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية
بما قررناه وهي متعينة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم
فيهن * تم الكلام * ثم اعترض بقوله والذي ينلى عليكم ثابت في الموضع المحفوظ

ثم عاد الى تمام الاول وقال في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن
في المذكور في قوله فانكثروا ما طاب لكم من النساء وذكر في يتامى
الاغلام بموضعه وعلى القسم فيصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم
بما يئلى عليكم في الكتاب ثم عاد الى تمام الاول بالبداية المذكورة وجوز
الزجاج ان يكون ما في محل خنض قال وهو بعيد جد الان الظاهر لا يعطف
على المضمرة وهذا الذي قدمته هو الذي ظهر لي بعد التأمل وهكذا يكون
الترسل والفقير يرغب الى الله في ان تكون خالفتي واكثر بذلك التوسل اللهم
اجب سؤالي واصلح حال خالفتي وحالي آمين والحمد لله رب العالمين وصلاته
وسلامه على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين وتابعيهم باحسان الى يوم الدين *

✽ الاستغناء بالفتح المبين في الاستثناء في ولا اكبر الا في كتاب مبين *

للشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله تعالى ✽

اما بعد حمد الله الذي جعل علماء الشريعة هم اهل العلم المبين و اقامهم لحفظ
الشرع المحمدي وفيهم الكتاب المبين * ومنحهم الثبات في الدين * فساوا
سيوفهم على الزنادقة المارقين * وجعلني على منطقهم من الفصاحة ما يظهر
لكنة منطق المتفاسفين * وحفظ عقولهم السليمة من ردي المعقول فاستقاموا
على الطريق المستبين * والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص بالشرع
العام المفضل على الخلق اجمعين * وعلى آل محمد واصحابه وازواجه وذريته
والتابعين * فانه لما حضر كتاب هذه الاوراق * التقدير الى غفر الخلاق * مجلس
مولانا المعز الاشرف محب العلم والعلماء * حبيب الاخيار والحلماء * السيفي
ملكتمر المارداني * بلغه الله في الدنيا والآخرة حسن الاماني * تقدير بعض من حضره

بيان الاستثناء في قوله تعالى ولا اكبر الا في كتاب مبين ✽

بما تنفصل به من الاحسان وعمره في حق محبه الفقير الى فقرو الله عمره * فلما وقع الكلام في المنعاه * قال بعض الحاضرين قولاً فسهه * ثم انشرا الكلام في الاستدلال * وظهر من المتصانين في الكلام كثير من الاختلال * ثم حصل بعد ذلك السكون وربك يعلم ما انكر صدورهم وما يعانون ثم قرأ قارى من القرآن العظيم آيات * يعلم السبل الى فهم العلماء الاثبات * منها وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين * ولم يكن في نزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما يقع في ذلك من اللفظ وذلك مظنة الغلط فقال بعضهم في الاستثناء اشكال * ولم يكمل فيه المقال * ولم يقتصر على السؤال * وكان كاتبه ضيق عليه في ذلك المجال * الى ان اراحته بالانتقال الى الجواب * فقلت والله الموفق للصواب *

الجواب عن ذلك * من اوجدها ربعة ومن تقيظ فقد قدر امره على المنازعه * بغير علم وازدعه * وهن انه يجوز ان يكون الابعنى الواو والاستثناء من محذوف او من في قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لاقامة الشر لا تنقطع فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك * وايضاح القول فيه والمسالك * فاقول * وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثناء من قوله وما يعزب ان يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا في كتاب مبين وهذا فاسد ولا يصح ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعت او فتحت لان الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لا متاع الصرف

في اصغر ولا اكبر للصفة والوزن وحينئذ فيشكل الاستثناء وهذا الاخير
لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام
لذهوله عن الثاني ونظام الكلام ان الاستثناء مما ذكر على ما تقرر
مذكور فيما لا يصح ولا هو مذكور فيما ذكر يستثنى منه الاول والاصل عدم
الحذف وبتقديره فها هو * وبلغني من بعض العلماء الاعلام ان بعض من حضر
المجلس له مدة يسأله عن هذا السؤال بعينه وتردد له في ذلك مرات
في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه
وظهور ما كانوا يكتبون والله يكتب ما يبيتون * ولما حصل الكلام في ذلك
فتح الله على الغور باجوبة اربعة فارادت ان اربها بان اخرج الاعن الاستثناء
الى العطف او اجملها على بابها والاستثناء من محذوف ملتزما العطف في
ولا اصغر من ذلك لا اكبر على اللفظ والمحل اولا التزم ذلك فيكون من ولا اصغر
من ذلك ولا اكبر بتقدير الابتداء رفعاً او نصباً ولا لني الجنس وآخر
ما ذكرت ان يكون الاستثناء منقطعاً فلما اخذت في الكلام على الاول وقعت
المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم انه لم يقل او لم يقل مثله في القرآن
العظيم وكل من الاعتقادين * غير صحيح * اما الاول * فقد صرح جمع من النحاة
بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى
* واما الثاني * فقد ذكره جمع من المفسرين والمربين في قول الله تعالى في سورة
هود الا ماشاء ربك وكان من جملة كلام بعض من حضر يفسد المعنى على
هذا التقدير لانه يكون التقدير ولا في كتاب مبين فقلت له في الجواب
الكلام في تقديره لا بالوا ولا بولا ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح

على تقد يرو لالان التقدير حينئذ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض وفي السماء وفي اصغر من ذلك وفي اكبر منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك وعلى تقدير الو او بصير التقدير و ذلك او هو في كتاب مبين وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر *

وكل اخ مفارقة اخوه * لعمر ايك الا الفرقدان

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الى ان ذلك لا يقال في القرآن وقال بعضهم الابعنى الواو ولا تعطف الجمل ولا يقدر في القرآن وهذا من العجب فقد حمل الاخفش على ذلك قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم * واستشهد على ذلك بقول الشاعر *

وارى له ادر اباعدوه * السيدان لم يدس لهارسم

الار ما داهما دارفعت * عند الرياح خوالدا

اي وارى له ادر ادر ارماداه وقال الفراء في قوله تعالى وحكي عنه ذلك مكى واستحسنه فقال قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين * حمل هذا اللفظ على ظاهره وجعل قوله الا في كتاب متصلا بما قبله اوجب ان اشياء تعزب عن الله وهي في كتاب مبين تعالى الله عن ذلك * ومثله في الانعام ولا رطب ولا يابس ولكن الا وما بعد ما منقطعة عما قبلها على اضمار بعد لا تقد يره وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة ولا اصغر من ذلك ولا اكبر تم الكلام

فلا شيء يعزب عنه لا اله الا هو ثم ابتداء فقال وهو في كتاب مبين والافى موضع الواو وهي مضمرة * قال * ابو محمد المكي عقب حكايته ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الابعنى الواو وكذلك قال مكي وكذلك قال قوم في قوله تعالى يحبون كباثر الاثم والقوا حش الا اللهم قال قوم في قوله تعالى يحبون كباثر الاثم والقوا حش الا اللهم ان معناه واللهم * قال مكي وكون الابعنى الواو بعيد شاذ ولو جعلت الابعنى لكن لكان اقرب واجود وكنه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن في التاويل والاستعمال من قول صاحب الكشف ان الابعنى الواو وكون الابعنى لكن مستعمل كثير وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل اولى والاضمار لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكره مكي * وقد علمت منه امور * احدها ان الجر جاني جوز ما جوزناه * الثاني * ان مكيا استحسنه اذ قال لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الابعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق لك في ذلك النقل عن الاخفش سعيد ابن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس البصريين ان الابعنى الواو ولد ذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفها فقال ولا الا خلا فاللاخفش والقراء * الثالث * ان قوما خرجوا عن ذلك الا اللهم وظهر لك بذلك لا يخاف كدعي المرسلون الامن ظلم عن بعض النحويين ان الابعنى الواو * واجاز القراء ان لا تكون بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من رؤوس فحاشا البصريين والقراء وهو من رؤوس نخاة الكوفة يقدر ان ذلك في كتاب الله تعالى بل

وفيه الحذف ايضا كذلك من حكي عنه الفراء وقد جوز ذلك في هذه الآية بعينها ابو علي الحسن بن يحيى الجرجاني * هذا الامر يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول اذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع انه لا محذور في اختياره في العقيدة وفي الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي ياباها الكرام البررة مشير الى هذا الحال بحمد الله معتقدي صحيح ولا انا عن مقال الحق زائع وهذه الآيات التي سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثناء فيها وانما الكلام على مانحن بصدد * ولنقدم الكلام الاستثناء من المذكور ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدّر فنقول كان سبق في الاجوبة التي ذكرناها ان يكون الاستثناء من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع على الابتداء او الفتح على ان لا نفى الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري فقال وما يعزب قرني بالضم والكسر وما يبعد وما يغيب ومنه الروض المازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع والنصب والوجه النصب على نفي الجنس والرفع على الابتداء ليكون كلاما يراسه وفي العطف على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحافى موضع الجر لا متنازع الصرّف اشكال لان قوتك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى ما قرره الزمخشري وكانه قصد بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي وان الرفع في ذلك للعطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال السخاوي شارح (الشاطبية) رحمه الله تعالى متكلما على قول الامام الشاطبي رحمه الله تعالى *

ويعزب كسر الضم مع سبأ ونبا * واصغر فارفعه واكبر فافصلا

عزب يعزب ويعزب اذا غاب وناى وهما الفتان، منه الارض العازبة والروض
العازب البعيد والوجه في رفع اصغرا لابتداء فهو كلام مستقل بنفسه والنصب
على نفى الجنس * وقال ابو علي في الرفع هو حمل على موضع الجار والمجرور في
من مثقال وهو رفع كافي كفى بالله * وقال في النصب انه معطوف على لفظا
مثقال او ذرة الا انه لا ينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع
فيصير التقدير على ذلك لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد انتهى
* وليس ما ذكره ابو علي بفاسد اذا جعلنا الاستثناء من محذوف او منقطعاً
كما هو الجوابان الباقيان وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك بالنصب ايضا
لنفى الجنس فلما كان العطف هو المقصود اتفقت السبعة هناك على الرفع عطفاً
على مثقال واختلفو في آية يونس نظراً الى اختلاف حالتي العطف وهذا
الحال ضعيف * وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بعكسه وجوابه ان
القرأة سنة متبعة فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود
المانع هنا مع الاتصال ان في آية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري يأتي ان شاء الله تعالى *
ولنعد الى الكلام على الجوابين الآخرين بنفعل ونقول على الانقطاع جرى جمع
من المعربين وجرم به العكبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر
بفتح الراء في موضع جر لذرّة او لمثقال على اللفظ ويقرء ان بالرفع حملاً
على موضع من مثقال الا في كتاب اى الاهو في كتاب والاستثناء منقطع
وقدمه صاحب (تبصرة الذكرة) فقال الا في كتاب مبين منقطع وقال على
الثاني جزم به الزمخشري وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة
بنفسها وجعل الاستثناء متصلاً وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفى الجنس ورفعها

على الابتداء فعلى هذا ينبغي ان يقف على في السماء والقول بان الاستثناء منقطع
هل يرد وهل وقع في القرآن العظيم ام لا وهي مسألة معروفة لان طول بذكرها
* واما الجواب الآخر وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره ولا شيء
الافى كتاب مبين ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شيء * وكل شيء احصيناه
كتابا * وانما لم اجعله مستثنى مما قبله رفعا وفتحلان الكلام على ان الرفع للعطف
على المحل والفتح للعطف على اللفظ فعد لنا عن الاستثناء من المذكور الى مقدر
مبتدأ دل عليه ما سبق ولا بدع في حذف ما قدر لدلالة الكلام عليه ويكون
من مجموع ذلك اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم وان كل شيء مكتوب في الكتاب
وقد يجمع بينهما في قوله تعالى قال علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي
ولا ينسى * وفي قوله تعالى وعنده مقادير الغيب * وهذه الواجهة الاربعة التي
فتح الله بها الاتوجد مجموعة في كتاب بل الاول منها قد علمت اصله ومن
قدره في هذه الآية والثاني قد علمت من قاله والثالث قد علمت من جزم به
واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب العرب وذكر صاحب (تبصرة
التذكرة) انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا بما قبل قوله وما يعزب ويكون
في الآية تقديم وتأخير لرتبها وما تكون في شان وما تلوامنه من قرآن
ولا تعملون من عمل الى في كتاب الا كنا عليكم شهودا ذقيضون فيه الى
ولا اكبر تلخيصه ما من شيء الا هو في اللوح المحفوظ ونحن نشاهد في كل آن ويجوز
الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى يبين ويذهب المعنى لم يبين شيء
عن الله تعالى بعد خلقه له الا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ تلخيصه كل
مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر * اما الوجه الاول * فليس هذا نظيرا مرر بهم

الا الفتى الا العلاء بل عند قصد التاكيد في نحو ذلك يجب العطف بالواو لا تقول
 قام القوم الا زيد الا جعفر اذا قصدت التاكيد الا بالعطف فتقول والاجعفر
 * فان قيل * انما يكون ذلك في الا التي للتاكيد وهنا قد لا يكون مقصودا
 فيكون كقول القائل ما قام الا زيد الا عمر * قلت * لا يصح لان المثال
 المستشهد به مفرغ ولا تفرغ فيما نحن فيه ولكن هو قريب من قولك ما قام
 القوم الا زيد الا عمر واغيران المستثنين د اخلان في القوم ولو تسكت
 عن احدهما لا تنتفي بخلاف ما نحن فيه وايضا فلانه يلزم مجازان * احدهما بالتقديم
 والساخرو الثاني تكرير * واما الوجه الثاني * فتفسير يعزب بيبين
 ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم قال الصغاني في (العياب) قال
 ابو سعيد الضرير يقال ليس لفلان امرأة تعزبه اي لذهب تزوجه بالنكاح مثل
 قولك تمرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال الصغاني والتركيب يدل على
 تباعد وتتح فتفسيره بالظهور بعهد ولئن سلناه فلاي شئ يجمع بين الظهور
 والذهاب وكأنه قصد بذلك ان علم الغيب مكتوم فما يظهر منه ويذهب
 الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام وقع في سورة سبأ لما وجه
 القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء اشارة الى قراءة شاذة بالفتح على نفي
 الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله بالرفع والنصب وهو كلام منقطع
 عما قبله * قال الزمخشري * فان قلت * هل يصح عطف المرفوع على مثقال
 ذرة كانه قبل لا يعزب عنه مثقال ذرة واصغر واكبر وزيادة للتاكيد النفي
 وعطف المنفوح على ذرة فانه فتح في موضع الجر لا متنازع الصرف كانه قبل
 لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر من ذلك ولا اكبر * قلت * يابى ذلك

حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه للغيب وجعلت الغيب اسما للخصيات
 قبل ان يكتب في اللوح المحفوظ لان اثباتها في اللوح نوع من البروز عن الحجاب
 على معنى انه لا ينفصل عن الغيب شي ولا تزول عنه الامسطورا في اللوح
 انتهى ويمكن ان يعنى مثله هنا على تقدير حذف مضاف ولقائل ان يقول
 ما المانع من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر مع العطف على
 اللفظ والمحل فان قبل المانع ما سبق قلنا فقد وقم النصريح بالعطف مع الاستثناء
 في قوله تعالى وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب
 ولا يابس الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ورطب ويا بس *
 قال الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة داخل في
 حكمها كانه قيل وما تسقط من شيء من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله
 الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها لان معنى الا يعلمها ومعنى
 الا في كتاب مبين واحد والكتاب المبين علم الله او اللوح ويقال مثله
 هنا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على مثقال او ذرة ودخل
 في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه الاشياء شيء وذلك
 مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين التاكيد لما فهم من اثبات
 العلم ما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين واحد والكتاب هو علم الله
 تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء الا يعلمها
 ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه وهذا وجه آخر في الآية الا ان فيه حذف
 المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور * نعم يتمشى ذلك على التقديم والتأخير وفيه
 ما تقدم وبه مع الوجهين اللذين قبله مع الاربعة التي ذكرتها في المجلس واوضحت

القول فيها هنا تكمل في الآية سبعة اوجه على انه قد قرئ شاذ اولاً حبة
ولارطب ولا يابس * برفعها قال الزمخشري وفيه وجهان ان يكون عطفاً على
محل من ورقة او رفعاً على لا رجل منهم ولا امرأة الا في الدار * ومما
وقع في الكلام من غيرى انه يجوز ان يكون الاستثناء في ذلك روعى
فيه ما راعى العربي بقوله *

فتى كملت خيرا ته غيرا نه * جواد فما يبق من المال باقيا
فانه ذهب الى معنى ليس فان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب الجود فما فيه
عيب فانه قال كملت خيرا ته لكن ينقصه جوده ونظيره في هذه الآية ان
كان يعزب عنه شئ فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب
لا يعزب فلا يعزب عنه شئ وهذا التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض
محال وليس في اللفظ ما يدل عليه بخلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى
تكثرير المجاز وايضا فلان الجود بوصفه لفظا ليس بنقص واما الذي في الكتاب
المبين فليس في اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر
ان الباري جل جلاله عالم بالكماليات والجزئيات على ان التقدير في البيت
انما هو على المنقطع وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة
بما يصح فلا حاجة الى تقديره بما لا يصح وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة
جعل الاستثناء متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل * الرفع على الاستيناف
والفتح على ان لا التي لتنفى الجنس او يكون من عطف المفردات ويفسر يعزب
يظهر او يكون من باب

(١)

او يجعل منقطعا كما تقدم ويليهما كون الالف عطف كما تقدم اول الاستيناف

بيان قوله تعالى فين قاصرات الطرف

من محذوف وقد وضع ان الذي تبادر الذهن اليه في المجلس ففح من الرب
الكريم فله الشكر على العطاء العميم والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين *

قال ابو محمد عبيد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن منصور بن
زياد الكاتب في اماليه *

حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي حدثنا محمد بن الجهم قال
جمع الفراء سنة ست وما تين وحببنا معه فلقيني خلاد بن عيسى المقرئ
فسألتني عن قوله تعالى فيهن قاصرات الطرف فقال لم جمع بعد قوله
فيهما عينان تجربان فاجبته بما املى الفراء علينا في كتابه ان فيهن للجنين
والجنتين لما قال ولمن خاف مقام ربه جننان قال ومن دونها جنتان فقال لي
خلاد اخطأت قد جمع قبل ذكره الجنتين فصرت الى الفراء فاخبرته بمسئلة
خلاد وبيحوا بي وبانكاره علي فردد الفراء في نفسه شيئا ثم قال لي ان العرب
توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى فان كان له اخوة * يريد فان كان له اخوان
وقال فقد صفت قلوبكم يعني فقد صفت قلوبكم كما انتهى *

وفي كتاب اب الالباب في المسئلة والجواب لابي الحسن ابن جني

من ايات المعاني *

* قول الشاعر *

انما زيدا الهنا سائرا * من مكان ضل فيه السائر

فهو يا تينا عشا في سمر * ماله في يده او عا مر

باي شئ نصب زيد او حقه الرفع وكيف يجتمع العشاء والسحر وكيف

شرح التبيين من ايات المعاني لابن جني

يلتئم ماله في يده او عامر وهذا العجز مبائن للصدر وهي مسألة عظمى * وان احاط الليب بها علما * والجواب * عن ذلك اما البيت الاول فقوله ان شرط ونفي فعل ماض من قولهم نفي بنى اى ارتفع قد راو زيدا مفعول به وسائر انصب على الحال وقوله ضل من الضلال وهو ضد الهدى والسائر فاعل وهو الذى نصب زيدا وتقديره ان نفي السائر زيدا المعنى انه ارتفع به وهداه اليه في حال كونه سائرا من مكان حار فيه وضل واما البيت الثاني فهو مستحيل ان اخذ على لفظه اذ العشاء والسحر وقتان مباينتان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه فهو مبتدأ ياتى فعل مضارع ناعشا حال من الضمير فى الايتان من نعشته انعشه اى رفعته ومنه قول الشاعر وهو ابو حبة النميرى

اذا ما نعشناه على الرحل ينثنى * مساليه عنه من وراء ومقدم
ومسالا عطفاه وقد نصبها على الظرف لانها فى معنى ناحيته الاتراه يقول
من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعا على الرحل لا يستمسك
فينثنى فى ناحيته من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المبانى وهو
كما يسأل عنه وقوله فى البيت المتقدم ماله منصوب بقوله ناعشا اى رافعا
ماله فى يده وصرف سحرا لانه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله واعاثر
عطف على المضمر فى ياتى وطول الكلام سد مسد التاكيد وتقريب معنى
هذين البيتين ان زيد اضل فى مومة فهذا البنا السائر فيها فهو ياتى ناعشا
اى رافعا مكنزا ماله هو او عامر والحمد لله انتهى *

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه
ابي بكر بن محمد بن عتبة اسئلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني
فكتب عليها *

اما الاسئلة فسبعة * الاول * زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد
امتنع فقوله تعالى فطفق مسما بالسوق * والاعناق هل هو مقبول ام لا * الثاني *
زعم الزمخشري ان قوله تعالى فلما راوه عارضا * منصوب على التمييز وتعقب
ابي حيان له من المصيب منها * وذكر اقربيا من ذلك في قوله تعالى فسواهن
سبع سموات * الثالث * اين المخصوص بالمدح فيما نشده الزمخشري
في سورة الصافات *

لعمري لئن انزفتموا وصحتموا * لبس الندامي كنتموا آل ابجر
ومنه قول عائشة كان لنا جيران من الانصار انعم الجيران كانوا * الرابع *
علام انتصب بصيرافي قوله فجعلناه سميما بصيرا * الخامس * من اي
الضمائر قول ابي الطيب *

هو الجد حتى تفضل النى اختها * وحتى يكون اليوم لليوم سيدا
وقول المعري * هو البحر حتى ما يل خيال * السادس * ما معنى من في حديث
الاخبركم بخيركم من شركم * وفي حديث ما بال الكلب الاسود من
الاحمر * وفي قول المعري *

وانيك واديتا من الشعر واحدا * فغير خفى ائله من ثامة
* السابع * ما عراب قوله فخرج بلال بوضوء فن ناخو نائل * وقول المعري
وهم الناس فالحياء بهم سو * ق فن غابن ومن مغبون

* واما الاجوبة *

فقال اللهم اللهم الصواب * اما السؤال الاول فالظاهر انه سقط شي وهو رد زعم ابن مالك لان هذه الآية ترد على ابن مالك * والجواب * ان الرد بذلك مقبول فان الاصل فطلق يمسح مسحاً خذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم ذكره الشيخ جمال الدين ابن مالك في (الكافية الشافية والافية) ورده عليه ابنه الشيخ بدر الدين في (شرح الافية) مما توقف عليه ان كلامه وقد قال الشيخ ابو حيان هنا في تفسيره طفق من افعال المقاربة للشروع في الفعل وحذف خبرها لالة المصدر عليه اى فطلق يمسح مسحاً انتهى * وقد اعرب الزمخشري قوله تعالى والمحصنات من النساء الاما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم * مصدراً مؤكداً فقال كتاب الله مصدر مؤكداً ي كتب الله ذلك عليكم كتاباً وقال الشيخ ابو حيان كتاب الله عليكم انتصب باضمار فعل وهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم * وكأنه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف والمجرور مستدلاً بهذه الآية اذ تقدير ذلك عنده عليكم كتاب الله اى الزموا كتاب الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرناه * واما السؤال الثانى * فقال الشيخ ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضاً على الحلال من المفعول * وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشئ المرئي الطالع عليهم الذى فسر قوله عارضاً * وقال الزمخشري فلما رآوه في الضمير وجهان احدهما ان رجع الى ما تعدوا ومن يكون مبهاماً قد وضع امره بقوله عارضاً ما تميزنا واما حالاً وهذا الوجه اعرب

وافصح انتهى * قال الشيخ ابو حيان وهذا الذي ذكرناه اعرب وافصح
ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذي يفسره ويوضحه التمييز
لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم وبئس على مذهب
البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو واما ان الحال بوضوح
المبهم ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمير الذي يفسره
ما بعده فلم يذكروا فيه مفعول رأى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر
المضمير ويوضحه انتهى * وكلام ابن عطية من وادى كلام الزمخشري فانه
قال والضمير في رأوه يحتمل ان يعود على العذاب ويحتمل ان يعود على الشيء
المرئي في الطالع عليهم وهو الذي فسره قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير
يفسره ما بعده كما قال الزمخشري لكن الزمخشري افصح بالا بهام والتمييز
والحال فلذلك خصه الشيخ رحمه الله بالاعتراض والذي قاله الشيخ هو
الجاري على القواعد المقررة في النحوة واما آية البقرة فقال الشيخ
ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات
يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهوما ان هذا الضمير يعود على
ما بعده وهو مفسر به فهو عائد على غير متقدم الذكرو هذا الذي يفسره
ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن والقصة وشرطها عند البصريين
ان يصرح بجزئيته او منه ما يفسر بمفرد اي غير جملة وهو الضمير المرفوع
بنعم وبئس وما جرى مجراها والضمير المجزوء وربب والضمير المرفوع باول
المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول خبره مفسر له والضمير الذي
ابدل منه مفسرة وفي اثبات هذا القسم الاخير خلاف وذلك نحو ضربتهم

قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه الضمائر التي
سردناها الا ان نحيل فيه ان يكون سبع سموات بدلا منه ومفسراله وهو
الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بر بهر جلاوانه ضمير مبهم ليس عائدا
على شيء قبله لكن هذا يضعف بكون هذا التقدير بجعله غير مرتبط
بما قبله ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن انه تعالى استوى الى السماء
وانه سوي سبع سموات عقب استوائه الى السماء فيكون قد اخبر باخبارين
* احدهما استواءه الى السماء * والاخره تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان
الذي استوى اليه هو بعينه المسوي سبع سموات * وقد اعراب بعضهم سبع
سموات بدلا من الضمير على ان الضمير عائدا على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو
اخوك مررت به زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده
لاجل عدم الارتباط واجازته على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم
قال بعد سياق اعراب تختص في نصب سبع سموات اوجه * البدل باعتبارين
يعنى باعتبار ما قبله وما بعده والمفعول به ومفعول ثان وحال قال والمختار البدل
باعتبار عود الضمير على ما قبله والحال ويتوجه البدل لعدم الاشتقاق انتهى
والتعقيب المذكور في سورة البقرة نظير التعقيب المذكور في سورة الاحقاف
وكلام الشيخ رحمه الله في ذلك هو الجارى على القواعد كما تقدم * وقد تعقب
القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله والضمير في فسواهن
ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس بقياس وانما حمل الضمير في ر بهر جلا
على انه مبهم لان رب لا تدخل الاعلى النكرات وهذا لا يوجد في فسواهن
* واما السؤال الثالث * فقد اشار الى ذلك ابن مالك في (التسهيل) في

الابد ايل ولهما من التقديم والناخير ما لهما مجرد بين واثانيهما من الاقسام
 والاحوال ما لخير كان انتهى * وقد جاء في خبر كان وكان الله سميها
 بصيرا وكان الله عليا حكيمًا فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول
 المفعول الثاني والثاني صفة كافي قوله تعالى فجعلناه هباء منثورا ويجوز ان
 يجملاني معنى واحد على معنى يميز بين الاشياء اذ لا يحصل التمييز بين الاشياء
 غالبًا الا بالسمع والبصر فيصير مثل قولنا الرمان حلوا حامض بمعنى
 من فاذا جاء مثل جعل الله الرمان حلوا حامضًا كان حكمه كذلك * واما
 السؤال الخامس * فبوابه انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه الضمير يجوز ان
 يقال هو من القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب
 السؤال الثاني وهو الضمير المجهول خبره مفسر له وقد ذكر ابن مالك
 ذلك في (النسب) فقال ويتقدم ايضا غير منوى الناخير ان جرب رب او رفع
 بنعم او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان
 المسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين * قال الشيخ
 ابو حيان ومثال جملة خبر اقول له تعالى ان هي الاحياء اتنا لذيها * قال الزمخشري
 هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الاحياء اتنا لذيها
 ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها او بينها اتنا ومنه هي النفس تعمل
 ما حلت وهي الرب تقول ما شاءت * قال المصنف في الشرح وقد حكى
 كلام الزمخشري وهذا من جيد كلامه وفي نظيره هي النفس وهي الرب
 ضعف لا يمكن جعل الرب والنفس بدلين وتعمل وتقول خبرين انتهى
 كلامه * قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير الذي يفسره ما بعده

ولا ينوي بالضمير التأخير ان يكون يفسره الخبر وانما هذا يفسره سياق الكلام * واما ما ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هوجياتنا الدنياء الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسر الخبر والخبر مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضمير نائدا على الخبر بقيد اضافته وقيد صفته واذا كان كذلك صار تغدير الكلام ماحياتنا الدنيا الاحياء نائدا ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلطنا العالم الاغلاطنا العالم لانه يؤدي الى انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا رب الدار مالكمها وسيد الجارية مالكمها وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب اليه المصنف لانه نال وضع هي موضع الحياة ولم يقل موضع حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها وبينها يعني ان سياق هذا الكلام على ان الضمير هو الحياة انتهى * وتلخص منه انه ارتضى كلام الزمخشري ولم يرتض تغدير ابن مالك وقال عليه قد ذكرته في تفسير سورة البقرة على سبيل الجزم به بعبارة ابن مالك حيث قلت والضمير المبعول خبره مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تغدير قول المغنبي هو الجدالى آخره معناه الجدالى الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعري هو الهجر معناه الهجر انى الكامل الهجر بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال فتى الم خيال لم يكمل الهجر فهذا ما ظهر لي وفوق كل ذي علم عليم * واما السؤال السادس * فالحديث اللفظ الاول (١) واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوى عن ابي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام احدكم يصلى فانه يسترد اذا كان بين يديه مثل آخره الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة

والكلب الاسود قلت يا اباذر ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر من
 الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ككاساً لني
 فقال الكلب الاسود شيطان * رواء مسلم وهي في المثال الاول للفصل * قال ابن
 هشام في (المغني) في انساب من اثنا عشر الف فصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين
 نحو والله يعلم المفسد من المصلح * حتى يميز الحبيث من الطيب * قاله ابن مالك
 وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ما زوميز بمعنى فصل والمعلم صفة
 ترجب التميز والظاهر ان من في الآيتين لا بداء او بمعنى عن * وقد
 اقر الشيخ ابو حبان في (شرح التسهيل) ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف
 في الشرح و اردت بذلك الفصل الى دخولها على ثاني المتضادين نحو
 والله يعلم المفسد من المصلح * وحتى يميز الحبيث من الطيب * ومنه قول الشاعر *
 فان الهوى دواء * لذي الجهل من جهله

انتهى * قال * الشيخ * ومنه لا يعرف فتبلا من قتيرو ليس من شرطه الدخول
 على المتضادين بل تدخل على المتباينين بقول لا يعرف زبدا من عمرو
 انتهى كلام الشيخ في (شرح التسهيل) وعلى هذا فيكون في قول عبد الله بن
 الصامت للفصل ايضا ما بال الكلب الاسود منفردا من الكلب الاحمر من
 الكلب الاصفر ويحتمل ان يكون بمعنى عزو ذلك الي في بيت الممرى في
 قوله * فتغير خفي اثة من ثامة * واما السؤال السابع * في اعراب قول ابي جحيفة
 في ناضح و نائل فقد سألتني عنه من مدة بعض المغاربة يقال له العفيص المقيم
 عندنا بالقاهرة وقد توجه الان للمغرب وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل
 على تقدير فائقه و اقسامه من ناضح و نائل لان في رواية فرائد الناس

يتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئاً مسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه والانتظان في (مسلم) في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ذلك كقول الشاعر *

قوم اذا سمعوا الصرخ رآيتهم * من بين ملجم مبره او سافح
قال النخاعي يدوسافع لان البدل التفصيل لا يعطف الاباء او اتعبر والله سبحانه
وتعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله تعالى على سيدنا محمد
وأله وصحبه وسلم *

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكاشاني ما نصه *
الى كعبة الاداب ناتي الرسائل * ومن علمه الوافي تحل المسائل
امام حوى علما وفخرا وسودا * فاصح مقصود او كل وسائل
فكتب سر المالك نال عصره * بمذهب نعمان وما ثم ما نال
فان اشكت يوم ما مور فلذبه * فمن علمه التهذيب والفضل شامل
نهاية كل الناس عند اجتماعهم * بجضرته الا صفا ما هو نال
فيبدي سوا لا ثم يذكر حله * الا كما عجبوا هذا عجيب وسائل
هو البدر ان لا فيته بمحاسن * هو لا يث في كروفر يعامل
ما قول امام اهل الادب * وملك زمام المادى الرتب وخليفة النعمان في
هذا العصر * ومن بانلامه واقدامه يحصل الفتح والنصر * في بيتين
ونعلا في تمام مدح بها المعصم الامام * لما صلب بهض الخوارج الهائجين عن
الشرائع والمناجح * وهما *

ولقد شفيب النفس من برحائها * ان صار بابك جارا ما زيار

مورال البلقيني من البدر الكاشاني عن بيتين لا تمام

ثانيه من كبد السماء ولم يكن * كاشين ثانيا ذهما في النار
قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين
وثالث ثلاثة ورابع اربعة ولا يقال اثنان ولا ثلاثة ثالث ولا اربعة رابع
ولما وقف للملوك على هذا التعليل استبعد وقوع مثله من ابي تمام * وخاض
فكره في الجواب وعام * وخطر للملوك ان المراد غير ما فهم الصفدي * وقصد
عرض ذلك على من علمه فكتب وبكلامه نتدى * وهو ان في الكلام
تقدما و تأخيرا * وتعليلا للتركيب وتخييرا * وهو ان التقدير ولم يكن كاشين
اذ هما في النار ثانيا * وبذلك يدفع عن كلامه الغلط ويصان * والمراد انه لم يكن
كذلك القضية قضية اخرى * وكلام ابي تمام بهذا المعنى اخرى * وحصل بهذا
القلب مراعاة للنافية ولا تسكن النفوس لهذا الجواب الا بطيكم الذي
منه الشفاء والناجية * ولم يرجع ابو تمام على مراعاة الآية * حتى نسب كلامه
الى الغلط الواضح لا ولي البداية * وايضا حده انه لم يوجد كمال اثنين اذ هما في
النار حال ثاني * والمسئول ايضاح ما في هذا التعليل والتصويب من المعاني *
ادام الله لكم المال * وواجزله عليكم الفضل المتوالي *

✽ فكتب اليه البدر السكستاني مبيها مانعه ✽

اتى ابيات تموج بلاغة * وفيها على بحر المعلوم دلائل
ونظما صدر الزمان وعينه * حلال المعاني والمالي جلائل
هو الخبر نجل الخبر حار وجيزه * بسيط المعاني للفضائل شامل
ادعنا قلام الفصاحة لتجلى * مسائل فيها من فنون مسائل
ومالك فقه الشافعي باسره * اصولا فروعا واحدا لا يشاكل

ونادى له في كل ناد خصاله * الا في سبيل المجد ما انا فاضل
 له المقول الواضح في كل مشكل * وفتحاح نفس يوم ثاقى تبادل
 اتاني ما تحف به ملك البلاغة وما لك المعاني فاطر بنى بتسبيح وحده واغناني
 عن المتائب والمتاني * واو في الله كاسه * وطيب الفاه * اما الصفدى المنط
 فغالط في واضح * واعتراضه ناضح * وقد صغر انص ذهنه عند الكلام * في حل
 تركيب استاذ الادباء ابي تمام * حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كنان اثنين
 والفرق ظاهر عند سمع شار عن الآفة * ان الاول تركيب جملة والثاني تركيب
 اضافية * وظهر بالدون جعلها كالنصب والدون نزال هذا الوهم اللغظي العارى من
 المعنى * مجرّد المبنى والمبنى * والذي يقضى منه بالعجب * ان الخطى في الظاهر كيف
 يعدم من محقق الادب * واما محل بناء وبيان معناه فالظاهر من المقعود * يقول
 السبد وهو محمود * ان ثانيه خبر ثان لصار ولكن جمل من قبيل اعط القوس
 بارتياني ترك النصب اذ هو خبر لابتداء محذوف ولم يكن بمعنى لم يصير لقربه سباق
 ان صار وثان اسمه وتوحيه عوض عن الضمير المضاف اليه وكاثنين خبره
 وفيه مضاف محذوف والمآل ولم يصير ثانيه كثناني اثنين اذ هما في الغار لانها
 تجاوزا في العلولا في الغور والنرض ان نصب مصلو به بالار تفاع لكن في
 النصب وهو من التكم الملبح *

بحر ومن القوائد عن الشيخ بدر الدين بن ميلان نقلت من خط الشيخ كمال الدين
 الشمشي والد شمسنا *

سئل الشيخ بدر الدين ابن العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى
 عن قوله تعالى واولم الله فيهم خيرا الاية وعن البحث عن تركيبها فاجاب *

بيان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا الاية

من الآية على صورة الضرب الاول من الشكل الاول من القياس المؤلف من متصلتين لانها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كلتین و بينهما حد او سطر هو تال في الصغرى مقدم في الكبرى و ذلك يستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى و تالى الكبرى وهو ولو علم ان فيهم خبر التولوا و هم معرضون وكيف يكون علم الله فيهم خيرا او قبولاً للعق ما تزودا لتوليههم و عدم قبولهم له هذا الاشكال * تال و عندى فيه ثلاثة اجوبة * احدها لان سلم ان نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان من شرط الانتاج اتحاد الاوسط و لان سلم ان الاوسط متحد بناء على احد التفسيرين لقوله تعالى و لو اسمعهم لتولوا و هم معرضون * فان قوله تعالى و لو علم الله فيهم خيرا لا اسمعهم * معناه لو علم الله فيهم خيرا او قبولاً للعق لا اسمعهم و ذلك الاسماع لتولوا و لم يؤمنوا بالعق في بعدهم عن الاقبال على الايمان و لدخول فيه و قيل معناه لو اسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك و ارتدوا فلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط و هو اسمعهم مختلفا هو في الجملة الاولى بمعنى لو اسمعهم اسماع لطف بهم و رحمة لهم فسمعوا و آمنوا فاستقاموا و في الجملة الثانية بمعنى و لو اسمعهم اسماع فتنة لهم و ابتلاء فسمعوا و دخلوا في الايمان لتولوا و ارتدوا و اولاشك ان اسماع اللطف و الرحمة غير اسماع الابتلاء و الفسنة و اذ لم يكن الاوسط متحد لم يكن الانتاج لازما الجواب الثاني * سلما اتحاد الاوسط لكن لان سلم انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخرين فالتالوا يلزم من صدق كلما كان ب ا ب ج دو كل ما كان ج د فهو صدق كل ما كان ا ب فهو لان الكبرى

تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر والصغرى تدل على صدق
الاوسط فلانسلم انه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الاكبر للصغرى
وانما يلزم ذلك ان لو بقيت الملازمة بين الاوسط والاكبر على ذلك التقدير
ولو قاتم انها على ذلك التقدير لازمة ولك ان تعتبر مثل هذا في الآية
الكرمية فتنزل قوله تعالى ولوا سمعهم لتولوا * على ان التولي لازم
للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم خبر الا سمعهم على ان الاسماع ثابت
على تقدير ثبوته علم الله فيهم خيرا فلا يلزم من ذلك لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم صدقه رفع التلازم في قوله تعالى
ولوا سمعهم لتولوا ومعاندة اللازم فيه لان المحال فيه يستلزم المحال
* الجواب الثالث * سلنا انتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى
الامام ومن قبله لكن لانسلم ان في اللازم عنه في الآية الكريمة اشكالا فانه
يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان توليهم ثابت على كل تقدير
فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا * فان قلت * فعلم الله فيهم خيرا لازم
لعدم التولي فيكون ملزوما له * قلتم * لان علم الله فيهم خيرا محال فيموزان
يستلزم شبثا ونقيضه لان المحال لا يستبعد ان يستلزم المحال والله سبحانه
وتعالى اعلم *

الا ذكر بالمسائل الفقهية لابي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي
الفهوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي الفهوي رحمه الله تعالى اما بعد *

الذكر بالمسائل الفقهية لابي القاسم الزجاجي

حفظك الله وابقاك وهدانا واياك ووفقنا فيما نحاول ديناود نبالر شاد
ورزقنا علما نقرن به عملا يقرب منه وبزلف لديه انه سميع بصير وعلى
ما يشاء قدير فانك اذ كرتني بالمسئلة التي سألت عنها في البيت الذي سئل
الكسائي عنه وهو قوله *

فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاثا ومن يخرق اعق واطلم
* وتفسيرى وجه الطلاق النصب في ثلاث مسائل فقهية من العربية يتلاقى
بها الخويون ويسأل عنها امتاد بوالفقهاء وكنيت جمعتها قديما منها *
مسائل ذكر لي ابو بكر محمد بن منصور المعروف بابن خياط النحوى انه
اجتمع هو وابو الحسن بن كيسان مع ابي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها
* ومنها مسائل ذكر لي ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها * ومنها مسائل مشورة
جمعت بعضها عن شيوخي شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاجبت ان
اجمعها في هذا الكتاب واسميه (كتاب الاذكار بالمسائل الفقهية) فاعتمدت
ذلك حيث نشطتني له فجمعتها فيه كلها وما اتصل بها وجانسها ومسئلة
الكسائي التي جرى ذكرها وجعلته نهاية في الاختصار وموجزا غاية الایجاز
لثلاثا يطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل *

* مسألة الجزاء بسم الله قال اذا قال الرجل لامرأته ان اعطيتك ان وعدتك
ان سألتني فانت طالق ثلاثا فلهذه لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم بعدها
ثم يعطيا بعد العدة لانه ابتدأ بالعطية واشترط لها العدة واشترط للعدة
السؤال فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة
وكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا اضرار الفاء لان جواب كل سؤال

قد تقدم قبله فصار مثل قولك اقوما ان قمت الاترى ان لا يلزمك القيام حتى يقوم مخاطبك وان الجواب مبذوء به وكذلك ان قال الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر فليس يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدأ بالعطية من غير سؤال ولا عدة لم يعتق وكذلك المرأة لا تطاق وكذلك ان وعده من غير سؤال ثم اعطاه *

مسئلة * فان قال لها ان سألتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق فانت مضمّن للفناء في الجزء الثاني لان العطية لا تكون الا بعد السؤال كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق ولا يضمن الفناء في الجزء الثالث لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسأله ثم يمدّها ثم يعطيها كانه قال ان سألتني فان اعطيتك بعد ان ادلك فانت طالق فهي من جهة الطلاق ووقوعه في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفناء واضمانها ايضا لها فان اعطاها من غير سؤال لم تطاق وان وعدها ولم يعطيها لم تطلق وان وعدها واعطاها من غير ان يتقدم سؤال لم تطلق * وكذلك اذا قال لبعده ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك يضمن الفناء في الجزء الثاني كانه قال ان سألتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر *

مسئلة * فان قال ان سألتني ان وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمّن للفناء في ذلك كله لانه قد اوقع كل شيء في موضعه لان السؤال يكون ثم العدة ثم العطية كانه قال ان سألتني فان وعدتك فان اعطيتك

فانت طالق وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطلاق سواء
وفي تقدير العرية مختلفة *

مسئلة * فان قال لها ان اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت في الحمام
فانت طالق فاجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة
لان الاغتسال في الحمام مشروط مع الاجتناب فلا يقع الطلاق حتى يقامعا *
مسئلة * فان قال كلما اجنبت منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق
فاجنب ثلاث مرات ومات فلان فانها تطلق ثلاثا لان موت فلان لا يتردد
مع كل اجنابة والمعنى انت طالق ان مات فلان بعد كل اجنابة اجنبت منك *
وكذلك ان سقط الحائط وان قام زيد يجرى هذا الجرى لانه ليس بما
يتكرر * وقد قال بعض الفقهاء في قوله كلما اجنبت منك اجنابة فان اغتسلت
في الحمام فانت طالق فاجنب ثلاثا واغتسل في الحمام مرة واحدة فانها تطلق
ثلاثا وجهه بمنزلة الفعل الذي لا يتردد * وهذا غلط لان الفعل اذا كان
يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقامعا *

مسئلة * اذا قال لها ان كلتك وان دخلت دارك فانت طالق فانها
تطلق باحد الفعلين لان المعنى ان كلتك فانت طالق وان دخلت دارك
فانت طالق لانه قد كرر (ان) مرتين ولا بد لكل واحدة من جواب لانها
شرطان * وكذلك ان قال لها ان كلتك وان دخلت دارك فعبدني
حرفانه يعنى باحد الفعلين لما ذكر لك واذا كان ذلك يجب باحد الفعلين
فوجوبه بهما جميعا اذا ونعاهما الزم *

مسئلة * اذا قال لها ان دخلت الدار وكلتك فانت طالق فهذه تطلق

بوقوع الفعلين جميعا ولا تطلق باحدهما دون الآخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق واذا جمع بينهما طلقت ولم يبال بايهما بدا بالاكلام ام بالدخول اي ذلك بدا به وقع الطلاق بعد ان يجمع بينهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع آخره قبل اوله الا ترى انك تقول رأيت زيدا او عمرا فيجوز ان يكون عمرو في الروية قبل زيد قال الله تعالى واسجدى واركعى * وكذلك ان قال لبيده ان دخلت الدار وكلت زيدا فانت حر فانه لا يمتنع الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لافرق بينه وبين وقوع الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول *

مسئلة * ان قال لما ان دخلت الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق الا بوقوع الفعلين جميعا وتقدم المتقدم فيها في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار او لا ثم يكلمها فان كلمها قبل الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يدخل لان المعطوف بالفاء لا يكون الا بعد الاول وكذلك ثم *

مسئلة * فان قال لما ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق طلقت بواحد من الفعلين وان لم يكرر (ان) فايها وقع طلقت لان واحد الشبطين وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لافرق بينهما في وقوع الطلاق * وكذلك في الثماني اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت الدار فعبدي حر عتق بواحد منها وان وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق لانه اذا وقع بواحد فالاثان اجدر ان يقع بهما *

مسئلة * اذا قال لما انت طالق وان دخلت الدار طلقت في وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق ان لم ادخل الدار وان دخلتها لان الواو عاطفة على

كلام محذوف * وكذلك اذا قال عبي حروان دخلت دارك عتق على كل حال لان المعنى عبي حروان لم ادخل دارك او ان دخلتها * وكذلك اذا قال عبي حروان لم ادخل دارك عتق لوقته على ما ذكرت لك *

* مسألة * فان قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار اما ان فشرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها واما اذا نوقت مستقبل فيه معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جاء وقت كذا فمضى تطلق وقت دخول الدار فقد استوت ان واذنى هذا الموضع في وقوع الطلاق ولما مواضع كثيرة يقتصر ان فيما في هذا المعنى ستمربك ان شاء الله تعالى * مسألة * فان قال لها انت طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت الدار ولان دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذي من اجله طلقتها لا شرط لوقوع الطلاق كما كان في باب ان وهي تطلق اذا فتح ان كانت دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها في وقته * وكذلك اذا شد دان وفتحها فقال انت طالق انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت * وشرح ذلك انه لو بلغه انها دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها انت طالق ثلا ثا فقات له لم طلقتي فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت اني لم ادخلها فوط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بما ع من وقوعه * وكذلك اذا قال لها انت طالق ان دخلت دار زيد فكانه طلقتها ثم خبر بالعلة التي من اجلها طلقتها والسبب والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق * وكذلك لو قال لها انت طالق انك دخلت الدار فكسر ان وشد دها طلقت وهذا

لم يخبرها بالعلة التي من أجلها طلقها ولكنه طلقها ثم أخبرها بخبر منقطع من الأول
وكانه خبرها بما ليس مما هم فيه بشئ فالأخبار به والامساك عنه سواء إذ ليس
بشرط الطلاق ولا بعلة له فهذا الفرق بين كسران وبين تشديد هاو وبين فتحها
وتشديد هاو وفتحها وتخفيفها وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك *

❦ مسألة ❦ فإن قال لها أنت طالق إن دخلت دار زيد فكانه قال لها أنت
طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في نقد يرانك طالق أمس
فالطلاق يقع بها وذكركه الماضي لغو وهذا في اللغة كلام متناقض قد نقض
آخره أوله اللهم إلا أن يكون قد طلقها يوم دخلها دار زيد ثم أخبرها
الآن بما كان منه في ذلك الوقت وانكأنت لم تدخل دار زيد قط فقال لها
أنت طالق إن دخلت دار زيد فكانه قال لها أنت طالق أمس ثم كذب عليها بقوله
دخلت دار زيد فسواء هذا أو قوله أنت طالق أمس وأنت طالق إذ دخلت
دار زيد ولو حمل هذا على حقيقة اللغة كان قوله أنت طالق إذ دخلت
دار زيد وأنت طالق أمس كلاما مستحيلا لأنه متناقض كأنه قال
طلقتك أمس وأما قوله اطلقك أمس فحال لا تتقاس أوله بآخره وأما
قوله طلقتهك أمس فإن كان قد فعل فقدم مضى القول فيه وإن كان لم يفعل فأنما
كذب في أخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما يذهب إليه الفقهاء في ذلك *

❦ مسألة ❦ إذا قال كلما دعوتك فإن أجبتني فبيدي حر فداء ثلاث مرات
وأجابه مر فأنه يمتنع واحد من عبده لأن الإجابة مشروطة مع الدعاء
وهي تتردد فلا يعتق العبد إلا بدعاء معه إجابة ❦ وكذلك إذا قال
لامرأته كلما ناديتك فإن أجبتني فأنك طالق فأنادها ثلاث مرات

فاجابته مرة طلقت واحدة *

مسئلة * انشد الكسائي *

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم * وان تخزقي يا هند فالخرق اشأم

فانت طلاق و الطلاق عزيزة * ثلاثا ومن يخزق اعق واظلم

فبينى بهان كنت غير رقيقة * وما لا مرة بعد الثلاث تقدم

اما قوله انت طلاق ففيه وجهان * احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع اسم

الفاعل كما قبل رجل عدل اي عا دل ورجل صوم اي صائم وفطر وزور

اي مفطر وزائر كما قال الله عز وجل ان اصبح ماوء كم غورا اي غائرا او قديقع

المصدر في موقع اسم المفعول ايضا كما قبل رجل رضي اي مرضي فكانه قال انت

طالق فوضع طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت

موضع اسماء الفاعلين والمفعولين فان شئت تركتها على لفظ واحد مفردي

الواحد والاثني والجمع والمؤنث فتقول رجل عدل ورجال ونسوة عدل

وان شئت ثبتت وجمعت فقد قيل عدول ومقانع * انشد نال ابو عبيد الله نفظويه

قال انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

طمعت بليلي ان تربع وانما * تقطع اعناق الرجال المعطامع

وبايعت ليلى في خلاء ولم يكن * شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع عدلا ومقتضا فقل عدول ومقانع كما ترى * الوجه الثاني * في قوله فانت

طلاق ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقاما كما قيل صلى

المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسأل القرية التي كنت فيها

والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقام

المضاف اليه مقامه فكذلك اراد ان ذات طلاق تخذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه * قالت الحسناء *

ترتع مار تعت حتى اذا ذكرت * فلما هي اقبال وادبار
اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة
ذلك منها باز او اتساعا وانشد سيبويه *

وكيف اواصل من اصحت * خلا لته كايي مرحب

يريد خلا لقايي مرحب والخلالة الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة
ثلاثا فانه اذا نصب الثلاث فكأنه قال فانت طالق يوقع بها الثلاث
و يكون قوله والطلاق عزيمة مني جدا غير لغو واذا قال فانت طالق
والطلاق عزيمة برفع ثلاث فكأنه قال انت طالق والطلاق عزيمة ثلاث
اي الطلاق ثلاث اي الذي يمثله يقع الفراق هو الثلاث فيكون الثلاث خبرا
ثانيا عن الطلاق او موصلا للعزيمة وان شاء كان تقديره فانت طالق ثلاثا ثم
فسر ذلك بقوله والطلاق عزيمة ثلاث كانه قال والطلاق الذي ذكر
او يوقع عزيمة ثلاث ثم سهر بهد او جعل لي ليل اذ انور * ثم قيل قصد
الثلاث قوله في البيت الذي بعده فبين بها ليل اذ انور على انه اراد الثلاث
والبينونة ويجوز نصب عزيمة اذا رفع الثلاث فقال والطلاق عزيمة
ثلاث فينتصب على اضمار فعل كانه قال والطلاق ثلاث اعزم ذلك عزيمة
و يجوز ان يكون تقدير قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلاث كما تقول عبدالله
راكبا حسن منه ماشيا وكما تقول هذا سرا اطيب منه وطبا واما قوله ومن
يخرق اعني واظلم فمن كلام الشعر لا يجوز في منشور الكلام والله اعلم *

هذا آخر المسائل والحمد لله رب العالمين *

* مسألة فيها الكلام على نصب ضبة في قول صاحب (المنهاج) وما نصب بذهب
أوفضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ الامام العالم العلامة كمال الدين
السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له *

بسم الله الرحمن الرحيم *

نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته * الحمد لله * مسألة * عرض الاجتماع
بعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان بعض اصحابنا الشافعية ساله عن وجه
نصب ضبة من قول صاحب المنهاج وما نصب بذهب أوفضة ضبة كبيرة لزينة
حرم وقال اعزه الله واخبرني يعني السائل ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصب
ضبة وان بعضهم قال هو خبر كان ممدوفة والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة
وقال بعضهم هو مصدر وتقدره تضييضا ضبة وقال بعضهم هو آلة وقال
بعضهم توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر ورمبا قيل غير ذلك * وقد
ظهر لي على ان اطلاق هذا اللفظ بازاء هذا المعنى عربي ان هذه الاقوال
كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او وان كان ضبة ففني عن الجواب لانه
يلزم منه عود الضمة في كان المقدرة على ما الواقعة على الاءاء المضرب فيكون المعنى
وما نصب وكان المضرب ضبة او وان كان المضرب ضبة ولا يخفى فساد سواه
جملت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة او للحال * هذا كلام الشيخ سلمه الله
تعالى وقد اقتضى امرين * احدهما * بان اسم كان المقدرة ضمير والثاني * انه
عائد على ما الواقع على المضرب وكل منها ليس بلازم اما الاول فلانه يجوز ان
يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة ضبة كبيرة الى آخره * واما الثاني

في نصب ضبة في قول صاحب المنهاج *

فلان اذا جعل الاسم كان ضميرا كان عائدا على الضبة المفهومة من قوله
وما ضبب لان نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى
فرعني له من اخيه شي فاتباع بمعروف واداء اليه باحسان * ففني يستلزم عافيا
والضمير في اليه عائدا عليه وكقوله *

لكل رجل الحادي وقد منع الضمى * وطير المنا يا فوقهن او اقم
فالحادي يستلزم ابلا محدودا وضمير فوقهن عائدا عليهن * اذا تقرر ذلك
فقد حذف كان واسمها ظاهر اقدرناه او ضمير او بقي خبرها * فان اعتراض
معتز * بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولوه اجنباه بانه
يكفي نافي التخريج وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا فقد خرج سبويه
رحمه الله تعالى قول الراجز * من له شولا فالى اتلائها * على ان التقدير من
له ان كانت شولا وامكنتنا ان نخلص عن اعتراضه بوجه اخر وهو ان نقول
اصلها فان كانت الضبة ضبة كبيرة فحذفت واسمها بعد ان وبق خبرها
ثم حذف ان بعد ذلك وجوز حذفه دلالة حرم الذي هو الجواب عليه
فان حذف الشرط مع القرينة جائز مع ان وانما الخلاف في غيرها من ادوات
الشرط واشترط ابن عصفور والابذي تعويض لا من الفعل المحذوف
ه قال في (الار تشاف) وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان بدون
لا قوله تعالى فلم تقتلوهم * تقديره والله اعلم ان افخروتم بقتلهم فلم تقتلوهم انتم
ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فانه هو الولي * تقديره ان ارادوا وليا بحق فانه
هو الولي بحق وقوله تعالى يا عبادي ان ارضى واسعة فاي اي فاعبدون ه
اي ان لم يتأت ان تخلصوا للعبادة لي في ارض فاي اي في غيرها فاعبدون وهذا هو

الانصب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة اصله فان عبارة (المحرر) والمضرب
 الذهب او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان
 كانت صغيرة الى آخره فهذا يشعر بان صاحب (المنهاج) رحمه الله اختصر ما في
 (المحرر) وحذف او لا كان واسمها كذا الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سواء
 جعلت كان تامة او ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعي ان ضبة منصوب
 بها فتأمل * هذا آخر كلام الراسخ في هذا الوجه * ثم في قوله كذا *
 على بقية الواجهة * ثم قال واما قول من قال تضبيبا ضبة فليس بشئ لانه
 لم يعرب ضبة وانما أكد الفعل بمصدره انقباسي وابقى الضبة على حالها * واما
 قول من قال ان ضبة مفعول مطلق لانه آلة التضبيب او توسع المصنف
 فاطلق الضبة على المصدر ونصبها مفعولا مطلقا فشبهته بقوة جد الان لفظ
 ضبة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله ويرد بان الضبة ليست بالآلة للتضبيب
 لان كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل معدة معروفة له كالسوط
 قبل الضرب والقلم قبل الكتاب وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع
 كضربته سوطا ولا تقول كتبه قلما والضبة عبارة عن الرقعة التي يرفع
 بها الاناء ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صير المضرب بفعله
 فيه ضبة ففعله فيه يسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك
 جنسا لا تسمى ضبة ولو سلبنا منها من الالفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر
 وليست بمصادر كالات والمعدوم الغنيف اليها ونحوه فان وصفها بكبيرة يرده
 لان المعاني لا توصف بكبير ولا صغر وانما توصف بانغلة والكثرة والقوة والضعف
 ونحوها من اوصاف المعاني واذا صح ذلك فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة

على المصدرية لانه معنى توسع ارتكب لغة مولدة فهو قلة حشمة وادب
 على المصنف لكنه لا ينبغي ان يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد
 لان المولد اذا اضيف الى الفروع او غيرها يمد رفى ارتكابه لغته المولدة
 لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب عليه لانه لا يقدر عليه الا
 بكلفة فاذا عجز ناعن الدخول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ولا جناح
 عليه انتهى * واقتضى كلامه ان نزاعه انما هو في تعليل كونه مطلقا بجعله آلة
 واما نفس الدعوى فلا نزاع فيها فان المصدر قد ينوب عنه في الانتصاب
 على انه مفعول مطابق ملاق له في الاشتقاق وان كان اسم عين حاصل بالفعل
 فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فقد انتصب نباتا
 على انه مفعول مطابق وليس بالآلة بل النبات ذات حاصلة بالفعل الفاعل
 * والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب فيه ونظر المحكم والصحاح
 وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان الباء في بذهب
 بمعنى من البيانية ارتكبه على مذهب كوفي وضبة منصوب على اسقاط
 الخافض اما من باب *

امر تلك الخير فافعل ما امرت به * فقد تركت ذامال وذانشب
 وهو ظاهر ولا يرد على بادخاله فيه بكونهم لم يعذوه من افعاله لانا نقول
 ما قيس على كلامها فهو من كلامها وقد قالوا في ضبط افعال باب امرته
 كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلها المبتدأ والخبر واصل الثاني منها
 حرف الجر فهو من باب امر وهذا الضابط يشمله لاحالة وهو اولى من ان
 يدعى انه منصوب من باب قول الشاعر *

تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم علي اذا حرام
 على اسقاط الخافض لان هذا ينقض ولا يقاس عليه وارثكابه يخاص من
 مشكلات كثيرة ودعواه اقل ضرر من دعوى اللحن لالم ويكون بذهب
 في موضع نصب على الحال من النكرة المتقدمة عليها لانه لو تأخر كان صفة
 لها والباء بمعنى من البيانية والتقدير وما مضى بضبة من ذهب او فضة كبيرة
 لزينة حرم ويمكن ان يدعى انه من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط
 الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطي ولا معطى له وما مبتدأ وهي موصولة
 صلتها جملة ضبب وفي ضبب ضمير نائب فاعل وهو العائد وهو المفعول
 الاول ان جعلناه من باب امر او اعطى وجملة حرم خبره * فان قلت * لا يصح ان
 يكون حرم خبرا عن مالان ما واقعة على المضرب والمضرب جاد لا يوصف
 بحرام ولا بحلال * قلت * هو على حذف مضاف اي واستعمال ما مضى
 حرام على المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء لان الجمادات
 كالحمر لا توصف بحرام ولا بحلال وانما يوصف بها فعل المكلف فاذا قالوا
 الحمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوا اختصار العلم به وهذا آخر الكتاب
 كتبه من خط مؤلفه رحمه الله تعالى *

مهمة في البحوث كان زيد قائما الكافي

* مهمة من مهمات شيخنا العلامة الكافي نفعنا الله به *

قال في قول النجاة كان زيد قائما البحوث * الاول * انهم يقولون انه موضوع
 لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الاعلى
 الكون المخصوص نسبة وزمانا فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع
 انهم لا يقولون عن آخرهم بذلك * والجواب * ان اللام في قولهم لتقرير

الفاعل لام الغرض والتعليل لالام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له
 * الثاني * ان الغرض منه بيان اتصاف الشيء بصفة فاين سبب التقرير فكيف
 يفيد التقرير * والجواب * انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها
 وضعوا له صيغا مفصولة مثل قولهم تمكن زيد في القيام او استقر فيه الى
 غير ذلك او ياتون بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم
 والطبع المستقيم مثل قولهم زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى
 من ربهم * فلما دل كان على كون زيد قائما يفهم منه ان الغرض منه بيان ثبات
 زيد في صفة القيام فكيف لا ولا شيء ابغى في ذلك من طريق الايتلاف
 والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة على الاختصاص من دلالة طرق
 الاختصاص عليه واذا تحقق هذا الطريق يجزم بانه يفيد غرض التقرير
 * الثالث * لاشك ان الصفة يتصور حصولها وتقرر هاتي الموصوف كما هو
 المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرير
 فيها والا فيلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف لا يتصور
 ضرورة * الجواب * ان الغرض منه هو الدلالة على اعتبار التمكن لا على
 حصوله فيها في نفس الامر كما مرقت الاشارة اليه * الرابع * انه اذا قيل زيد
 قائم مستمر يفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة الى مجيء كان * الجواب * لانسلم
 انه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لا بيان تمكن الصفة فيينها
 بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تعين الطريق وهو خارج من
 قانون التوجيه * ثنبيه * انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفته يقولون
 كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون

قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة بينهما * الخامس * ان الحدث مسلوب عن
 الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل بدون الفعل كما لا يتصور المضاف بدون
 الاضافة فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة * الجواب * ان كان
 لما يتعلق به ورفعته يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام
 فيكون له جبهتان ولذلك يسمى اسما كان ايضا * السادس * انه يدل على
 الكون المخصوص نسبة وزمانا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على
 الضرب المخصوص فلا فرق بينهما فاما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال
 الناقصة * الجواب * ان الظاهر هو ما قلته لكن التحقيق ان المقصود منه
 كما عرفته هو الدلالة على تمكن الموصوف في صفة فيكون هو العمدة ونصب
 الذهن ومطرح نظر العقل لا غير وما الدلالة على ان يكون الموصوف
 فهي وسيلة الى ذلك المقصود وحكاية عنه كالمراة بالنسبة الى صورة المرء
 فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد من مساوية الحدث عدم
 اعتبار الحدث قصد اذا دام يكن مقصودا فلا يسمى الحدث فيه معنى
 لانهم لا يطلقون المعنى على شئ الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشئ على
 سبيل التبعية فيسمى معنى بالعرض لا بالذات وقولهم الاطلاق يتصرف
 الى الكمال من قبيل المثال السائر يشعربا مرانهم يقولون انه مسلوب
 الحدث عنه ولا يقولون انه لا يدل على الحدث * السابع * ان المقصود
 هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق التصديق بالكون لا بمتعلقه * الجواب *
 ان الكون لما ذكرنا ولا توجه التصديق اليه فلا حاجة الى تعلقه بمتعلقه *
 تنبيه * ان التصديق قبل دخول كان توجه الى متعلق الكون اصاله

وكذا الحال في مثلثات افعال القلوب وانت خبير بانها لا استبعاد في كون
الامر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار * الثامن * انه يدل
على التكون المخصوص كسائر الافعال فما السرفي سلب الحدث فيه دون غيره
* الجواب * ان سائر الافعال المعنى متحصل في نفسه دون الافعال الناقصة
* فان قلت * فما السرفي عدم تحصيل معنى كان مع انه دال عليه * قلت *
ان الفرض المذكور جملة من قبيل الالفاظ الدالة على الاضافة المخصوصة وانت
خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضى ان يكون حاصله منه بنفسه
كالجروف * فان قلت * تحصل معنى سائر الافعال مسلم في المعاني الافرادية
لكن لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها
* قلت * الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتمدا عليها في حالة
الافراد دون معنى الفعل الناقص وكانت معتمدا عليها في حالة التركيب بخلاف
معاني الافعال الناقصة كما اوامنا اليه فالواسط الحدث فيها دون غيرها
* التاسع * ان المراد ان التكون المخصوص في كان زيد قائما هو وجود زيد وهو
غير مراد وكذا تحقق نسبة القيام اليه * الجواب * ان المخصر حينئذ عبارة عن
تعلق زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق لا ينصرف في المسند كما بيناه * فان قلت *
ليس يوجب وجود النسبة في الخارج فانه يدل على ان الماضي * قلت *
ان الزمان الماضي ظرف للمعاق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف
لنفسها لا لوجودها * العاشر * اذا كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان
يتأخر عن القيام فلا يشي * صدر وابكن * قلت * لان الفرض الاصل من
استعمال كان ليس الا ببيان تمكن الفاعل في صفته وان كان له دلالة على

الظرفية ضمننا تقدم الاعتبار الباعث القوي * فان قلت * لاشك ان القيام
 قيد داخل في الكون المخصوص فإعني قولهم كان قيد اللفظ بما به اعتبار دلالة
 على الزمان الماضي فما التوفيق بين المعقول والمنقول * قلت * أولا الاصل
 في مباحث الالفاظ هو النقل لا العقل وثانيا ان كون كان قيد القيام باعتبار
 التحقيق والمآل وكون القيام قيد المكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا مانع بينهما
 * فان قلت * اذا كان القيام قيد المكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد
 لترتيب الفائدة لا التحصيل لها * قلت * انه قيد لازم من حيث ان وضع كان
 لافادة تعلق الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا وتقدير الكافي افعال القلوب
 * الحادي عشر * ان كان اذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل التام واذا كان
 ذا اعلی كون زيدا قائما يكون من الافعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل
 فيهما اما السرفي جعل احدهما تاما دون الآخر * والجواب * ان التام
 الصادق فيه اما يطلم على الفرق بينهما فان الاول يدل على نسبة الوجود
 الى زيد فقط فقد تم به والثاني يدل على تعلق زيد بالقيام فلا يتم بزيد
 وحده فيكون تافصا واما الفرق بين الوجودين فمعلومة لما سبق * الثاني عشر *
 ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى النزاع اللفظي او يمكن
 التراجع بالحمل على الصواب * الجواب * ان النزاع المتبادر من كلامهم هو
 يرجع الى التفسير ولكن المختار هو الحرف ان اعتبر القصد الاصل في دلالة
 الفعل على معناه والافعال الفعل بلا شبهة قال شيخنا نعم الله به هذا مبض
 ما سخر لي في هذا المقام والله اعلم *

فائدة من مولدات شيخنا الملامة الكافي ابداه الله تعالى

قال رضي الله عنه اما بعد فان في مثل زيد قائم اجماعا الاول * ان سبب اجزاء القضية اللغوية جزء ان (٢) ان سببها الوضع والعلم به (٣) ان سبب اجزاء العقلية جزء ان آخران ولهما سببا ايضا ٤ ان الحس لا يصرف في النسبة واحوالها لجزءها لعدم العادة بذلك (٥) ان العقل يصرف في ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارج بسيطا وجازان يكون الذهنى مركبا (٦) ان اعتبار المركب مطابق للبيسط الخارجى (٧) ان سبب الكليات تمكن العقل من ذلك (٨) ان سبب النسب كون غير متعقل في التعقل وفي الوجود ايضا فيكون السبب من باب اجتماع والافتراق سواء كان حقيقيا او اعتباريا (٩) ان وقوع النسبة الذهنية غير معقولة وان كانت كناية عن الكون الخارج واما كونها الذهنية فليس فيه فائدة (١٠) ان مطابقتها ليست مناط الادراك فانه ليس بمعلوم وليس فيه فائدة (١١) ان ابقاعها

سواء كان فعلا او ادراكا هما عند الاشعري بناء على مسئلة خلق الاعمال (١٢) انه علم عند الفلاسفة ولعل جند الحكم (١٣) انه مذهبهم حق وان مذهبه باطل (١٤) انه نزاع لفظي (١٥) ان تصديقا لفظيا على المذهبين ايضا (١٦) انه يقضى تسمية ادراكات غايها (١٧) انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية (١٨) ان الجزاء الواقع صار محل الحكم فالسرفيه ولم يعمد ذلك فيما عداه (١٩) ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لما اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود الاصل واجيب ان المطابقة غايها باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه (٢٠) ان درك العقل ذلك انما هو من عنده عند اصل الحق خلافا

للحكماء فانهم قالوا يدرك الكلى بالذات والجزئي بالالة (٢١) ان مناط
 الحمل لا يتحد مع الموضوع واما الممول فهو يتحد معه والسرفي ذلك يحتاج
 الى تأمل (٢٢) ان القضية ليس لما تحقق في الخارج (٢٣) انها معدومة (٢٤)
 ان الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل (٢٥) ان فيه وغيرها
 ابجاث كثيرة محتملة بحسب العقل ولولا كثرت المسائل والعلوم (٢٦) ان
 مطابقة النسبة الخارجية عبارة عن كون المنسوب منه محتاجا الى غيره في التحقيق
 (٢٧) ان بينها تماثرا بالاعتبار وانها يتحد ان في نفس الامر عن ذلك الاعتبار
 (٢٨) انها تخيلية صرفة لا كون ولا اجماع ولا افراق بحسب نفس الامر
 (٢٩) انها من قبيل اشتباه الخيالية بالامور العينية ولذا لا يتحقق امور متعددة
 ذواتا في نفس الامر (٣٠) انها مأخوذة من الامور الخارجية الغير القائمة بنفسها
 بل بغيرها (٣١) انها تفيد امور اصادقة وان كانت مما شهدته على ما ترى (٣٢)
 ان العقل يتعمق ارتباط الممول بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما يحتاج
 اليها بناء على العادة الخارجية (٣٣) اعتبارات وادوات يستعين العقل بها
 على تحصيل المقاصد (٣٤) ان سبب عدم تحقق النسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف
 الكليات ولهذا لا ينتهي الى موجود الكلى ينتهي اليه (٣٥) ان سبب التسلسل
 فيها تجدد اعتبار العقل ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود (٣٦) انها ليست مأخوذة
 من امر محقق بخلاف الكلى (٣٧) ان سبب مطابقة الذهنية كون الخارج عادة
 دون الذهني وسبب العادة كون الخروج مجموعا بخلاف الذهني فانه خيال
 كالصورة المنطبعة في المرآة (٣٨) ان جميع القضايا اعتبارية وكذا
 احكامها (٣٩) ان بين القضية الذهنية والخارجية وجود الموضوع (٤٠)

ان وقوع النسبة مخترع العقل ولهذا صار محل الفائدة وكذا لو كان
 موضع الايقاع وكل جديد لذة (٤١) ان نظر العقل مقصور عليا ولهذا
 لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم عليه الى المحكوم (٤٢) ان
 سبب اقتصار نظره عليا كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب والاغنام به
 حذرا عن قوت لذة الجيب (٤٣) ان سبب الاختراع قصد ذيل
 المطالب مدركه وسبب الادراك اما ذاته او شيء آخر سواء شرطا
 او سببا وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم
 وكون المحمول مخترا عما قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون
 او قياسا على الشاعدي الاعيان (٤٤) ان متعلق العلم في القضية هو التحقق
 سواء كان ايجابيا او سلبيا (٤٥) ان الباحث على الاختراع قصد تعدد
 المدرك سواء كان مرتبطا ولا قصد ارجاعه اياه الى المخرج عنه حتى
 يعتقد هناك مخترع مطلوب ويكون الخارج مطلوبه ويذكر وثوقه به (٤٦)
 ان الاختراع منحصرفى النقل لا يتعدى الى الحس كل ذلك بفضل الله
 تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شيء بخلاف الحس
 (٤٧) ان الكلل المخترع سببه كلية كون وضع مفهومه على الابهام
 بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات (٤٨) ان حاصل الحمل هو
 الاعلام بالايجاد فى الحمل الايجابى وتقدم فى السلبى ولما لا تفائى الذهبى
 هو المشترك * فان قلت * فكيف يتصور هذا وانه حكم متناقض من حاكم
 واحد في وقت واحد * قلت * لا اسبغاد لاختلاف الجهة ولا اعتبار والشرط
 (٤٩) ان السلب فى السالبة عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر (٥٠)

ان سبب الحمل السلبى اما البعيد فامتياز اندوات واما السبب القريب فقصد
الاعلام بذلك الامتناع ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت فى الایجاب
(٥١) ان جميع القضايا فى جميع الاشياء مختصرة فى الایجاب والسلب
ان كان طرق العلم متضمنة (٥٢) انقضية ليست تحت مقولة وان كان لها
اصل فى الجملة (٥٣) غالب احوال العقل الميل الى الارتباط وسببه قصد
الاطلاع على المطالب التى لا يحصل امثالها غالب الا فى ذلك الارتباط ٥٤
ان العقل تعقل فى كل الاحوال بدرك . مطلوب او بدرك ما يودى اليه
وان ذلك سبب الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة لكن ذات تقدير
الرز والمليم (٥٥) ان ذلك كله قصد الاستمال لتقصانه لحدوثه وامكانه
وتحصيل اقرب من البارى سواء قصد ذلك اولا (٥٦) ان السبب لا يضر المطالب
وان كانت اعتبار بالتحقق لها وسبب عدم المضرة لعدم التدافع والممازعة (٥٧) ان
سبب النفات الحس الى المشاهد دون غيره تعلق كماله بكامله به دون غيره على
سبيل المادة ٥٨ ان سبب النفات العقل الى تركيب والى تركيب والى كلى
ومعقوله قصد الافادة وحصول الفائدة وتحصيل الفوائد على وجه كلى
والضبط عن الانتشار (٥٩) ان سبب عدم النفاته الى جزئى هو استفادته
بدرك القوة السالبة وتقدير الجزئيات على زعمهم والصحيح انه يدرك له
لا سيما على اصل الاشعرى (٦٠) ان جميع المركبات تتضمن احدا الامرین
اما الاجتماع واما الانفراق سواء كانت ايجابية او سلبية (٦١) ان الصفات
السلبية لكل شئ اكثر من الصفات الايجابية (٦٢) ان سبب ذلك كثرة
المخالفة وقلة الموافقة (٦٣) سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على

المصلحة الخاصة (٦٤) ان الفائض من الله تعالى هو الرحمة وانما جاء التضاد من
 التراحم (٦٥) ان في امر القضية اشارة الى المبدأ والمعاد وان لا اعتبار
 لا مزاله الواجب الوجود الباقي (٦٦) ان علم الانسان اعتباري وصعود
 ونزول واصحاب وانته دخل في مصلحة الوجود الحادث وان مقام العجز والتسليم
 والتقدرة والحكم كلها هي الا الى الله تصير الامور (٦٧) ان مطابقة النسبة
 ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات للتقريب وانما المعلوم وكذلك العلم له
 جزء حقيقة وبما اكل شيء لا يعلمه الا الله تعالى قال الله تعالى وعنده مفاتيح
 الغيب لا يعلمها الا هو وانما حال المخلوق كالرخصة يسر على قدر دركها لا غير
 (٦٨) ان حقيقة الامر في حقيقة الاسر هو الاعتماد على صاحب الشرع لا غير
 هو كاملاً وغيره كالسراب بل انتفاوت اكثر من ذلك (٦٩) ان طريق
 العقل الى الجزئي الكليات (٧٠) ان السبب في ذلك قصد حصول علم على
 اسروجه سواء كانت متعلقة بالشواهد او بالضمان (٧١) ان العقل الى الكليات
 للمائتية (٧٢) ان سبب الملازمة كون كل واحد منها وافق الآخر في التجرد
 (٧٣) ان سبب عموم الكليات تجرده عما يفيد له التميز بحسب ذاته وانما حصول
 التمييز لها بحسب الدارض فلا يتأق تجردها في حد ذاتها (٧٤) ان سبب
 عدم عموم الجزئي حصول اليقين له في حد ذاته (٧٥) اما سبب هروب العقل
 الى الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي
 (٧٦) ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدأ (٧٧) ان سبب منع
 تعيين الشريعة التدافع بينهما بحكم العقل بحسب الحس او بالبديهة (٧٨)
 ان سبب توهم علو الكلي وتسفل الجزئي اما الوهم القياسي ابتداء واما قصد

التقرير انتهاء (٧٩) ان الكلى المعمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود
 لمبدأ الكلية والجل على بعض الصور (٨٠) انه لا يحصل من حمل الكلى على
 الموضوع تحقق عيني في نفس الامر وانما يتخيل للوهم بالاشباه او تصور لاجل
 الايضاح والتقريب (٨١) ان وصف الموضوعية حالها كوصف الكلى
 والمعمول (٨٢) ان مناط الحمل الصدق او لصدق والاتحاد وعدمه لازم
 لذلك (٨٣) ان الروابط ليس لها دخل في المعمول وسبب ذلك انها تنسب
 والمعمول منسوب (٨٤) ان ذلك بحسب التباين من نفس الامر بينهما (٨٥) ان
 سبب ذلك التخيل او قصد التمايز (٨٦) ان التحقيق قصد الالفين مدركه
 ومدر لك الحس فيكون ذلك سبب الود ودفع الوحشة فيكون كالولد فيكون
 النسب كالنسب (٨٧) ان في ذلك اشارة الى روحانية العقل والى ارضية الجازي
 والى الرضى والسخط والى ان في كل شئ تصور الروحانية وتصور نسبة
 الاستقلال فسبحان من اعلم شأنه واعجز تغلقه وربط كل ممكن بحبل العجز
 والحيرة (٨٨) ان الخارج كله تباين وان المعقول الكلى لا يتلوه عن تناسب
 في بعض الصور وعدم التناسب في البعض الاخر انما هو بالاضافة الى امر
 خارجي (٨٩) ان سبب ذلك تحقق الترافع بحسب الخارج (٩٠) ان سبب
 ذلك من الكلى عدم المناقاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث (٩١) ان
 جميع اعتبار العقل في حق الكلى والمعمول لا يتحقق له اصلا في نفس الامر وانما
 التحقق الوهمي فانما نشأ من قياس المعقول على المحسوس بالاجماع تحقيق التصور
 له لاجل التقريب على ما مر فاعلم من هذا ان الكلى من حيث هو كلى ليس
 بحمل الحدوث والقدم ولا الوجود وعدمه الى غير ذلك من الاعتبارات

وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات
تارة واخرى لاتعرض عليها الامر من الامور (٩٢) ان الكلّي مثال الآخرة
ومثال اللوح وان الجزئي مثال عذاب النار وعين الحجاب ومثال السهو
والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات (٩٣) ان مثلهما مثال الروح والبدن
(٩٤) ان مثلهما مثال الثمر والاطف ومثلهما مثال كمال النقد رقة على كل شيء
وفي كل شيء (٩٥) ان مثلهما مثال مظهر آثار الوصف (٩٦) ان الوجود
الحادث مثل الذات القدسية والدليل على ذلك اتصافه بالحدوث ودون
القدم (٩٧) ان كل ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق
(٩٨) ان كل ذلك اسرار الهية لا يطلع عليها الا الله وانما يرى ما يرى من جهة
عجز الحادث (٩٩) ان ذلك افاد حرة الانسان ودعوى العلم منه اما عند
واما خلل وامانا تجاسر على امر لا ينبغي ان يتجاسر عليه وامانا جنون وارى عقلى
عقل المعنوي فسبحان الذى بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون ﴿المائدة﴾
ان الانسان منلون ومتغير ان كان له عقل وكل ذلك عدم الوثوق والوثوق
لا وثوق بالنسبة الى المبدأ (١٠١) علم من هذا انه واحد في صفة الالهية
لا شريك له فيها آمنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان مممدا
عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى آله واصحابه
اجمعين (١٠٢) ان الانزاع من الجزئيات اعتباري لانه تحقيق له في نفس الامر
(١٠٣) ان انزاع العقل الكلّي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقالة
او باعتبار من عنده (١٠٤) ان مطابقة كلّي يميزي وكذا تصرف
العقل وتطبيقه اعتبار محض ايضا (١٠٥) ان سبب الوقوع باوضع ما ذكر

كون التشبيه مقصود الارتياب بما هو مقصود اصيل على سبيل المحاكاة
 (١٠٦) ان سبب كون الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام
 الشاهد قصد المحاسب الخارج بخلاف غيره (١٠٧) ان سبب الوقوف
 عنده دون غيره لانتهاه رغبة عنده وبحصول طلبه التركيبية بخلاف
 غيره وهذا لا يستقر اذ العدد فوائد تركيبية مرتبة حتى ينتهي الى آخرها
 (١٠٨) ان العقل لا ينتهي مطالبه دون لقاء به (١٠٩) انها مقولة من
 المقولات العشر (١١٠) انها سلب عنها قيد الوقوع او عدمه من جملة
 اعتبار المسند (١١١) ان النسبة زيدت على جانب منشأها النسبة
 وكيفية لكن عمري عن ذلك في التعقل (١١٢) انها من النوع المتكرر
 على قياس الوجوب والالكان ذا يلزم النفس (١١٣) على تقدير
 تحققها من الخارج انها بسيطة كالجزئيات الحقيقة والاشخاص وانما سوغها
 العقل امر اكلياً تساهلاً لا تلازماً منحصراً في فرد واحد لا غير بناء على ان
 كل وجود خارج وجزئي حقيقي وكل يتعين بنوعها العقل كلها كذلك فعلم
 من هذا ان الانتقاض بحيث التعيين بتعيين الواجب انما نشأ من تركيب
 الذهن يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك بل لا تلازم بينها اصلاً
 انتهى ما استخرجه نظر شيعتنا ايده الله تعالى ولطف به آمين *

الكلام على مسألة ضربي زيد اقاماً تاليف عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي
 الشافعي عفا الله عنه *

بسم الله الرحمن الرحيم *

اما بعد حمد الله تعالى والصلوة والسلام على محمد وآله وصحبه فهذه كرامته *

تكلمت فيها على مسألة ضربى زيد اقاما ذكرت فيها خلاف العلماء وادلتهم
 للمبتدى * فاقول * اختلف الناس فى اعراب هذا المثال فقال بعضهم ضربى
 مرتفع على انه فاعل فعل مضمر نقد يره يقع ضربى زيد اقاما وثبت ضربى
 زيد اقاما قيل عليه انه نقد يرمالاد ليل على تعينه لانه كما يجوز نقد يره
 ثبت يجوز نقد يره او عدم ومالا يعين نقد يره لاسبيل الى اضماره
 * وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا
 مفعول به واقام حال * ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى نقد يره خبر
 او لا * فقال بعضهم ليس ثم نقد يره خبر لان المصدر هنا واقع موقع
 الفعل كما فى قولهم اقام الزيد ان * ورد بانه لو وقع موقع الفعل لفتح الاقتصار
 عليه مع فاعله كما صحح ذلك فى اقام الزيد ان وحيث لم يصح ان يقال ضربى
 ويتصرف بطل ما ذكره * وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان
 الحال بنفسها هى الخبر لاسادة مسدة * ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام ان
 الحال اذا وقعت خبر للمصدر كان فيها ذكران مرفوعان احدهما من صاحب الحال
 والاخر من المصدر وانما احتاجوا الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير يعود
 على ذى الحال وهى خبر والخبر عند م لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ
 لان المبتدأ عند م انما يرتفع بعاذ عليه فى احد مذهى الكوفيين وضربى
 هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قائم جيب
 لرفعه خبرا بها فلا يجوز ان يؤكده الضمير من الكون فى قائما فتقول ضربى
 زيد اقاما نفسه نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا
 مع الضميرين قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه فتكرر النفس ثلاث

مرات * وقال القراء الحال اذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من
المصدر لجر يانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى ضمير
المصدر لجر يانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها معنى المصدر
للزوم. اما مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر
اذ قيل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيد ان قام
فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب
قائما ومسرعا وما شبهها على الحال عند الكسائي وهشام والقراء وان كان خبرا
لما لم يكن عن المبتدأ الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقائم هو زيد
لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الحال لانه عندهم يسوف النصب
* وقال ابن كيسان انما اغنت الحال عن الجر لها بالظرف ورد قول الكسائي
وهشام بان المامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما
تابعا للآخر فكذا لا يعمل في مضميرين واذا انتفى ذلك انتفى كون
الحال خبرا * ومما يطل ايضا كون الحال رافعة ضميرين اما لو ثنيّا فقلنا
ضربي اخو بك قائمين لم يمكن ان يكون في قائمين هنا ضميران لانه لو كان لكان
احدهما مثني من حيث عوده على مثني والاخر مفرد العوده على مفرد
وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان
يلزم ان يكون اسم الفاعل مفرد امثني في حال واحدة وهو باطل
* واما قول القراء الحال لم يتحمل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشرط
* فالجواب عنه ان الشرط بمفرده من غير جوابه لا يصلح للجرية
لانه لا يفيد واذا كان كذلك تبين ان جواب الشرط محذوف

فيكون الضمير محذو فامع الجواب * واما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف
فكانه قال ضربى زيد افي حال قيامه فليس بشئ لانه لو جاز ذلك لمسدا
التقدير لجاز مع الجثة ان يقول زيد قائما لانه بمعنى زيد في حال قيام وحيث
لم يعجزوا ذلك دل على فساد ما ذكره * واما قولهم انه منصوب على
الحال ففساد ايضا لان الحال لو كان عاملا لعمل حيث وجدوا نحن نرى العرب
تقول ليس زيد قائما لكن قاعد برقع قاعد على الجواز وما زيد قائما لكن
قاعد برقع على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكره * وقال
جماعة بتقدير الخبر ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه فحكى ابو محمد ابن
السيد البطليوس وابن عمرو عن الكوفيين انهم قالوا بتقديره بعد قائم والتقدير
ضربى زيد قائما ثابت او موجود * ورد بانه تقدير ما لا دليل في اللفظ
عليه فانه كما تقدره ثابت يجوز ان يقدر ايضا منى او معدوم ولانه
اذا ك يكون حرف الجر جائزا لا واجبا لان قائما حينئذ يكون حالا من زيد
والمامل فيه المصدر فلا يكون الحال سادا مسدا الخبر فلا يلزم حذفه وانما
يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا سدت الحال مسدا لان الحال اذا ك
عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع يشها ولا تجرد خبر هذه المصادر
الامع وجود الاحوال المناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير
كالحال ولان الحال هي صاحبها كما ان الخبر المفرد هو المبتدأ والحال مفيدة كما
ان الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضته ولا تتصور العوضه
الا على قول من قدر الخبر قبل الحال * وذهب البصريون والاختش وهو
الصحيح الى تقديره فقال الاختش تقديره ضربى زيد اضربه قائما وهذا

لا يخلوا اما ان يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله
 ضمير المتكلم مذكوف فيصير كأنه قال ضربني زيد اضربه قائما فاما ان يفهم من
 معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح واما ان يفهم منه ان ضربه المطلق
 مثل ضربه قائما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا الى فاعله صار
 المفهوم منه على المطلوب في الكلام كما من * وقال البصريون وهو الصحيح
 تقديره اذا كان قائما ان اردت الماضي او اذا كان قائما ان اردت المستقبل
 لان معنى ضربني زيدا قائما اضربت زيدا الا قائما وهذا لا يستقيم الاعلى
 مذهب البصريين لان العامل يتقيد بمفعوله فاذا جعل الحال من تمام المبتدأ
 يكون الاخبار بان ضربني زيد امقيد بالقيام وذا لا يبقى ان يقع الضرب
 في غير حال القيام وذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الذي
 لم يقيد بحال كان اذا كان قائما فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام كان
 مناقضا للاخبار او من الحال وقوع عين المقيد بالحال في زمان وتختلف شئ
 منه عن ذلك الزمان اذا اراد به الحقيقة *

واذا قد علمت اقوال العلماء وادلتهم وردها والصحيح من ذلك وجهته
 فلنختم الكتاب بفوائده لا بد من التعرض لها * الاولى * انما قدرنا الخبر ظرفا
 دون غيره لان تقديره محذوف مجاز والظروف احمل بذلك من
 غيرها * الثانية * انما قدر ظرف الزمان دون المكان لان الحال عوض
 منه ومن الحرف الزمان انسب منها بظرف المكان لانها توقيت للفعل
 من جهة المعنى كما ان الزمان توقيت للفعل ولان المبتدأ هنا حدث وظرف
 الزمان منتهى بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهو اخص من ظرف الزمان

• الثالثة • انما قدرت اذا واذا دون غيرها لاستغراق الماضي واذا المستقبل قاله ابن عمرون • الرابعة • انما قدرت بعد الظرف فعل وكان كان التامة ولم يقدر نصبه قائم على الخبر لكان لان الظرف لا بد له من فعل او معناه والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة للدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يقيد في قائم الخبرية لزومه التنكير • واجاز الفراء نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت الى قول من اجاز دخول الواو على خبر كان اذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعاها وهو يعود الى مفعوله وذكر الزمخشري انها يعود الى فاعل المصدر وهو الباء في ضربي والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى •

• تحفة النجباء في قولهم هذا بسر الطبيب منه رطبانا ليف كاتبه •

• بسم الله الرحمن الرحيم •

الحمد لله والصلاة على رسول الله • قولهم هذا بسر الطبيب منه رطبانية عشرة امثلة • الاول • ما وجه انتصاب بسر اور رطبانا • والجواب • انه على الحال في اصح القولين وعليه سيبويه لان المعنى عليه فان الخبر انما يفعله على نفسه باعتبار حالة من احواله ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه والفضل انما يصح باعتبار الحالين فكان انتصابها على الحال لوجود شرط الحال خلافا لما زعم انه خبر كان • فان قلت • هلا جعل تمييزا • قلت • يابى ذلك انه ليس من قسم التمييز فانه ليس من المقادير المنتصبة من تمام الاسم ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح ان يكون تمييزا • السؤال الثاني • اذا كانا حالين فما صاحب الحال • والجواب • انه الاسم المضمر في طبيب

تحفة النجباء في قولهم هذا بسر الطبيب منه رطبانا

الذي هو راجع الى المبدأ من خبره فيسرا حال من الضمير ورطبا حال
من الضمير المجزور بمن وهو المرفوع المستتر في اطيب من جهة المعنى ولكنه
تنزل منزلة الاجنبي * وزهب الفارسي الى ان صاحب الحالين الضمير
المستكن في كان المقدرة التامة واصل المسئلة هذا اذا كان اي وجد
يسر اطيب منه اذا كان اي وجد رطبا وهذا ان القولان مبنيان على المسئلة
الثالثة * السؤال الثالث * ما العامل في الحالين * والجواب * فيه اربعة اقوال
* احدها * انه ما في اطيب من معنى الفعل * الثاني * انه كان التامة المقدرة وعليه

في نسخة النجاشي فوله هذا اليسر اطيب منه رطبا

الفارسي * الثالث * انه ما في اسم الاشارة
انه ما في حرف التثنية من معنى الفعل *
على جواز زيد قائما احسن منه راكبا و
كله وفي الاول سواء وهو تفضيل الشيء
وحرف التنبيه ودار الامر بين القولين
لا تقصر الاحيث كان في الكلام دل
هناك لا يتم الا باظهارها بخلاف هذه
فان القائل به يضمن ثلاثة اشياء ا
بما لا دليل عليه * ومنها * لو كان
الجوهر وهو باطل فانه انما يشيرا
وان لم يكن على تلك الحال كما اذا اش
رطبا فانه يصح لو كان العامل في ال
العامل الاشارة لوجب ان يكون

باعتبار الاشارة اذا كانت مبتدأ لا يوجب تقدير خبره اذا اخبرت
 عنه ولهذا تقول هذا صاحبك ابي فالخبر عنه بالابوة غير مقيد بحال
 ضحكه بل التقدير للاشارة فقط والاحكام بالابوة رقيقة مطلقا عن الذات
 * ومنها * ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم تكن الاطية مقيدة بالبصرية بل
 تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان المراد من الاطية بالبصرية
 مفضلة على الرطية وهذا معنى العامل واذا ثبت ان الاطية مقيدة بالبصرية
 وجب ان يكون بسر اعمولا لا اطيب * فان قلت * لو بان العامل هو اطيب
 لزم منه المحال لانه يستلزم تقييده بحالين مختلفين وهذا يمنع لان الفعل الواحد
 لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس
 ولا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان تدخلا ويصح
 الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحوة وسرت راكبا مسرعا لدخول
 الضحوة في اليوم والاسراع في السير وتضمنه ولا يجوز سرت مسرعا
 مبطلا لاستحالة الجمع بينهما فكذا يستحيل ان يعمل في بسر او رطبا عامل واحد
 لانها غير متداخلين * فالجواب * ان العامل في الحالين متعدد لا متحد فالعامل
 في الاول ما في اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والانفصال منه
 بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى افعل وتعلق به حرف الجر لانك
 اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبة عليه * وعبر عن
 هذا طائفة بان قالوا افعل التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسر باعتبار
 طاب وفي رطب باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك قلت هذا زاد بسر افي العليب
 على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما * السؤال الرابع *

اذا كان العامل افعال التفضيل لزم تقديم معموله عليه والاتفاق على منعه
 * والجواب * من وجهين * احدهما * لانسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح
 فان بعض النحاة يجوز لقوله او ما زودت منه اطيب * الثاني * سلمناه الا انه خاص
 بملك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان ملك في معنى المضاف اليه
 على ما تقرر في بابه فمكره تقديمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع
 تقديم معمول ليس مثله * وجواب ثالث * وهو انهم اذا فضلوا الشيء على
 نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما
 لا يسوغ تقديمه لولم يكن كذلك وكذا اذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين
 قد موا احدهما على العامل وقد قالوا زيد قائما كعمرو فاعدا فاذا
 جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعدي العمل من
 باب افعال فتقديم معمول افعال اجدر * السؤال الخامس * متى يجوز
 ان يعمل العامل الواحد في حالين وما ضابطه * والجواب * قد عرف مما تقدم
 وهو اذا كانت احدي الحالين متضمنة للآخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا
 * السؤال السادس * هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين ام لا * والجواب *
 ان الحال الاولى يجوز فيها ذلك لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول مع
 ما تقدم هذا اطيب بسلامته رطباً وهر الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم
 لان عاملها معنوي والعامل المعنوي لا ينصور تقديم معموله عليه
 * السؤال السابع * كيف نصورت الحال في غير المشتق * والجواب * انه
 ليس اشترط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل ولهذا كان الحدائق من النحاة
 على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صحيح ان يقع حالا ولا يشترط فيها

الا ان تكون دالة على معنى مقول ولهذا سميت حالا كما قال *

لولم تحمل ما سميت حالا * وكل ما حال فقد زال

وكم من حال وردت جامدة نحو متى يملى لى الملك رجلا * هذه
ناقة الله لكم آية * مررت بهذه العود شجر اثم مررت بهر ما داء و تاويل
ذلك بمشتق تعسف ظاهر * السؤال الثامن * الى اى شئ وقعت الاشارة
بقولهم هذا * والجواب ان متعلق الاشارة هو الشئ الذي تتعاقب عليه هذه
الاحوال وما يخرجه النخل من اكمامها فيكون المحاثم ساما ثم خلا لاثم بسرا
الى ان يكون رطبا فتعلق الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة
الى شئ ثالث غير البسر والرطب وهو حامل البسرية والرطوبة اى
الحقيقة الحاملة لهذه الصفات وبدل على ذلك انك تقول زيد قائما فخطب
منه قاعدا * وقال عبد الله بن سلام لعثمان انا خراجا نفع منى لك داخلا
ولا اشارة ولا مشار اليه * واما ما هو اخبار عن الاسم الحامل للصفات التى
منها القيام والقعود والدخول والخروج ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة
صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة لانك لراشرف الى البسرية
او الجوهر بقيد هالم يصح تقييده فمجال الرطوبة فلم يبق الا ان تكون الاشارة
الى الجوهر الذى تتعاقب عليه الاحوال * هو يبين لك بطلان قول من زعم
ان متعلق الاشارة فى هذا هو العامل فى بسرا فان العامل اما ما تضمنه
اطيب من معنى الفعل واما كان المقدرة وكلاهما لا يصح تعلق الاشارة به
* السؤال التاسع * هلا قلتم ان بسرا ورطبا منصوبا على خبر كان وتخلصتم
من هذا اكله * والجواب * ان كان لواضمرت لاضمر ثلاثة اشياء الظرف

الذى هو اذا وفعل كان ومر فوعها وهذا لا نظيره الا حيث يدل عليه الدليل
واذا منع سبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذا واذامعها
وانت لو قلت سأ تيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجوز باجماع فمنا اولى
لانه لا يدرك اذ تريد ام اذا وفي سأ تيك لا يحتمل الا احدهما واذ بعد اضمار
الظرف وحده فاضماره مع كان بعد ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى
بضرب من التقريب * فان قيل * يدل على اضمار كان ان هذا الكلام لا يذكر
الا بتفضيل شئ في زمان من ازمانه على نفسه في زمان آخر ويجوز ان
يكون الزمان المفضل فيه ماضيا وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل
على المراد منها فيضمير للماضى اذ وللمستقبل اذ واذا واذ ايطالبان الفعل واعم الافعال
واسمها فعل الكون فتعين اضمار كان فيصم الكلام * قيل * انما يلزم هذا
السؤال اذا ضميرنا الظرف واما اذا لم نضمه لم يحتاج الى كان * واما قولكم
انه يفضل الشئ على نفسه باعتبار زمانين واذا واذ الزمان فجوابه انه في التصريح
بالزمانين المفضل احدهما على الآخر غنية عن ذكر الزمان وتقدير اضماره
الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بسريته اطيب منه في حال رطبيته
استقام الكلام ولا اذ هذا ولا الدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل
باعتبار الوقتين * السؤال العاشر * هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه
بالحقيقة * والجواب بان وضعها لذلك ولا يجوز ان نقول هذا بسرا اطيب
منه غبا لان وضع هذا الباب لتفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وفي
زمانين فان جمعت بهذا التركيب وجب الرفع فقلت هذا بسرا اطيب منه
غيب فتكون جملتين * احدهما هذا بسرا * والثانية اطيب منه غيب * والمعنى

المنب اذيب منه ولوثت هذا السراطيب منه عنب لا تضحت المسئلة
وانكشف معناها والله سبحانه وتعالى اعلم *

قال المؤلف عفا الله عنه وعن جميع المسلمين آخر الجزء علقه مؤلفه عبد الرحمن ابن
ابي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به آمين *

الحمد لله الذي يسر لنا اتمام هذا الكتاب * واليه المرجع والمآب * وقد وافق

الفراغ من طبعه في اول شهر رجب سنة (١٣١٧) الهجرية في زمان

معمدية الامير الشهير فرد زمانه وخير اقرانه النواب اقبال يار جنك

بهادر دام اقباله في مطبعة دائرة المعارف النظامية الواقعة

ببلدة حيدرآباد الدكن صانها الله عن الزلازل والفتن *

وقد اهتم بطبعه وتنميق وضعه اضعف العباد

حسن بن احمد الحنفي عفا الله عنه وعن

* اسلافه آمين *



* اطلاع *

ه لا يخفى * ان هذا الكتاب قبول في او ان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ

مهمة * الاول * وهي اجودها وله مكمل للنواب عماد الملك بهادر دام مفاخره

* والثاني * للولي حكيم نور الدين القادياني * وثالثها * لشمس العلماء

المولوي سيد علي البجرامى * فالاولى اكثرها اتباعا وهي الممثلة عنها

وما خالفناها الا للضرورة فقط *

فهرس الجزء الرابع من الاشباه والنظائر في النحو

ج.	مضمون	ج.	مضمون
٢	الكلام على مسألة الاستفهام الشيخ الامام جمال الدين بن هشام * وفيه تصحيح *	٥٣	معارضة في محكي قوله تعالى خلق الله السموات والارض الشيخ عبد القاهر الجرجاني
٣	الفصل الاول في تفسيره الفصل الثاني في تفسير المطالب باداة الاستفهام وتنظيم الاداة باعتباره	٥٣	اجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه واجاب الشيخ شمس الدين الاصمغاني في شرح المجيبة واجاب الشيخ ذكوان
٥	الفصل الثالث في الفرق بين تسمى ام تتبرير آخر في الفرق مختصر	٥٣	اجاب بن السؤال المشهور في تفسير قوله تعالى التائبون العابدين والايه
١٠	وبالاخيرة لم تنزل الكلام على اعراب انت وماك وكل رجل وضيعة ونحو ذلك كلام ابن هشام في قوله تعالى والله	٥٦	سؤال متقوم متعلق بقوله تعالى استطاعوا لها للاح الهندي وجوابه الشيخ تقي الدين السبكي رحمهما الله تعالى
٢٢	على الناس حج البيت الاية اعراب قول جابر رضي الله عنه كان يكفي من هو افي منك شعرا وخير منك	٦٠	وكتاب اللاح الهندي بهذا السؤال ايضا الي الشيخ ز بن الد بن الموصلي فالجوابه بالنظام ايضا والجواب المتصوره بالنظر
٣٠	بيان اعراب قوله تعالى وقوله بارب الاية	٦٣	مسئلة جواز قول الرجل ما اعظم الله وعدم جوازه الشيخ تقي الدين بن السبكي رح
٣١	بيان حديث لا ينزل مسلم بكافر	٦٣	مسئلة ان الفعل في التعجب اسم او فعل لابن الانباري
٣٢	مسئلة اعتراض الشرط على الشرط		
٣٣	اعراب قوله تعالى واعملوا الصالحات		

مضمون	٤٨	مضمون	٤٨
الفصل الخامس في بيان لزوم بها عند الفقهاء	١٣٠	الرفعة في معنى وحدانية الشيخ	٦٨
مسئلة من التعقيب لابن الانباري	١٣١	نفي الدين السبكي رح	٧٢
مخاطبة الزجاج والشمس	١٣٢	نيل العلا في العطف بالاهل رح	٨٢
انتصار ابن خالويه لشمس	١٣٧	الحلم والاناة في اعراب غير	٩٥
ثمان مسائل التي وردت على	١٤١	ناظرين اناء به رح	٩٥
ابن الشبري	١٤١	اعراب شعروا من ضرب الخ	٩٥
الجواب عن المسئلة الاولى	١٤٢	لابي محمد عبد الله بن بوي رح	٩٦
جواب المسئلة الثانية	١٤٧	بيان قوله تعالى وآتوا النساء	٩٦
جواب المسئلة الثالثة	١٤٨	صدقتهن نكحة *	٩٦
جواب المسئلة الرابعة	١٥٠	مسئلة في جمع حجة	٩٦
جواب المسئلة الخامسة	١٥٢	الفرق بين والله لا كلمت وزيد	١٠٠
جواب المسئلة السادسة	١٥٥	ولا عمر ابتكر لير لاو بدون تكرار	١٠٥
جواب المسئلة السابعة	١٥٦	الكلام في الامان جهة لفظ او معناها	١٠٥
جواب المسئلة الثامنة	١٥٦	فائدة	١٠٨
رسالة في بيان لفظ الا نكحة	١٥٨	ايضا فائدة	١٠٨
بيان عمل لا المشبهة بليس	١٧٣	الفرق بين العرض والتخصيص	١٠٩
القصيدة الحربية	١٧٧	ايضا الفرق بين هاتين وعرفك	١٠٩
بيان هيئات	١٨٣	الشروط التي يتحقق بها تنازع	١١٠
كتاب الوضع الباهر في رفع الفعل	١٨٦	العاملين لابن هشام	١٢٠
الظاهر	٢٠٢	فوح الشذابة لانه كذا * المارج	١٢٠
الخطاب	٢٠٢	* وينحصر في خمسة فصول *	١٢٠
بيان قوله تعالى ويذكره نونك في النساء	٢٠٢	الفصل الاول في ضبط واردة ما لها	١٢١
بيان الاحتشاء في قوله تعالى ولا اكبر	٢٠٧	الفصل الثاني في كيفية اللفظ او تمييزها	١٢٥
الا في كتاب بين	٢٠٧	الفصل الثالث في اعرابها	١٢٦
بيان قوله تعالى فيهن فاصرات الطرف	٢١٨	الفصل الرابع في بيان معناها عند	١٢٧
		التحويين	١٢٧

رقم	مضمون	رقم	مضمون
٢١٨	شرح البيهقيين من ابيات المعاني لابن جني رح	٢٢٢	الكلام في نصب خبذة في قول صاحب المنهاج
٢٢٠	الاسئلة السبعة لابي بكر بن عقبة المقرني وجوابه للباقيني	٢٢٦	مهمة في ابحاث كات زيد فائما للكا فيجي
٢٢٩	سؤال الباقيني من البدر الكستاني	٢٥١	فائدة في بيان ابحاث مثل زيد فائما
٢٣٠	عن يمين لابي تمام جواب الكستاني	٢٥٨	الكلام على مسئلة اخرى زيد فائما
٢٣١	بيان قوله تعالى ولو لم الله فيهم خيرا الاية	٢٦٢	نحومة انجاء في قولم هذا بشرا اطيب مندر طبا
٢٣٣	الاذكار بالمسائل الفقهية لابي القاسم الزجاجي	٢٦٩	خاتمة الكتاب

تم فهرس الجزء الرابع بعون الله تعالى وحسن توفيقه

